من كتب هذه الشكل في ظهر كتاب به يحصل العلم بلا موانع

واذا عرفت هذه الاربعة

وح ١١١١ ح ١١١١ ح

والفرق بين الاقتصار والاختصار

ان الاقتصار قصير اللفظ والمعنى والاختصار

قصير اللفظ فقط فيكون الاختصار قليل

اللفظ كثير المعنى والاقتصار قليل اللفظ

والمعنى

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KÜTÜPHANELİĞİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı 1172

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد راغب

١٢٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمة جلاله حمدًا يخبر بمطالعة جماله والثناء عليه بطرز ... لمعاده ومآله واحمده بأن شرف أسمائه وصفات كماله وأنزهه عن معتقد أهل التشبيه ومقاله وأصلي على سيدنا محمد المبعوث لنشر أحكامه وحلاله والمستعين لإدراك مطالبي بصحبه وآله وبعد فإني بعد أن شرحت كتاب الكافية في النحو أولا مع إيرادات وأجوبة وأبحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا على حل ألفاظه وشرح معانيه والإشارة إلى تحليل تركيباته ومبانيه الأنا... مع ذكر علل أكثرها وجعلته لرسم خدمة الأمير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الأكارم والوزراء فخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الإسلام والمسلمين مخدوم المعظم ملك ملوك الأمراء والوزراء صاحب السيف والقلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين إبراهيم بن يوسف بيلكا ملك الطبني أعز الله أنصاره وضاعف اقتداره حرصا باستغناءه بهذا الكتاب الذي هو دستور في هذا النوع لأولي الألباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا لحل ألفاظه وشرح معانيه وموصلا لطالبيه إلى مقاصده وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب **قوله** الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد واعلم أن معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الإنسان أو في حكمه مهملا كان أو مستعملا والمراد من الوضع هاهنا تخصيص شيء بشيء متى أطلق

أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو أن لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وإذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل فلفظ احتراز به عن العقود والخطوط والإشارات والنصب **قوله** وضع لمعنى احتراز به عن المهملات وهي الألفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع **قوله** مفرد احتراز به عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات مدلولها الألفاظ كالاسم والفعل والحرف فإنها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد لأن الألفاظ التي وضعت الألفاظها معان فإن المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع أعم من أن يكون لفظا أو غيره ولقائل أن يقول حينئذ إنه يشكل الحد بالكلمات الموضوعة لألفاظ مركبة كلفظة الخبر والجملة فإن لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو ويمكن أن يجاب عنه بأنا لا نسلم أن لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو بل موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو مركب من نعته أن يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الإشكال الأول سلمنا أن مثل الخبر موضوع لمثل زيد قائم لكن لا نسلم أنه يلزم منه أن يكون مركبا لعدم دلالة جزء لفظ الخبر على جزء معناه وإن كان معناه وهو مثل زيد قائم مركبا لدلالة جزءه على جزء معناه ولا يمتنع أن يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا ولقائل أن يورد عليه النقض بمثل قائمة فإن قائما فيها يدل على جزء معنى قائمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء تدل على الجزء الآخر وهو التأنيث فتكون مركبة فلا تكون كلمة ويمكن أن

بجامعه بمنع دلالة قايم في قائمة على معنى فضلا عن ان يدل على جزء معنى قائمة فانّ
ما في الكتاب. انه موافق في اللفظ لقايم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا
يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتأنيث فيها وهو محال **قوله**
وهي اسم وفعل وحرف. انما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو
من ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف وان دلت اما ان
يقترن باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا يقترن فان
فهي الفعل وان لم يقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا تدل على معنى في نفسه
ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من
فان معناه الابتداء وللابتداء متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرهما عند
ذكر من وهو منقوض بمثل ذو فالاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط في دلالته
على معناه ذكر متعلقه ولا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيه ذلك الا انه
انما جيء به للتوصل الى جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل لانه
على معناه **قوله** وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في
الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي
هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصولها
معلومين مع تقييد الجنس بالفصل فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد هي
معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس **قوله** الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد الخ فقوله ما تضمن

بالفصل صح

كلمتين

كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد
لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد ولان المراد بالاسناد
نسبة احد الجزئين الى الآخر بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم عمرا
ومثل الكرم ومثل كلام مركب من اكثر من كلمتين كمسئلة واحدة مثلا ولذا قال تضمن كلمتين
ولم يقل تركب ولا يشكل الحد بمثل قايم ابوه في قولنا زيد قايم ابوه فانه ليس بكلام
مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت عن قايم ابوه
قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في اسم وفعل اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب
من اسمين نحو زيد قايم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من هذين التسميتين
لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من اسمين
والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف
والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما
المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرنا في
تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه وو
جوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما مو
جودان في المركب من الاسمين لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب من
فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لا
نتفاء كليهما او واحد منهما اما في المركب من الفعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب

من حرفين فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف
فلانتفاء المسند او المسند اليه واما في المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان
الفعل يمتنع مسندا اليه والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى يتناول الاسم والفعل والحرف وقوله في
نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما
ليس مدلوله الزمان نحو رجل وما مدلوله الزمان فقط نحو اليوم والامس وما مدلوله مقترن
بزمان غير الثلاثة نحو الاصطباح والاغتباق وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية
لا ينتقض باسماء الافعال فانها تدل في نفسها على معنى مقترن بزمان معين نحو صه فانه
دال على السكوت المقترن بالاستقبال الآن دلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه اولا لا يدل
الا على اسكت وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي ان يعرف ايضا ان
المراد من الاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسم الفاعل والمفعول
في قولنا زيد ضارب عمرا الآن او غدا ومضروب امس لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض
ولا يتوجه عليه ايضا النقض بمضارع المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان
المعين انما هو بحسب العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس عند السامع
ولقائل ان يورد النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على
مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيلزم ان يكون مجموع الحد
اسما لانه كما صدق على الحد يصدق على المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات والنصب لكونها

دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لكنها ليست بكلمة ويمكن
ان يجاب عنه بان يقال لما قسم الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير
الحد الاسم كلمة دلت على معنى الخ لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا سقط كل
واحد من النقضين اما الاول فانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب
والكلمة مفردة واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات والنصب ليست بكلمة ولقائل
ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة الثلاثة واحد منها بعينه كما في مثلا او واحد
غير معين كالمضارع واياما كان ينتقض حد الاسم والفعل اما ان اريد به واحد
بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين اسما لا فعلا واما ان
اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي
مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون
الحد جامعا ومانعا بهذا قلت وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين
بل واحد منها من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال لقائل ان يعود ويقول لا
جائز ان يراد به واحد من غير تقييده بالتعيين او بعدمه لانه يلزم منه ان يكون الذي
اقترن بالزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نم لزوم ذلك
لان الذي اقترن به الزمان المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا
منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم تقيد به
ولم يلزم بذكر حد الاسم هاهنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها التكرار لان

ذكره صريحا بالمطابقة وههنا ذكر بالالتزام **قوله** ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين
والاسناد اليه والاضافة اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع
افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه
واعلم ايضا ان معرفة الكلام تكون بالحد وتكون بالخاصة وقد صح والفرق بين الحد والخاصة
ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق صدق المحدود ومثلا اي كلمة صدق عليها انها دلت على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق
المحدود صدق الحد بمعنى انه كلما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما تحقق خاصة الشيء تحقق
ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يلزم
ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضمائر
وغيرها وانما لم تنعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراده بل خاصة له ثم قوله
قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان المصنف لم يذكر الا
ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي ثلثة الاول
دخول لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل لانه خبر وفي الظاهر يكون نكرة بل يستند الى
والثاني دخول الجر وانما لم يدخل الجر الفعل بناء على ان اصل الفعل ان لا يدخل عليه شيء
من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجيء وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول
حرف الجر لان حرف الجر يدخل على الفعل على سبيل الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد

وفيه نظر لان المراد بقام ههنا لفظه فيكون اسما فالاولى ان يقال انما قال الجر
الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل جر المضاف اليه والثالث التنوين والمراد بالتنوين
ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لانه على خمسة
اقسام تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين الترنم ثم
اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ولا
امكنية للفعل في الاسمية فلم يدخل هذا التنوين الفعل واما تنوين التنكير فانه انما يدخل
الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه فانه بلا تنوين معرفة
ومع التنوين نكرة وصه اي اسكت السكوت الان وصه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما
والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين
العوض عن المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي في يوم اذ كان كذا فلما حذف
المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين فلان الفعل لما لم يضف الى شيء لم يحذف
المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخله التنوين عوضا عن المضاف اليه واما تنوين
المقابلة نحو التنوين الذي في مسلمات فانه مقابل وعوض عن نون الذي في مسلمين على ما يجيء
في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل
الاسم والفعل والحرف لانها لتحسين الانشاد واما المعنوية فهو الاسناد اي كونه مسندا اليه
وانما اختص هذا بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند الى شيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم
ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز والثاني الاضافة اي كونه مضافا

حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شيء لان الافتقار اما للتعريف او للتخصيص واما للتخفيف

ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما ازيدتان على الكلمة

والفعل لا يحتاج الى هذا الزايد لافادته بدونه كما ذكرناه ولا يجوز اضافته للتخفيف لان الافتقار

للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف

للتخفيف وانما قيدنا الافتقار بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت

مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا **قوله** وهو معرب ومبني اي الاسم معرب ومبني

لانه لا يخلو من ان يكون يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف فهو

معرب وان لم يختلف فهو المبني **قوله** المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله

المركب احتراز عن الاسماء التي لم تتركب مع غيرها كالاعداد وسائر الاسماء الغير المركب وهو

شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في قام هؤلاء فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج منه هؤلاء لانه

مشابه لمبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والامر الحاضر والحروف واعلم

ان المعرب انما يكون معربا بشرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء

فنبّه عليه بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع وهو عدم مشابهته لمبني الاصل فنبّه عليه بقوله

لم يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب

لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء بنفسه وجوابه ان نقول لما دل الحد على ان المعرب

لم يشبه مبني الاصل دل على انه ليس بمبني الاصل اولى اولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم

المركب الذي لم يشبه مبني الاصل لانه بحث عن احوال الاسم وحينئذ لم يتوجه النقض واعلم ان في قوله

المعرب المركب تساهلا لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء

المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه

عليه بمثل غلام زيد فان الغلام مركب مع زيد ولم يشبه مبني الاصل ومع ذلك ليس بمعرب لعدم التركيب

الاسنادي فيه والمراد بالمشابهة المنفية في قولهم لم يشبه مبني الاصل هي المشابهة الموجبة للبناء

لئلا يخرج عنه هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي والامر الحاضر في تحقق الفرعين

وئلا يخرج عنه اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدأ في

دلالة كل واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف

المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل

لانه يشبه الضمير المخاطب الذي في ادعوك كما صرحتم به في علة بنائه وهو ليس مبني الاصل

على تقديركم بمبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس

بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي في

واياك فيكون مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لان المشابه للمشابه للشيء مشابه

لذلك الشيء وهذا الكاف حرف فيكون مشابها للحرف لا يقال لا نسلم ان المشابه للمشابه

للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه

الكاف التي في ادعوك في الافراد والخطاب والتعريف ووقوعه موقعه وهذا الكاف

الكاف التي في ذلك واياك في الافراد والتعريف والخطاب وان لم يشبه في وقوعه موقعه

فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب والتعريف

وهذا القدر كاف في ايجاب البناء فيكون مشابها بالمبني الاصل واعلم انه لو قيل
ابتداء بني المنادي المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اقرب
ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا اي في حكم المعرب وخاصته ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا نحو
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى ورايت فتى ومررت
بفتى اصله فتي قلبت الياء الفا في الاحوال الثلث لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى
في الاحوال الثلث وانما قال ان يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف في غير الآخر
لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم تقول جاءني ابنم
وامرء ورايت امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم وانما جعل الاعراب في آخر المعرب لان
الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد الفراغ عن ذكر الموصوف كذلك يذكر
الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما قال باختلاف العوامل احترازا عن اختلاف
الآخر باختلاف العوامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من ابنك ومن الرجل
ومن زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب انما لم اعرف المعرب بما عرفه سائر النحاة
من هو الذي يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لانه لزم منه تعريف الشيء بما هو
اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف
العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف
لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال

ان

ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف اثبات هذا الحكم
له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان المعرب على اي نوع من انواع الاسماء والافعال
يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيه يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب قوله الاعراب
ما اختلف آخره به اي الاعراب هو الذي يحصل به اختلاف آخر المعرب اي الاعراب هو سبب
اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو
والالف والياء كما في اسماء الستة واعلم ان المراد بالسبب هيهنا هو السبب غير التام
اما تقييده بالسبب فلئلا يدخل فيه العوامل والمعاني المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف
ولا تسمى اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضمة والفتحة والكسرة
ولو حمل السبب على التام لكان اوجه لان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد منها بناء على ان
الكلام وضع غير معرب اولا ثم اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن موجب
لاختلاف آخر الكلمة قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه متعلق بيختلف في قوله ما اختلف
آخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء وهي انه لما كان في الاسماء معان
مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب اعراب الاسماء لتمييز تلك المعاني بعضها
عن بعض نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد فالاول بمعنى احسن زيدا
ومعنى الثاني ما صار زيد حسنا ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد واي خلق من اخلاق
زيد حسن ومعنى المعتورة المتداولة يقال اعتور الشيء اذا تداولوه قوله وانواعه
رفع ونصب وجر اي انواع اعراب الاسم رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع

اعلم ان الآخر ليس عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة في آخر الكلمة بدليل وجود تلك الحركات والسكنات في المعاني الآخر ليس بموجودة فيها بل الآخر عبارة عن التحققات

تم معنى الاول

الاعراب لانه ههنا ذاكر عن احوال الاسم والجزم ليس من احواله بل هو من
انواع اعراب الفعل قوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
وانما قال علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل وحده لوجوده في خبر
كالمبتداء وخبره بل هو علم للفاعل والاشباه المنسوبة الى الفاعل كالمبتداء والخبر واسم كان
وما ولا وخبرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول وانما لم يقل الجر علم الاضافية لكونه
علما للاضافة ولا يوجد في غيرها بخلاف النصب والرفع والمراد بقوله الجر علم الاضافة
انه علم المضاف اليه قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اي العامل ما به يحصل المعنى
المقتضي للاعراب يعني ان العامل هو سبب مقتضي الاعراب فالعامل شيء والمقتضي للاعراب شيء آخر
نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب هو الفاعلية وهي انما حصلت وتقومت
بقام وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل لان عامله ليس بسبب لمقتضي الاعراب وجوابه
انه ذاكر حق عوامل الاسم قوله فالمفرد والمنصرف آه اعلم انه لم نذكر مقدمة قبل
الشروع في هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخصر
من الحروف فان كان بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه
بالضم ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف
ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب
وان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة
بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف مختلفا انقساما

قسم

قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام لكل قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب
قوله فالمفرد والمنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والكسرة جرا والفتحة نصبا
اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حالة الرفع بالضمة وحالة النصب بالفتحة وحالة
الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد
ورجال واعرابهما جار على الاصل وانما قيد الجمع بالمكسر المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما
لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما
لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان اعرابه بالحروف وان كان مؤنثا
لم يكن نصبه بالفتحة بل يكون بالكسرة وللقائل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الفصيحة ان
يقال رفعه بالضمة او اعرابه الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وللقائل ان يقول ذكر المفرد
ههنا غير جائز لان المراد به اما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل المركب نحو غلام زيد ونحو
غيره لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة
بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان غلام زيد غير مفردة
بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة
المضافة الى غير ياء المتكلم لذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام
غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة
قوله جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه
وجره بالكسرة وهذا النوع من الاسماء جار على الاصل من حيث ان اعرابه بالحركات فنصبه

النوع

غير جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم ونصب جمع
المذكر السالم تابع لجره كما يجي فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع زيادة مزية على الاصل
قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اى رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما يجي تعليله
بعد اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند البعض كما ذكره
في بعض كتبه وبمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا لكان منونا حالة
النصب **قوله** اخوك وابوك وحموك آه انما قيد اعراب هذه الاسماء الستة بالحروف بكونها
مضافة لانها لو كانت مفردة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني اب ورأيت ابا
ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء
المتكلم لكانت مبنية او معربة اعرابها تقديري نحو جاءني ابي ورأيت ابي ومررت
بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو ان يكون مكبرة لانها لو كانت
مصغرة كان اعرابها بالحركات لفظا تقول جاءني اخيّك ورأيت اخيّك ومررت
باخيّك وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها
بالحروف لانه كان في اواخرها حروف تصلح ان تكون اعرابها من غير الحركات
بان يحصل نقل حركتها الى ما قبلها حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوك نقل حركة الواو
الى الباء بعد سلب حركته وبان يحصل قلب الواو الفا حال النصب نحو رأيت اباك اصله
ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رأيت اباك وبان يحصل نقل حركته
الى ما قبلها بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت

حركة

9

حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار مررت بابيك **قوله** المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء اعلم
ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع والياء حالة النصب
والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورأيت الزيدين وكليهما واثنين
ومررت بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا
الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين
ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما
ليسا بداخلين في المثنى لان المراد بالمثنى اسم مفرد الحق باخره الف او ياء ونون
مكسورة فظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك **قوله** جمع المذكر السالم واولو وعشرون
واخواتها بالواو والالف اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى التسعين اعرابها
حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون
ورأيت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد
ذكر اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانهما ليسا داخلين في جمع المذكر السالم لان
المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد الحق باخره واو او ياء ونون مفتوحة وظاهر ان
اولو وعشرون ليس كذلك فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا لم نجز ان
يكون عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق ح
عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة فصاعدا من الواحد لكنه ليس كذلك ه

بناء على مذهب من يقول اقل الجمع ثلثة
وهذا على مذهب من يقول اقل الجمع اثنان
فلا يتم هذا الدليل في كون عشرين جمعا

ان يقال عشرون بفتح العين والشين وانه يدل على عدد معين ولا شيء من
الجمع تدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والجمع جاء على
خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعراب المثنى والجمع بالحروف والثاني
من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع ليس بالالف اما العلة
في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان على الاحاد والاعراب
بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعرب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة
بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان مستوجب مزيدة على الاصل وانه غير جائز ولانه
كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع فجعلها ان يكون اعرابا فتعين بعضها الى
بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحرف اخف من الحروف مع الحركة اما العلة في مخالفتهما
القياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة ومحل الاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة
للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس
المثنى بالمجموع لا سيما في حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رايت زيداك لم يعلم انه
مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب
الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع
بان جعل اعراب المثنى حال الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان وضربا
واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو يضربون
وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون

في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون
الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام
ومن حيث قرب المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين
واعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع كسر النون
وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل
الياء مع فتح النون وبدونها علامة الجمع فالنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفي
غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا من الحركة لان هذه الحروف عندنا نفس الاعراب
قوله التقدير فيما تعذر كعصا الى آخره اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري
ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب
لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في
اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت
بفتى وانما تعذر الاعراب فيه لفظا لكون الالف في آخره وامتناع قبول الالف
الحركة فان قيل لا نم وجود الالف في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا
وجوده في حالتي اللام والاضافة ظاهر واما حال التنكير فمقدر وهذا لم يجر الاعراب
على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضافة الى ياء
المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر فيه الاعراب لفظا لوجوب حركة
ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء ومع تنوع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر

لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسرة فلذلك لامتناع
تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون بهذه الكسرة
الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب
وكسرة الاعراب متأخرة عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب او لانا نقول هذه الكسرة
لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء المتكلم من غير نظر الى الاعراب وكسرة الاعراب لاجل التغير
الذي هو سبب الاعراب وما بالذات مقدم على ما بالتغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب
وانما قال مطلقا لخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب
دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المص رحمه الله انه تقديري في الاحوال
الثلث لما ذكرنا واما المنقوص ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي في آخرها
ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاض اصله
قاضي ومررت بقاض اصله مررت بقاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى
ساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهي التمكن بخلاف الياء
فصار جاءني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب رأيت قاضيا لخفة الفتحة على الياء
والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون
النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما
الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء تخفيفا وابدلت ضمة
ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب

ان يكون بالياء وهي كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة
فما سواه لفظي لا يقال قوله وما سواه لفظي مكرر لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف اه لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف اه يتناول للفظي والتقديري
لان اعرابهما بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا **قوله**
غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اي غير المنصرف اسم معرب
يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام العلتين
والعلل التسع ما ذكره في المتن وانما قال وهذا القول تقريب لان في عدد العلل
خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم انه اثنان الحكاية والتركيب وقال بعضهم
انه احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف التأنيث نحو ارطى ومراعاة الاصل
في نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسع تقريب اي هو اقرب مما ذكره غيره او
يكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم المبتدي وزائدة في البيت
منصوبة على انها حكاية عن حال في مثل قولنا منع الاسم الصرف النون زائدة اذ الكلام
ههنا بنصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر مبتدإ وهو النون لان الجملة
وهي قولنا النون زائدة ليست بسبب منع الصرف والا لكان يكون صفة للنون لكونها
نكرة والنون معرفة باللام الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها ذكر
بقية الاسباب في البيت نكرة واعلم ان كل واحدة من هذه العلل التسع فرع لشيء
فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك

تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة
فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع
الواحد والتركيب فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال
البصريون انه انما يمنع الصرف لمشابهتهما الفي التانيث ومن لم يقل انه فرع لشيء لعدم
احتياجه وقال الكوفيون انه انما يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة ومن يكون
فرعا على ما زيد عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع عليه
كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المص رحمه الله عن ذكر العلل اورد
امثلتها على ترتيب ذكر العلل بقوله نحو عمر واحمر اه فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر
للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي
والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المتكررة ومعدي كرب
للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية
قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين
التمكن اذا الكان الكسر مخصوصا في الاسم بالجر لو كان منصرفا وهذا لو سميت
امراة بمسلمات كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كما كان
غير منصرف في حال التسمية واما لم يمنع الكسرة لانه ليس علامة الجر فقط لكونه
مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف واما في حال
الجر ايضا لان غير المنصرف يحمل جره كنصبه كما يفعل في ساير المواضع لكونهما معربا

حالة

حالة الجر واما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات
الا التنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين
ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع واما لم يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين لانه
شابه الفعل من وجهين منع منه ما يمنع من الفعل وهو الكسر والتنوين واما قلنا
انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان
كل واحد منهما فرع لشيء اخر كما ذكرنا واما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل
فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من
الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم
لا يتوقف على الفعل في الافادة **قوله** ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب اي
ويجوز صرف غير المنصرف لاجل الشيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة
ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى
سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير منصرف للجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان
ما قبله وما بعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود عندهم
قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اي وما يقوم مقام العلتين الجمع
والفا التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء وانبياء واما ذكره صريحا لانه
قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فالجمع

قوله ويجوز صرفه قبل المضربة لوجود الانصراف
في غير نحو هو الثاني الا لكن الحكم
ولفظ قلنا لانه ان كل اسم ... وجد فيه
سببان كان غير منصرف مطلقا بل ...
عن الانصراف اذا لم يكن له مانع وههنا
متحقق وهو السكون المذكور

هنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنان
احدهما الجمع وانما قام مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة
منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم بمنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة
اخرى فكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر
لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نم ذلك لجواز ان يكون
الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك
والثانية الف التأنيث وانما قام الف التأنيث مقام العلتين لان
التأنيث بمنزلة علة وكون التأنيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة
علة اخرى فكان فيه علتين **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية
اي العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين
تحقيقي والاخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول
وجد قياس غير منع الصرف يدل على اصله شيء آخر كثلث ومثلث ورباع ومربع
واحاد وموحد وثناء ومثنى وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث
وجد قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء آخر وذلك انه من الاعداد و
من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدول عن
واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلاثة ثلاثة و
رباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد منها العدد المكرر فهي غير منصرف

للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع واما ما فوق
الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر هل يقال ام لا
ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل في اخر فلانه
اسم التفضيل وقياس اسم التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب
ان يكون على صيغة افعل من وههنا اخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة
فوجب ان يكون على صيغة آخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن آخر من وتحقيق العدل
في جمع ان جمع جمع جمعاء وجمعاء وجمع جمع تأنيث اجمع وجمعاء على وزن فعلاء
غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى وفعلاوات كما يجمع صحراء على صحارى او صحراوات فقياس
جمعاء ان يجمع على جماعى او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعى ولا جمعاوات علم
انه معدول عن جماعى او جمعاوات **قوله** او تقديرا اي العدل التقديري انه اذا نظر
الى الاسم لم يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن
فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا
في سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه
وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير
غيره وفي ضبطها لقاعدتهم واما باب قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف
للعلمية والتأنيث فلم توجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي عليه ان يقال في توجيهها
ان يقال ان فعال مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في آخره

نحو [illegible] غير منصرف فان كان فى آخره راء نحو حضار وبوار فمبنى وليس الا بان
وهى العلمية والتانيث والسبب لا يوجبان البناء فى العدل للضرورة فيحصل
البناء فلما قدر العدل فيما فى آخره راء فقدر فى غيره لاطراد الباب وضعف هذا
لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة
على المص ولم يكن فيها لفظة قطام فسألت قارئها عنها فقال حذفها المص عند قراءة
بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها للمقصود قوله الوصف شرطه ان يكون
فى الاصل اى شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا فى الاصل فلا تضره غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضة ولاجل ان شرطه كو
المانع من الصرف ان يكون وصفا فى الاصل صرف اربع فى قولنا مررت بنسوة
اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض مانعا
من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس كذلك فعلم ان الوصف العارض
مانعا من الصرف لا يقال ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف فى اربع
لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء الذى فى
اربعة ليس للتانيث بل علامة التذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل ان غلبة
الاسمية على وصفية الاصلية لا تضره امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد
وبيانه ان اسود صفة فى الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة فى اصل الوضع ثم جعل
اسما للحية وكذلك ادهم صفة فى اصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود

وارقم

وارقم وادهم [illegible] صفات فى الاصل فصارت اسما بسبب العارض فلو كانت غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية مؤثرة فى تاثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم
وادهم منصرفا لكنها غير منصرف فلم تؤثر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله
وضعف منع افعى اه اعلم ان فى افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق
مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الوصف فى افعى وكون الاجدل من الجدل
وهو القوة وكون الاخيل من الخيلان وهو التلون فيمتنع من الصرف لوزن
الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى
فما طائرى يوما عليك باخيلا والمذهب الثانى الصرف لعدم العلم بكونها صفات
فى اصل الوضع والاصل فى الاسم الصرف ولهذا قال وضعف منع افعى واجدل
واخيل قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية اه اى شرط التانيث بالتاء
فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث فى معرض
الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة فى
قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية
وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف نحو حبلى وحمراء
فان العلمية ليست بشرط فيه قوله والمعنوي كذلك اى وشرط التانيث
المعنوي فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان هو ذلك
التانيث فى معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم

ولهذا صرف جرح في قولنا مررت بامرأة جرح مع تحقق الوصفية والتأنيث
المعنوي من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التأنيث المعنوي ووزن الفعل
فيه من غير العلمية **قوله** وشرط تحتم تأثيره آه اي وشرط وجوب تأثير التأنيث
المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة وهو ان يكون زائدا على ثلثة احرف او وسطه
متحركا او العجمة معه لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة باسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن
الاوسط من غير العجمة فيكون غاية الخفة فخفته تقاوم احد السببين الذين فيه
فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه
لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود التأنيث والعلمية
التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط
وجوب منع صرفها وهو الزيادة وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط
وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين
مع وجود شرط وجوب منع صرفهما وهو العجمة وانما اختص المعنوي بهذا الشرط دون
اللفظي لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقائل
ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحرك الاوسط تقديرا
لان اصلهما شوهة الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي
هو احد امور شرط تحتم التأثير تحرك الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه انه ان سمي
بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه لكنه ليس كذلك وفيه نظر والذي تحسم مادة

بهذا

بهذا الاشكال بكليته ان المراد بالتاء في قوله التأنيث بالتاء ما هو التاء المنقلبة للتأنيث
والتاء في شاة وذات ليس كذلك لانها بدل عن شيء واصل شاة شاهة وهي
ليست بثلاثية **قوله** فان سمي به مذكر آه اي فان سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه
في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه
تأنيث لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما
من حيث اللفظ فلكونه خاليا من علامة التأنيث ومن قائم مقام التأنيث وهو الحرف
الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قائم مقام حرف التأنيث لانك تصغر قدم بقديمة
ونحو عقرب بعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة
تاء التأنيث للزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي
به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب [illegible]
من نحو ثلث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع
صرفهما ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما لمذكر فان قيل يلزم مما ذكرتم
منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكون تأنيثه معنويا كما مثل عناق قلنا لا نسلم
ان التأنيث في الجمع حقيقي بل لكونه بمعنى الجماعة **قوله** المعرفة شرطها ان تكون علمية
اي شرط المعرفة في منع الصرف ان تكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر
والمبهم والمعرفة بلام التعريف والمضاف الى احدها وما سوى العلمية غير مانع
من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من

المنوب وامّا تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدهما فيجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا يجعلا المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه فهاهنا تعيّن ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية بهذا اذا لم يعتبر تعريف التواكيد امّا اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو امّا تعريف العلمية وامّا تعريف التواكيد وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التواكيد وقيل تعريف التأكيد تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها والیه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين **قوله** العجمة شرطها ان تكون علمية اه اي شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجمة لانها لو لم تكن علما في العجمة لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين او غير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف وهذا كنوع رجل بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو امّا تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا السبب الواحد فلم يمنع الصرف فاذا تقرر ذلك فنوح اذا سمّي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر وابراهيم اذا سمّي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة

القلعه بيكى

اسم قلعه

وحصول

وحصول الشرطين معا **قوله** الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع الى آخره اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا يمتنع جمعها جمع التكسير لانه يجوز جمعه جمع السالم نحو الصواحبات وهذا الجمع نوعان احدهما ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعد الفه حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان بهاء نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان في حكم المفرد اما مشابهة كراهية وطواعية لفظا فظاهر واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء هاء التأنيث لئلا ينتقض بمثل فواره جمع فارة ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان احسن لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان بهذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزمه احد الامرين وهو امّا الاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك

وانما قال على صيغة منتهى الجموع ولم يقل شرطه ان يكون منتهى الجموع ليشمل جمع التكسير والجمع المكسر الذي لا تكسير بعده

نعم ازنه منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونها مع الهاء، **قوله** وحضاجر
علم للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه
ان يقال لا نم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية
وهي متحققة هيهنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو عظيم البطن فان قيل
هذا السؤال متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن
لم يمنع الصرف الا بالجمعية اذا لم تكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فيمنع الصرف
وان لم يعتبر فيه الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه
علم للضبع والضبع مؤنث قلنا لا نم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم الجنس
لنوع علم للطبيعة المشتركة بين المذكر والمؤنث كاسامة للاسد واذا كان
كذلك لم يكن فيه تانيث سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير
منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير مؤثرة ولهذا لو نكر لكان غير
منصرف ولقائل ان يقول ح يلزم ان لا يقول شرط الجمع ان يكون جمعا في الاصل
كما قال في الوصف **قوله** وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر آه هذا جواب عن
اشكال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن انما لم يصرف اذا كان جمعا او منقولا
عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه اذا لم يصرف ففيه وجهان احدهما انه لفظ
اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ التي على وزنه في العرب وكانت الالفاظ

التي هي على وزنه غير منصرف فمنع صرفه والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف علم من قاعدة
كلام العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة
تقديرا لحفظ قاعدة العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة
بناء على الجواب الاول فان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجواب
الثاني ولم يتعرض المص في موضعهما اما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال
لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية هيهنا فوجب صرفه
قوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا
من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما يقال جاءني قاض ومررت بقاض
بالتنوين وحذف اليا تقول جاءتني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف اليا
واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف
اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو
مصابيح وليس هيهنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف فيكون جوار مثل كلام
وسلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نم انه ليس بعد الف التكسير
حرفان فان اليا مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءتني جوار
بجر الراء فلولا ان اليا مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء
فتقول جاءتني جوار بالرفع واذا كانت اليا مقدرة للاعراب كانت مقدرة
بمنع الصرف والجامع بين المشابهة كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل ما

بهذا

عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء لان
اصل هؤلاء جوار جواري استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هؤلاء جواري
فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال
كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض
عن التنوين عن الياء او عن الحركة بهذا التنوين فعند سيبويه ليس تنوين التمكين
بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكين واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف
نحو رايت جواري لخفة الفتحة ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه لكونه غير
منصرف وخفة الفتحة على الياء كقول الشاعر فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد
الله مولى مواليا **قوله** التركيب شرط العلمية اه اي شرط التركيب المانع من الصرف
وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض
الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم واما العدمي فهو ان لا يكون باضافة
وان لا يكون باسناد واما قلنا وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير
المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالضرورة ان لا يجعل المنصرف غير منصرف
واما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله
نحو تأبط شرا او شاب قرناها وذري حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له
حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون
الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا لحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه عليه

النقض

النقض بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه
النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذن
الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزم احد الامرين وهو اما
ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر واعلم
ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لان زيدا مركب من
اسم وتنوين **قوله** الالف والنون اذا كانا في اسم اه اعلم ان الالف والنون انما
يمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول
تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه
في منع الصرف ان يكون علما ليتحقق مشابهته لالفي التانيث لانه لو لم يكن علما لم
يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران
وغطفان وسبحان وان كان في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق
مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه في منع
الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير
صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعدمه لانه استغنى عن
وجود فعلانة بوجود فعلى نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود
فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات
قوله ومن ثم اختلف في رحمن الى آخره اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع

اجيب عنه بانه لم يخرج صريحا عن تركيب الثاني فيه صوت
سيبويه او متضمن بحرف نحو خمسة عشر لان الاحتراز
عن الاسناد ذلك احتراز عنها من جنب الدليل حاشية

حرف الالف والنون فی الصفة اختلف فی رحمن ولم یختلف فی سکران وندمان
لان من قال شرطه منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء
فعلانة من رحمن ومن قال شرطه منع صرفه وجود فعلی صرف رحمن لانتفاء شرط منع
صرفه وهو وجود فعلی لعدم مجیء فعلی من رحمن واما لم یختلف فی سکران لتحقق
الشرطین معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلی فسکران غیر منصرف بالاتفاق و
لم یختلف ایضا فی ندمان لانتفاء الشرطین معا لمجیء فعلانة وعدم مجیء فعلی فمنصرف
بالاتفاق **قوله** وزن الفعل شرطه ان یختص بالفعل اه ای شرط وزن الفعل
المانع من الصرف احد الامرین وهو اما ان یختص بالفعل ولا یوجد فی الاسم
الا منقولا عن العجمی الی العربی کبقم او منقولا من الفعل الی الاسم العلم کضرب وشمر
اذا سمی رجل بهما وکانفعل وتفعل واستفعل وافتعل وما شابههما واما ان یکون
فی اوله زیادة کزیادة فی اول الفعل غیر قابل للتاء لیتاکد مشابهته الفعل واوزانه
افعل ونفعل ویفعل وتفعل وافعل امر التی طب ولا ینفعل بهاله ونحو فان سمی
رجل بنرجس لم ینصرف للعلمیة ووزن الفعل لزیادة النون فی اوله لعدم مجیء
مثل جعفر بکسر الفاء فهو کنضرب اذا سمی به لا یقال انه عجمی فمن این عرف زیادة
النون فی اوله لانا نقول ان النحاة یجرون اللفظ المنقول الی لغتهم فی زیادة
حرف من حروفه او اصالته کاللفظ العربی واذا قالوا النون فی نرجس
زیادة ارادوا به انه لو اخذ الفعل منه لقیل نرجس بخلاف ما لو سمیناه رجلا

بنهشل

بنهشل فانه ینصرف لان فی الاسماء فعللا مثل جعفر فلم یکن نونه زائدة ولا یشکل
بقبوله التاء کقولهم نرجس ونرجسة لانه غیر قابل للتاء حال کونه علما
واعلم انه یشکل باسود اسما للحیة فانه غیر منصرف للوصف الاصلی ووزن الفعل مع کونه
قابلا للتاء کقولهم اسودة لحیة الانثی واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طار بعد
استعماله اسما ومعناه ان المراد بانه غیر قابل للتاء انه لا یقبل التاء اذا استعمل صفة وکان
غیر منصرف للوصف ووزن الفعل وح لا یتوجه الاشکال بنرجس علما ولا باسود اسما
للحیة **قوله** ومن ثم امتنع احمر وانصرف یعمل ای ومن اجل ان شرط وزن الفعل
المانع من الصرف احد الامرین المذکورین امتنع صرف احمر لکون الامر الثانی
موجودا فیه وهو ان یکون فی اوله زیادة کما فی اول الفعل غیر قابل للتاء
لان الهمزة فی اوله زائدة لانه من الحمرة وکونه غیر قابل للتاء لانه لا یقال
احمرة بل یقال حمراء ومن اجل هذا انصرف یعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل
لانتفاء الامرین معا اما الاول فظاهر واما الثانی فلکونه قابلا للتاء تقول
هذا جمل یعمل وهذه ناقة یعملة نعم اذا سمی به کان غیر منصرف لانه غیر قابل للتاء ح
وکذلک حکم اربع وارمل **قوله** وما فیه علمیة مؤثرة اذا نکر صرف اه ای کل غیر منصرف
فیه علمیة مؤثرة ای العلمیة سبب فی منع الصرف فانه اذا نکر صرف لانه یبقی مع
قبل ان العلمیة المؤثرة لا تجامع علة اخری الا والعلمیة شرط فی تاثیر تلک العلة
الا العدل ووزن الفعل فانهما لا یجتمعان لا تجامع العدل ووزن الفعل مؤثرة وکت

شرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية المؤثرة
لا تجامع علة اخرى الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فانها
لا تجامعه من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التأنيث بالتاء او التأنيث
المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط
زينب طلحة الرجل ابراهيم معدي كرب عمران
فيها وان كانا في الصفة فان العلمية لا تجامعهما لما تبين من التضاد وان كانت
الجمع او التأنيث بالالف فانها لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالهما في منع الصرف بدون
العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف
عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان
العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل
من غير العلمية في ثلاث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في
احمر اذا كانت صفة **قوله** وهما متضادان اي العدل ووزن الفعل متضادان
وهو اشارة الى جواب سؤال مقدر وذلك السؤال ان يقال اذا لم تكن العلمية
شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل
والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية
ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه
ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان معا بالاستقراء
فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفي السؤال المقدر نظر لانه لا يتوجه عليه

السؤال

السؤال المقدر لان العلمية في الكلمة الموصوفة غير مؤثرة وجوابه انا لا نم
ان العلمية ليست بمؤثرة ح والا لزم الترجيح من غير مرجح اذ كل من الثلاثة
سبب تام فالقول بمؤثرة الاثنين دون الثالث مع تساويها في السببية ترجيح
بلا مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير
النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك فحصل الرجحان بالجمعية ولا شيء من العدل و
وزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية
المؤثرة شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال
العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه
على سبب واحد لانه زال العلمية فيه ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالمؤثرة
لانها لو لم تكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان
مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به رجل فيكون فيه علمية وليس من حكمه انه اذا نكر
صرف لان علميته غير مؤثرة لان منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية والتأنيث الاصلية
قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة
ووزن الفعل فاذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر
بان يتبع فيه الاشتراك الاتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير
منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه انما
نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية الا فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف

وجوابه ان نقول سلمنا انه انما نكر مالم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه
لم يعتبر بعد ذلك التنكير وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار
الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك
حكم كل ما فيه صفة مع سبب اخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر ولم يقل في احمر
وباب ثلث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا
العلمية **قوله** ولا يلزمه باب حاتم مما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد اي ولا يلزم
سيبويه باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت
الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في مثل احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي
لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية
والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان
يقول لانم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت
معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية الاصلية
لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان
العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع على كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير
جائز وليس كذلك في احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية ح في منع الصرف فلم
يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال
في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين **كقوله** الثاني وعند

الخوص

21

الخوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الا حاوص فاعتبر العلمية في اخوص
من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص والوصفية من جهة جمعه على الخوص واعلم
ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف انما يكون كليا على رأي الاخفش
لا على رأي سيبويه **قوله** وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر اعلم
ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام
ينجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه
من حيث انه منصرف او لا من هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه
ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا
فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا فيه بل انما
دخله الكسر فيه لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وفي حال اللام والاضافة لم
يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي علتان حال الكسر كان
غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة علما بالعلتين وان لم
يبقيا او لم يبق احديهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد وعمر وهذا اقرب
الى الحق من المذهبين الاولين **قوله المرفوعات** هو ما اشتمل على
علم الفاعلية اي المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل
على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة فالمرفوعات
خبر مبتدا محذوف اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان

فان المعرفة ابراهيم وبعلبك اذا اضيف
او دخله اللام لا يبقى فيه شيء من السببين
لان شرطها العلمية انتفى ايضا ذلك

اي من خواص الاسم عند المخصوص بجروف الجر
اذا دخلت على غير المنصرف لم يخرجه من مشابهة الفعل
مع انها من خواص الاسم اجاب عنه بان اللام
والاضافة تقوم مقام التنوين وايضا فان
الالف واللام والاضافة تعتبر بمعنى المدلول
والعوامل لا يعتبر من مدلول ،،

وانما قدم المرفوعات لان الكلام يتم بالمرفوع
ولم يذكر غيره ولا يتم بغيره من غير ذلك المرفوع

قوله المرفوعات هو ما اشتمل على الفاعلية معناه المرفوع
ما فيه الرفع او علم الفاعل هو الرفع ولتغير عنه من تعريف
لفظ اجلى من حيث الاجمال والتفصيل لئلا يتوهم تعريف
الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة

لان المرفوع ...
... ،،

التعريف انما هو للماهية لا لافرادها كتعريف الكلام والفعل والحرف وغيرها
بل يرجع الى المرفوع قوله في الفاعل اي في الفاعل المرفوع الفاعل انما ابتدأ
بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في
الرفع قوله وهو ما اسند اليه الفعل وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر
والنهي وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل اسم اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي
ليس باسم صريح نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان ان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني
وليس باسم وان كان في تقدير الاسم قوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة
المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظروف والجار والمجرور لا
كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد
حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني
قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل ليرفع وهم من يتوهم
ان زيدا في قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا لانه على تقدير ان يكون مسندا
اليه ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة قيامه به اي على جهة قيام الفعل بالفاعل
ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه
لكن لا من جهة قيامه به لان الفعل وهو الضرب لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل
وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به
حقيقة نحو علم زيد ولم يقم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد ومات

زيد

زيد ولم يقم زيد والفاعل الذي عنده انما يكون فاعلا بثلاثة شروط احدها ان
يكون الفعل او شبهه مقدما عليه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه
والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد ثم
لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او تقدير الاسناد ولا بمثل زيد في لم يقم
مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد بالاسناد هو الاسناد بالايجاب او السلب ولقائل ان
يقول لا يخلو من ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل هو الفعل الاصطلاحي او الفعل
الحقيقي الذي هو المصدر وايا ما كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي
فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل بل قائم بالمتكلم لانه غير قائم بالمفعول واما
ان اريد به الفعل الحقيقي فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي اعني الحدث المقترن باحد الازمنة الثلاثة
او شبهه اعني الحدث فقط والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وح لا اشكال الخ
وفيه نظر ولقائل ان يقول ينتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه مع ان
حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه اولا قوله واصله ان يلي فعله اي واصل
الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وساير الاشياء المعمولة للفعل لان قربه بالفعل
اكثر من قرب ساير الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون ساير الاشياء
ولكونه موجدا للفعل غالبا بخلاف ساير الاشياء قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد

اي ان يكون الفعل قائما بالفاعل حقيقة او معنا عبارة والاول نحو قام زيد والثاني قرب زيد ومات زيد والمراد بقيامه عبارة ان يكون حقيقة معلوما بالجهة

واعجبني مسند الى زيد اولا وثانيا الى حسنه

اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال
ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه متقدم رتبة على غلامه
يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز وهذا اجاز ان يقال ظن نهما
الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب
غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير
الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل
ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل متقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم اضمارا
قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود الضمير بعده
في الموضعين قلنا للضرورة ثمة وهي وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا بعد
اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة هنا لجواز تقديم المفعول
على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ و
الثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ جند البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم
وجواز اعطيت درهمه زيدا دمنه قوله ومن كان يتخطى حرمين الغصابر
قوله واذا انتفى الاعراب آه اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول
معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الكائن على السطح وجب
تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس واما اذا وجد القرينة لانه لو انتفى الاعراب
لفظا فيهما ولم تنتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل على المفعول نحو اكل موسى

الكمثرى

الكمثرى يحيى يا كل وضرب موسى العاقل عيسى الجاهل وضربت موسى سعدى فلم يحصل
الالتباس بتأخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا نحو ضربت زيدا وجب
تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون الفاعل متصلا وقد فرض انه متصل هذا
خلف واما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا مؤخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يتقدم
الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة كضربتني واما قال مضمرا لانه لو
كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول واما قال متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا
لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت
فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب
تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل
بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا لانه لو اخر انقلب المعنى
لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم
يجز ان يكون عمرو مضروبا لآخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم
المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى
وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد
فلا يخلو اما ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول نحو ما ضرب
احدا احدا الا عمرا زيدا او لا مع تعدد المستثنى المفرغ فان كان الاول كان

الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما هذا خلف وان كان الثاني كان القول
بان ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قايم مقام الفاعل لان زيدا
ممتنع ان يكون فاعلا لما ضرب ح لانا نختار القسم الثاني وهو ان نجوز لا
مع تعدد المستثنى المفرغ وتمنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا المؤخر لفظا
المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل فيكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرا ح لم يلزم
بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر
وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا لان معناه
ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا **قوله** واذا
اتصل به ضمير المفعول اه اي واذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه
وجب تأخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت
ضمير المفعول الثاني منه وجب تأخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين
لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب
تأخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى
قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا
لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو
مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي

معرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تأخير
الفاعل عن المفعول لانه في معنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع
تقديم الفاعل في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل
غير متصل نحو ضربني زيد وجب تأخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير
انه متصل هذا خلف واما اذا كان الفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال
المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك لما ذكرناه **قوله** وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة اه اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة
عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول القائل
زيد في جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه **وكقوله**
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فكان قائلا قال من يبكيه
يزيد فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل فعل محذوف
والضارع الضعيف الذليل والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوائح
جمع المطيحة اي المهلكة على خلاف القياس ومثله **قوله** يسبح له فيها بالغدو و
الاصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل
فعل محذوف فكان قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال ولا
يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح
لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت المذكورة بالغدو والاصال واما

اللام للخصومة للوقت اي وقت الخصومة كما في قوله تعالى اقيم الصلوة لدلوك الشمس اي وقت دلوك الشمس

جواب سؤال مقدر تقديره لم لم يجز ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله فاجيب لا يجوز

حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من
المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي ان استجارك احد
من المشركين وانما وجب حذفه لانه فسر بهذا الفعل الذي بعده فلو اتى به لزم جمع المفسر
والمفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل
فعل محذوف ولم نقل انه مبتدا وما بعده خبره لان ان حرف الشرط يجب ان يدخل
الفعل لفظا او تقديرا قوله وقد يحذفان معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا
في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابهم به نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف
الفعل والفاعل معا ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية وهي المبتدا
والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال قوله واذا تنازع الفعلان اه اي اذا
تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين
نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان لكل واحد
منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم وهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل
واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو ضربني واكرمني
زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون
ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية
اي احدهما يقتضي الفاعلية والآخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول

يقتضي

يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا واكرم
وضربت زيدا والثاني ان يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت
وضربني زيد واكرمت وضرب زيد والى هذين الضربين اشار بقوله مختلفين
اي متعاكسين ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين
بعد قوله فقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية
والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي المفعول او بالعكس
ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه يقع زايدا غير محتاج اليه ولانه
لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين ليرفع
وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب
فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه
المختلفان في لفظهما او في معناهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في
الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار
والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب والجوار
والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال
الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب
بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما لم يكن الحكم
مثل ما ذكره بل يستوي الفعلان في الاضمار اما اذا تنازعا ضميرا غائبا نحو زيد ضربني

واكرمني وهو ظاهر واما اذا بنيا على مضمر مخاطبا او متكلما نحو ضربت واكرمت
وضربت واكرمت فلدفع الالتباس وكذا في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال
ما ضرب واكرم الا انا او انت وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك واياي او
ضرب واهانك والنحاة بان معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع
الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الاخر او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو
كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع اولم يترتب الحكم المذكور عليه لانه ان
اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية
والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او
اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني
لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية وتقدم عليهما
نحو زيدا ضربت واكرمت او توسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني
وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعلق زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا
لضربني لاتحاد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل اخر عليه والتعلق زيد
في المثالين الاخيرين لان يكون مفعولا لضربت كما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني
نظر **قوله** فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل الخ اى ان اعملت الفعل الثاني
كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان

مقتضيا

مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير
والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت
الهندين وضربنني واكرمت الهندات ولا تحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يجيز حذف الفاعل تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل
بدونه والفرق بين الاضمار والحذف انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على
تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا
وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت
الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه ضُرب وضربتُ زيدا ويعلم
ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعلية **قوله** وجاز خلافا للفراء اى وجاز
مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل
الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى
الفعلان الرفع والنصب نحو ضربني واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدا فان زيدا
في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني الرفع واعمل الثاني
نحو ضربت واكرمني زيد او الاول الرفع والثاني النصب فاعمل الاول دون الثاني
نحو ضربني واكرمت زيدا لجاز عند الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم
احد الامرين المحذورين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل

واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتا مدمّاة
كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب فان جرى واستشعرت
تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل استشعرت
دون جرى **قوله** وحذفت المفعول في الاول اي ان اعملت الفعل الثاني كما
هو رأي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول ان
استغنى عن ذلك المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار
قبل الذكر وانما لم يهربوا عنه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا
في الفاعل اضمارا قبل الذكر مع تفسيره لضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة
وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار
مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت كما يجي ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي
هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت
زيدا منطلقا اياه **قوله** وان اعملت الاول آه اي وان اعملت الفعل الاول
كما هو رأي الكوفيين فالفعل الاول الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان
اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر نحو ضربت واكرمني
زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في قوله

اضمرت

اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيدا
وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ
المراد ولدفع التباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة
الدالة عليه مثاله تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان
وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت
الزيدان وضربني واكرمت الزيدون واما اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا
واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار
لزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب
حسبت والثاني ايضا غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه
يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في
باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول
في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا
لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلقا والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا
وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا
واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول
والثاني تنازعا اسم فاعل الاطلاق من غير ان يكون نظرا الى كونه مفردا او مثنى والافراد

قوله انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية
وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال آه استدل الكوفيون على ان
اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرء القيس وهو ولو انما
اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال ان كفاني
ولم اطلب تنازعا في قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار
اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء
على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل
الثاني لم يختره امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما
هو الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما
تنازع فيه الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع
النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي
لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو يكون حكم
جواب لو فقوله لم اطلب يكون في حكم جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان
فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه
اجتماع النقيضين لان قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا
بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن

طالبا

طالبا لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون
مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال فاذن يلزم ان يكون طالبا لقليل من المال
وان لا يكون طالبا لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من
هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت
الثاني وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول
ما لم يسم فاعله آه اعلم انه انما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل
بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول
ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضرب زيد وشرطه ان
تغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر
ما قبل آخره ان كان ماضيا ويضم اوله ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا وتعلم من
قوله ان تغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان
اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول
حد المذكور القسمين قوله ولا يقع المفعول الثاني آه اي لا يقع المفعول الثاني
من باب علمت مسند الى المفعول نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول الثاني من
علمت مسند الى المفعول الاول دائما لكونهما مبتدأ وخبرا في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان
مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت
نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس مقام الفاعل لان المفعول الثالث مسند الى المفعول الثاني

فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز و
كذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر
بالعلية ولو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه
نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان
اما مع الواو نحو استوى والخشبة او لا مع الواو نحو استوى الخشبة لا سبيل الى الاول
لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية
ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما
لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعول
قوله واذا وجد المفعول به اه اي اذا وجد المفعول به ووجد ظرف الزمان والمكان
والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لان مناسبته
بالفاعل اكثر وتقول في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما
كان عليه وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زائد على
مدلول الفعل من صفة او غيرها ليفيد فائدة زائدة على مدلول الفعل **قوله** فان
لم يكن فالجميع سواء اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع اعني ظرف الزمان والمكان والمصدر
والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة
امام الامير ذهابا شديدا في اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها

اقمته

اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا **قوله** والاول من باب اعطيت اولى من الثاني
اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول
الثاني لان مناسبة المفعول الاول الفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني له لان الاول
آخذ والثاني مأخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة المأخوذ
الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية ما وفي الثاني
مفعولية ما **قوله** ومنها المبتدأ والخبر اي من المرفوعات المبتدأ والخبر **قوله**
فالمبتدأ هو الاسم المجرد اه فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون الا اسما او ما في معنى
الاسم نحو عندي انك عالم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع
بالمعيدي اي سماعك بالمعيدي وقوله المجرد عن العوامل اللفظية احترز به عن الاسماء
التي لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسم ان وكان واسمي ما ولا والمفعول الاول
من باب علمت والثاني من باب اعلمت وقوله مسندا اليه احترز به عن الاسماء المجردة
عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها وهي الاسماء الغير المركبة مع
غيرها واحترز به عن خبر المبتدأ لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا
اليه بل مسندا به **قوله** او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفي رافعة لظاهر
فيه مثل اقائم زيد وما قائم زيد فان اقائم مبتدأ مع انه ليس المسند اليه وزيد فاعل
له ساد مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي تحصل من المبتدأ والخبر تحصل منهما فلو
لم يقل والصفة الواقعة لخرج من تعريف المبتدأ هذا النوع مع انه من المبتدأ وانه

قوله وتسمع بالمعيدي الخ وان تسمع مبتدأ مع انه ليس باسم ولا صفة شاملا ما ذكر نحو وخبره ان تراه خبره لانا نقول تسمع بالمعيدي في تقدير ان تسمع وان تسمع في تقدير سماعك فلما حذف ان من ان تسمع ارتفع الفعل على ما كان في الاصل وحذف ان عن الفعل شائع كثير كقوله تعالى اغير الله تامروني اعبد ايها الجاهلون اي ان اعبد كبير

قوله مسندا اليه حال عن الضمير المستتر في المجرد والبه في موضع الرفع مفعول ما لم يسم فاعله والهاء في اليه يعود على الضمير في المجرد كذا

غير جائز واعلم انه قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قايم
زيد واعلم انه قال بعد الف الاستفهام ولم يقل بعد حرف الاستفهام كما قال بعد حرف
النفي لامتناع ان يقال هل قايم زيد على ما يجئ لان هل في الاصل بمعنى قد ولا دخول
له في الاصل **قوله** رافعة لظاهر احترز به عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام
او حرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقايمان الزيدان فانها لم تكن مبتداء بل خبر والزيدان
مبتداء لانها لو كانت مبتداء والزيدان فاعل لها ساد مسد الخبر لم تثن لان
الفعل او شبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم
فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه نظر والصواب
ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه مثل اقايمان الزيدان واقايمان هما وليدخل
فيه اقايم الزيدان واقايم انتم ويمكن ان يجاب بان المراد بالظاهر في **قوله**
رافعة لظاهر هو اللغوي لا الاصطلاحي فح لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم لان
انتم اسم ظاهر في اللفظ ولقايل ان يقول ان الحد يشكل بمثل اقايم ابوه زيد اذا
جعلت زيدا مبتداء واقايم خبره وابوه فاعلا لقايم اعلم ان هذا الحد غير
شامل لاسم الفعل مع انه مبتداء على ما اختاره في باب اسماء الافعال بعد حرف
النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء الذي هو صفة واقعة **قوله** مثل زيد قايم
وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول للمبتداء الذي هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية مسندا اليه والمثال الثاني للمبتداء الذي هو صفة واقعة

بعد

بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء الذي هو صفة واقعة
بعد الف الاستفهام رافعة لظاهر **قوله** فان طابقت مفردا جاز الامران
اي فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الرافعة للظاهر
مفردا واقعا بعدهما نحو اقايم زيد واقايم انت وما قايم زيد جاز الامران
اي جاز ان يكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلا فلا يكون داخلة في تعريف
المبتداء لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء وهي خبره
وح لم يكن داخلة في حد المبتداء لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت
مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر **قوله** والخبر هو المجرد المسند به
المغاير للصفة المذكورة **قوله** المجرد احترز به عن خبر ان وخبر كان وغيرهما
وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير اسم **قوله** المسند به
احتراز عن المبتداء الذي هو المسند اليه **قوله** المغاير للصفة المذكورة احتراز به عن
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل
نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس
بخبر مبتداء وينتقض ايضا بمثل اقايم في اقايم انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة
المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند به المسند
الى المبتداء ومن الثاني بان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا
قوله واصل المبتداء التقديم اي اصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه

منصوب على الحال لان تقديره ان طابقت الصفة ما بعدها حال كونها مفردا

قوله جاز الامران لان نحو قايم انت نظر لان انت فيه مبتداء ولا يجوز ان يكون فاعل قايم لانه لو جاز فاعله لوجب اتصاله لانه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل كما قال صاحب الكشاف قوله تعالى اراغب انت عن الهتي

يعني لان انه مغاير للصفة المذكورة لان المراد بالظاهر الاسم الملفوظ سواء كانت مغايرا ام لا

وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به **قوله** ومن ثم جاز في داره
زيد اه اي من اجل ان اصل المبتدأ التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا
وان كان متأخرا عن داره لفظا فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال
صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود
الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه معنى
فلان صاحبها مبتدأ وحقه ان يكون مقدما على الخبر **قوله** وقد يكون المبتدأ
نكرة اه اعلم ان حق المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يجز ولكن جاز ان يقع نكرة
اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه ح يقرب من المعرفة والمخصصات
على ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من
مشرك فقوله ولعبد مؤمن مبتدأ ومؤمن صفته وخير من مشرك خبره
فالمبتدأ ههنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم لانه
في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك ارجل في الدار
ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة وخبره في الدار وام امرأة عطف على رجل والمبتدأ
النكرة تخصصت ههنا بحصوله في الدار لانه ثبت من استعمال الهمزة انه انما يسأل
بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث
تخصصه بالعموم نحو ما احد خير منك فاحد مبتدأ وهو نكرة وخير منك خبره

فالمبتدأ

فالمبتدأ النكرة تخصصت بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في الكلام
ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يجز ان يكون مبتدأ كما
لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من جرادة
ونحو من عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا
بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدأ نكرة واهر فعل ماض فاعله
عائد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ فالمبتدأ
النكرة تخصص اما بصفة محذوفة على تقدير شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما تخصص
الفاعل حتى جاز وقوعه مبتدأ نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما تخصص
به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والخامس
تخصصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتدأ وهو نكرة
وفي الدار خبره وتخصص المبتدأ النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف
ولهذا لم يجز ان يقال قائم رجل والسادس تخصصه بالمتكلم وهو الدعاء له او في
الدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام مبتدأ نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع
بانه خبر المبتدأ وتخصص المبتدأ النكرة بالمتكلم اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله
كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء
لان النصب يشعر بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم فان كان الاول لم يدل الا
على الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون

معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي والمستقبل والحال واذا كان كذلك كان
سلام مخصصا بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك
مطلق السلام لا السلام من المسلم من قبله فقط لانه للدعاء المطلق وجوابه ظاهر
قوله والخبر قد يكون جملة اه اعلم ان اصل الخبر خبر المبتدا ان يكون مفردا نحو زيد قائم
والمراد بالمفرد هنا ما هو مقابل المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل
الضارب والمضروب المسندين الى الفاعل والمفعول بهما لا لكم الضمير فاعله وقد يكون جملة خبرية
اي محتملة للصدق والكذب ولا يشكل بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه على
تاويل زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول وما بعده مقول القول وهي
اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم او قام فزيد مبتدا
وابوه مبتدا ثان وقائم خبره والجملة اعني المبتدا الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر
المبتدا الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه
فزيد مبتدا وقام فعل ماض فاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر مبتدا وغير
المص رح ذكر جملتين خبريتين الاسمية والفعلية وبقي الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية
نحو زيد في الدار والمص لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك
لانها لو كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا
في الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية
قوله فلا بد من عائد اي لا بد للجملة الواقعة خبر المبتدا من ضمير يعود الى المبتدا ادعائهم

سلم

مقام الضمير نحو الكلام في نعم الرجل زيد وذا ازيد وهذا فلا بد من عائد ولم
يقل من ضمير ليحصل الفائدة الا ترى انك لو قلت زيد عمرو وقائم لم يفد لعدم ارتباط الجملة
الثانية بالمبتدا واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقال لا بد من عائد اذا لم يكن الخبر
عبارة عن المبتدا لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قائم ولعلة عدم احتياج
الخبر الى العائد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتدا عبارة في المعنى قوله وقد يحذف
اي وقد يحذف الضمير العائد الى المبتدا اذا وجدت قرينة دلت عليه نحو قولهم البر
الكر بستين فالبر مبتدا والكر مبتدا ثان وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين
في محل الرفع بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف وهو منه لو
جود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر
بستين من البر وتقديره البر الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم
فالسمن مبتدا ومنوان مبتدا ثان وبدرهم خبر المبتدا الثاني والجملة اعني
منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الخبر الجملة لا ضمير يعود الى المبتدا
لكنه محذوف لوجود القرينة وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم
علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة
الاولى في محل النصب بانه حال وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان
وهو الذي يصحح وقوع منوان مبتدا نكرة قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة اعلم ان خبر المبتدا يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار ويجب تقديره

العامل لان الظرف معمول والمعمول لابد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك
العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل او كائن في الدار وبعضهم ان ذلك العامل
خبر المبتدا والاصل في الخبر ان يكون مفردا والعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان
ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وبعضهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف
والاصل في العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف
ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذلك الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع
بالظرف مجازا **قوله** واذا كان المبتدا مشتملا على ما له اعلم ان اصل المبتدا ان يكون مقدما
على الخبر مع جواز تاخيره لكنه يعرض له اشياء فيوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جائز
التاخير عنه منها ان يكون المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم
والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتدا وابوك خبره ونحو من يكرمه اكرمه وما احسن زيدا
ونعمك لا افعلن كذا وما زيد الا قائم ولزيد قائم وانما وجب في هذه الاشياء صدر الكلام ليعلم في
اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير واما
قوله خالي لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا فشاذ وقيل خالي مبتدا
وانت خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون المبتدا
والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدا هيهنا على الخبر لانا لو قلنا
هو المبتدا والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل
ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتدا والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل

مثل

والجواب عنه من وجهين اما الاول فهو الاكتفاء بالمثال واما الثاني فهو
ان المراد من قوله فعلا له انه لو قدم الخبر على المبتدا هو الالتباس بالفاعل
وفي هاتين الصورتين لو قدم الخبر مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
لا يلتبس بالفاعل لان الفعل او شبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع لك

مثل افضل منك فان المبتدا والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا انه وجب تقديم
المبتدا هيهنا بعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتدا نحو زيد قام وانما وجب
تقديم المبتدا على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفاعل الا يرى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل
ام مبتدا وانما قال فعلا له لانه لو كان فعلا لغير المبتدا لم يجب تقديم المبتدا على الخبر نحو
زيد قام ابوه لانه لا يلتبس ح بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال
فعلا له مفردا لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا **قوله**
واذا تضمن الخبر المفرد الخ اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض فتوجب تقديم الخبر
على المبتدا مع ان اصله التاخير فمنها ان تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا
نحو اين زيد فزيد مبتدا واين خبره ووجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام
صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم
يجب تقديم الخبر على المبتدا نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتدا ومن مبتدا ثان وابوه
خبر مبتدا ثان والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتدا الاول وهذه الجملة
مشتملة على ما له صدر الكلام لان من في من ابوه تضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام
وانما لم يجب تقديم الخبر هيهنا على المبتدا لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام
لا صدر كل الكلام ولقائل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة
وجوابه انا لا نم ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد ولئن سلمنا
انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديم

على المبتدأ الجملة الصريحة والجملة هنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها
ان يكون تقديم الخبر على المبتدأ مصححا لوقوع النكرة مبتدأ نحو في الدار رجل
وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ اي ان يكون في المبتدأ ضمير
يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدأ والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة
وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق
بحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر هاهنا على المبتدأ لئلا يلزم اضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل فالصواب
ان يقول او لمتعلقه ضمير في المبتدأ وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن ان
يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد
بالمتعلق المجرور فلم يرد الاشكال لعدم كون الخبر ظرفا لان الخبر متوكل ومنها ان
يكون الخبر خبرا عن أنّ نحو عندي أنك قائم فان مع الاسم والخبر في محل الرفع
بانه مبتدأ وعندي مقدم عليه وهو خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك حاصل
عندي وانما وجب تقديم الخبر هاهنا على المبتدأ لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة في
الكتابة لانه لو اخر عندي وكتب أنك قائم عندي احتمل انها المكسورة وعندي
ظرف قائم واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي خبرها قوله وقد
يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي وجد المبتدأ جاز ان يكون الخبر متعددا لان
الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد

باخبار

باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فهو مبتدأ
والبواقي اخباره قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط الخ فاعلم ان المبتدأ اذا تضمن معنى
الشرط يصح دخول الفاء في خبره كما يصح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها بالشرط
من حيث ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه اي مع المبتدأ ما هو
يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدأ موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي ياتيني
او الذي في الدار فله درهم او نكرة موصوفة بفعل او ظرف نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم
وانما اشترط ان يكون صلته وصفته فعلا ليتاكد مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا
فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفته ظرفا لان الظرف مؤول بجملة الى الفعل وذلك العامل
هو الفعل دون اسم الفاعل لتحقق مشابهتها الشرط ويجب ان يعلم انه لا يصح دخول
الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدأ سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل
على الشرط كليت ولعل فانهما لا يدخلان على الشرط سوى ان نحو ما الذي ياتيني له درهم
ولم يكن صلته او صفته جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ
ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج الى جواب آخر قوله وليت ولعل مانعان باتفاق اي ليت
ولعل يمنعان باتفاق النحاة عن دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته
فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف مثلا لا يقال ليت او لعل الذي في الدار او ياتيني
فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط
والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما جزءا والكلام الذي فيه ليت ولعل لم يحتمل

شيئ من الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل
بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كانواع كان وعلمت وظننت وما ولا وان المفتوحة
مانع بالاتفاق قوله والحق بعضهم ان بهما اي الحق بعض النحاة ان بليت ولعل
في امتناع دخول الفاء على خبرهما ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه
وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه وجه المانع انه كما لم يجز دخول ان على
الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه ووجه المجوز ان ان لم تغير معنى الجملة بل تؤكده
فكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد
من العلتين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم وقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس من موصول و
موصوف مذكورين لانا نقول ما دل على جواز دخول الفاء على خبر المبتداء الذي
هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله
على الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون المبتداء الذي يدخل الفاء على خبره
ثلثة موصول صلته فعل او ظرف ونكرة صفتها فعل او ظرف واسم موصوف بالموصول
الذي صلته فعل او ظرف اعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبر [illegible] وقد يكون في قوله
ليت ولعل ما نقل من الاتفاق نظر قوله وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة اي وقد

يحذف

يحذف المبتداء على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال
والله اي هو الهلال وكقوله تعالى فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره
فصبر جميل اجمل ح يكون الخبر محذوفا لكن الاول اولى قوله والخبر جوازا اي وقد يحذف
خبر المبتداء جوازا ووجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع اي
فاذا السبع واقف او هاجم ونحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة يجوز حذفه
ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما لوجود قرينة تدل على
خصوصية الخبر وثانيهما التزام في الخبر موضعه بتوفية حق اللفظ والمعنى واما
لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتداء ووجوب الحذف في
مواضع احدها ما بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود
لهلك عمرو فزيد مبتداء وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه ههنا
لحصول الشرطين المذكورين لان لولا تدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني
لوجود الاول وان جواب لولا التزام في موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتداء بعد
لولا قد يكون خاصا ومع لم يدل لولا عليه كقول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء
يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو منسوب الى [illegible] والثاني بعد كل مبتداء
هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او اليهما مذكور بعده الحال او افعل التفضيل
مضاف الى المصدر المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي
راجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به

يعني اذا قلت لولا زيد لهلك عمرو فمعناه امتنع هلاك عمرو لوجود زيد

تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما

ومثاله اذا كان منسوبا الى ما ضربي زيدا قايما ضربي زيدا قايما وانما لم نقل مضاف
الى مصدر ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قايما فانه ليس مضاف اليه بل منسوب اليه
فضربي في تقدير الرفع بانه مبتداء وهو مضاف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه مفعول
ضربي وخبر المبتداء محذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما وقايما منصوب بانه
حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه
دلالة على الظرف بخلاف الحال فان فيها دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان
وهو عايد الى زيد وحذف خبر المبتداء وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة
ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قايما لان الحال تدل على الوقت والزمان
وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قايما يدل عليه لفظا اذا كان لدلالة
الحال عليه واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقايما يدل
على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان خبر الخبر التزم
في موضعه وهو قايما ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير
قايما اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قايما جعل وجوده خطيبا مبالغة
او اخطب اوقات كون الامير اذا كان قايما فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير
لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر
والثالث بعد كل مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل
وضيعته فكل مبتداء ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع

وخبره

وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقترنان مع ضيعته وانما
وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى مع فدل على خصوصية الخبر
وهو المقارنة وان خبر الخبر وهو ضيعته التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتداء
ومعطوفها بعين خبره وهو المعطوف والرابع بعد كل مبتداء اقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا
فلعمرك مرفوع بانه مبتداء وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر
لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثمة قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم
التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتداء والخبر معا جواز كقولك نعم لجواب من قال ازيد قايم
قوله خبر ان واخواتها هو المسند الخ اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتداء بالحقيقة
وذكر تعريفه من قبل لانه يخالف لخبر المبتداء من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتداء عليه
وعدم جواز تقديم خبر ان على اسم ان في غير الظروف ومن حيث دخول ان وعدم دخول
ان فعرفه فقال انه المسند بعد دخول هذه الحروف اي بعد دخول كل واحدة من
هذه الحروف قوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما
ولا التي بمعنى ليس وخبرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء
عنه والتطبيق التعريف عليه مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند بعد دخول ان
وفيه نظر لانه ينتقض بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد
دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع فاعله وجوابه
ان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او سببه فاللام للعهد اعلم ان هذا الاشكال

وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه ما ذكرناه **قوله** وامره كامر خبر المبتدأ اي
وامر هذا الخبر ان كامر خبر المبتدأ من حيث انه يجوز ان يكون مفردا او جملة والجملة
تكون فعلية او اسمية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من ضمير يعود الى المبتدأ فكذلك
خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدأ الا في شيء واحد وهو ان خبر المبتدأ
جاز ان يكون مقدما على المبتدأ وخبر ان لم يجز تقديمه على اسم ان لضعف عملها الا اذا
كان الخبر ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى ان لدينا انكالا وكقوله تعالى
ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم ونحو ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا
كان ظرفا للاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها لانه ما من اسم او فعل الا وهو
في زمان او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها
قوله خبر لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها بان
اما لاجل ان ان للاثبات ولا لاجل النفي فحمل لا على ان حملا للنقيض على النقيض كحمل
النظير على النظير واما لاجل ان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على ان من
حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس
فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها
وقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء والنظير التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف
فيها فظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد
المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم المتوهم ان الظريف صفة الخبر **قوله**

ويحذف

ويحذف كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل
ونحو ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا
ذو الفقار اي لا اله موجود الا الله **قوله** وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو تميم لا يثبتون
خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك فمعناه
افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود ونحوه ويعلم من قوله اذا كان
عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال
ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل
على عدم الحصول اي عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص **قوله** اسم ما ولا
المشبهتين بليس اعلم ان ما ولا لا يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم والفعل
وكل ما يدخل القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن كقوله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما بليس من حيث ان ما للنفي ونفي
الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى المبتدأ والخبر ودخول الباء على خبرهما
كما ان ليس كذلك واذا شابه بليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس في رفع الاسم
ونصب الخبر فقوله مسند اليه شامل لمبتدأ واسم كان وان واسم لا التي لنفي الجنس
وقوله بعد دخولها خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولا
وكلها كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة لا بليس انما هي في النفي
والدخول على المبتدأ والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول الباء في

خبرها كان عمل لا التبرئة ولا اجل مشابهتها بان وهو في لات اي عمل لا بمعنى ليس قد
وقد جاء في الشعر مع صدد بن يزيد فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي
ليس لي براح **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على
النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير
لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولانه
في المعنى عبارة عنها وهو مذكر لفظا **قوله** فمنه المفعول المطلق انما ابتدأ بالمفعول المطلق
دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت
زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تأديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما
سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول
به وله ومعه وفيه **قوله** وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل الفعل المذكور بمعناه فقوله اسم احترز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
وليس باسم نحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه
انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم وللقائل ان يقول
المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب وايا ما كان فلا حاجة الى لفظ
الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو
الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق
فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم

وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال
المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد للاول واما الثاني
فلانه لا يطلق باصطلاح القوم على لفظ ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق
بالاصطلاح انه فعله لانه اي فعله المتكلم بالتلفظ به والجواب الصحيح ان المراد بضرب الثاني
مدلوله الذي هو الضرب قوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نم انه مفعول مطلق
وانما يكون كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بلفظ الفعل فلا قوله
ما فعله فاعل احترز عما لم يفعله فاعل مثل ضربت زيدا فانه ليس بمفعول مطلق وقوله فعل
مذكور احترز عن فعل مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول
مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام
ممتنع ان يكون فاعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
ليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل
مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام
غير معنى الكراهة وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذ
كور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق حدث
والعالم ليس كذلك لان العالم ليس بمصدر والمراد بالفعل اعم من ان يكون
مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل ويحه وويله وويبه لانها مصادر
ليس فعلها مشتقا منها لان فعلها ليس بموجود والمراد بالمذكور اعم

من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ولا ينتقض التعريف المذكور
بنحو ضربته سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول
مجازي تسمية لالة الشيء باسم ذلك الشيء في الاول وفي الثاني تسمية للشيء
باسم شبيهه واعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكر بيانا له لكان احسن
حتى لم ينتقض بمثل كم جئت كم احج لا يقال يشكل الحد باكرام اي في قولنا اكرمت زيدا
لاكرام اي عمرا فانه يصدق على الاكرام اي المذكور الحد المذكور مع انه ليس مفعولا مطلقا
بل مفعولا له لانا نقول ان كان المراد الجار والمجرور فلا نم انه يصدق عليه الحد
المذكور وان كان المراد المجرور فقط فلا نم انه لا يكون مفعولا مطلقا نعم
لا يكون ههنا كذلك لمقارنته حرف الجر اياه واخراجه عن معناه لكون الجار والمجرور
بمنزلة كلمة واحدة **قوله** وقد يكون للتأكيد والنوع والعدد اي المفعول المطلق
على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتأكيد نحو
جلست جلوسا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور
الفعل فهو للنوع والهيئة جلست جلسة وهو اما ان تدل عليه باسم خاص
نحو رجع القهقرى واما ان تدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا واي
ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضرب الامير
او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان الضرب معهودا بينك وبين مخاطبك
ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست

جلسة بفتح الجيم **قوله** فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق الذي
للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة ح لان الحقيقة
المشتركة ولا كثرة فيها بل في افراده ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد
والنوع لامكانهما فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته وجمعه اذا
اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا
اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين معا وضربات **قوله** وقد
يكون بغير لفظه اي يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان
يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرناه في تعريفه نحو قعدت جلوسا **قوله** وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة اه اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز
وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر
خير مقدم اي قدمت خير مقدم ان شئت حذفته وان شئت اظهرته واما الثاني
وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على السماع والثاني
قياسي وانما سمي هذا قياسيا لامكان ان يذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة
يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب
حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود
القرينة الدالة عليه مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا
وشكرا الخ اي سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم

واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان نقول
ان المراد انه واجب الحذف عند استعماله مع اللام نحو حمدا له وشكرا له وانتم باتيتم
التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون
بعض **قوله** وقياسا في مواضع اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا في
مواضع منها موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم
ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم **قوله** ما وقع مثبتا احترز عن ان وقع
منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا او **قوله** بعد نفي احترز عن ان
وقع مثبتا بعد خبر نفي نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا القبيل و**قوله** او معنى نفي
ليدخل فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره
ما انت الا سيرا او **قوله** داخل على اسم احترز به عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على غير اسم
نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي او معنى نفي داخل على فعل
فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور **قوله** لا يكون خبرا عنه اي لا يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترز به عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم
يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي
داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل **قوله** او وقع مكررا اي
وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لا بد خل فيه

مثل قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا وانما قلنا في موضع خبر عن
اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل **قوله** تعالى كلا اذا دكت الارض
دكا دكا **قوله** ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي وهو ما داخل على اسم وهو انت وهو
ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سيرا
وما انت تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان
لم يكن خبر المبتدا فهو على ضربين احدهما انه فعل للمبتدا كالمثال الاول والثاني
ان فعله شبه به كالمثال الثاني و**قوله** وانما انت سيرا فسيرا مثبت بعد معنى نفي
داخل على اسم وهو انت وليس سيرا خبرا عن انت و**قوله** زيد سيرا سيرا فسيرا وقع
مكررا في موضع خبر عن زيد وليس بخبر عنه **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا الخ اي
ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسا ان يقع
المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة و**قوله** تفصيلا احترز عن ان يقع
اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فتقتلون قتلا فانه ليس
من هذا القبيل لان فعله مذكور و**قوله** لاثر مضمون جملة احترز به عن ان يقع
تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفردا وتفصيل مضمون جملة لا تفصيل اثره
مثال الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر سفره القريب
او سفره البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم
تفصيل الشيء على الشيء ومثال **قوله** تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا

وفداءً تفصيل لانه مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله فشدوا
الوثاق ومضمونها شدوا الوثاق واخره المن او الفداء او الاسترقاق او
غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداءً قوله ومنها ما وقع للتشبيه
علاجا آه اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا
هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز به عن ان يقع لغير
التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوتٌ حسنٌ
وقوله علاجا احتراز به عن الذي وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم
بمعناه وصاحبه فلم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل نحو لزيد علم علم
الفقهاء وكذا زهد زهد العلماء وهذا الزم النصب لزيد ضرب ضرب الملوك
والفعل العلاج ما يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاج
ما لا يحتاج اليه كالعلم والنطق وقوله بعد جملة احتراز به عن ان يقع بعد مفرد فانه
ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار قوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز به
عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت فاذا له ضرب
صوت حمار وقوله وصاحبه احتراز عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه لكن لا تشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت فاذا في الدار صوتٌ صوتَ
حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم لتحقيق

فاعل

فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا له صوتٌ صوتَ
حمار فصوت حمار وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له صوت وتلك
الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو
الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له
صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع
مضمون جملة اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا
ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله
مضمون جملة احترز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولك ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره
احترز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له
علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم ولا احتمال
لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه
لانه توكيد مضمون الجملة التي هي عين الاعتراف فهو تأكيد لنفسه قوله ومنها ما وقع
مضمون جملة اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا
ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة
احترز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احترز به عن ان
لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا وقع مضمون جملة
وهي زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقية لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق

قوله حقا اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا لان مضمون الجملة اسناد
القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه لمغناه منها ما وقع توكيدا او تخصيصا لمضمون جملة لها
احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره لانه يؤكد مضمون الجملة وهو غيره ويقابل التوكيد
مسافرة في قولنا زيد مسافر مسافرة مضمون الجملة فهي اما ان تحتمل غيره او لا تحتمل غيره
فان احتملته اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم تحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه
ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون جملة ولا تحتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع
تاكيدا لمضمون جملة لها محتمل غيره ويدل عليه قوله يسمى الاول تاكيدا لنفسه والثاني تاكيدا
لغيره لا يقال مسافرة في المثال المذكور تاكيد لمضمون الجملة فح لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال
المذكور لانا نقول لا نم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير
فان قيل فلما قال ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة ليستغنى عن ذكر القسمين قلنا
انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه
وبالاسم وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك اي من
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق
للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره الخت اقامة
بعد اقامة او اطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول
المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب
حذف الفعل نحو ضربت ضربتين قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع

الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل
الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام
ولقائل ان يقول لا نم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام بل بالتضمن لان الفعل
يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب بان المراد بالفعل
في قولنا يتوقف تعقل الفعل وهو المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان
الا بالالتزام ولقائل ان يقول الحد منقوض بالفاعل فانه يتعلق به وتعقل الفعل موقوف
على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل
وهذا معلوم من سياق الكلام قوله وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على
الفعل العامل فيه لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم
بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع تقديمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن
زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به
على عامله الكلام نحو هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف الفعل اي وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل
الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا وان شئت اظهرت فان
شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي
اي مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم امرا ونفسه اي اترك
امرا ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم

ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء من الخير كالامر بالشر
وقولهم اهلاً وسهلاً اي اتيت مكاناً مأهولاً اي معموراً واتيت مكاناً سهلاً دون حزن
قوله والثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف آه اي الباب الثاني من الابواب
الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف
نائب مناب ادعو لفظاً او تقديراً فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب
اقبال زيد فلما قال بحرف نائب مناب ادعو خرج عنه مثل اطلب اقبال زيد وقوله لفظاً
مثل يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظاً لان الاصل يا زيد ادعو زيداً وانما وجب
حذف الفعل واقيم مقامه ما يدل على الانشاء والتخفيف قوله او تقديراً مثل يوسف اعرض
عن هذا اي يا يوسف اعرض فيها نائب مناب ادعو تقديراً وانما وجب حذف الفعل
ههنا لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه ولم يجز الجمع بين النائب والمنوب
ولم يجز ايضاً ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع به
آه اي ويبنى المنادى اذا كان مفرداً معرفة على ما يرفع به اذا كان معرباً قبل النداء
سواء كان اعرابه لفظاً او تقديراً فيبنى على الضم لفظاً او تقديراً ان كان اعرابه بالضم
لفظاً او تقديراً نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا
زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ههنا ما لم يكن
مضافاً ولا مشابهاً له ولا جملة لا يقال لو قال يبنى على ما يرفع به ويترك ما كان عليه
من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا ويا هؤلاء لان المراد

قوله

قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله يبنى على ما يرفع به وليس
مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة
قبل النداء ايضاً والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بني هذا القسم
مع ان اصله ان يكون معرباً منصوباً لانه مفعول به لكونه مشابهاً لكاف الخطاب في نحو
ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة فرقاً بين
ما كان بناؤه لازماً وبين ما كان بناؤه عارضاً وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسرة
لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف ياؤه اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام
ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلام
قوله ويخفض بلام الاستغاثة انما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله
للمسلمين لانه حينئذ معرب لعدم كونه مشابهاً لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب
لانضمامه مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها ولا لام اي ويفتح المنادى المستغاث
عند الحاق الف الاستغاثة به وحينئذ لا يكون اللام معها ثمة لامتناع اجتماع لام الاستغاثة
مع الالف لان اللام تخفض المستغاث والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضاً
ومفتوحاً وانه محال ويجوز الحاق الهاء للوقف فيقال يا زيداه قوله وينصب ما سواهما
اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظاً او تقديراً
ان كان معرباً قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف
نحو يا طالعاً جبلاً والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلاً لغير معين وانما نصب هذه الاشياء الثلثة

لكونها معمولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب
من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد
منهما عامل فيما بعده وما بعده من تمام مختص بها فكانه عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث
الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى
الا ما يجر المضاف الى الضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام
مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما
قوله وتوابع المنادى المبني المفردة الخ اي وتوابع المنادى المبني اذا كانت مفردة
نحو يا زيد الطويل او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله فقوله
المبني احترازه عن توابع المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يرفع
وقوله المفردة احترازه عن التوابع المضافة فان التوابع المضافة نحو يا زيد
ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب
فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه اي المعرف بلام التعريف
وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو ولم يكن حكمه كذلك
بل حكمه حكم المنادى المستقل كما سيجيء مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال
الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يا زيد والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير والطير

ترفع

ترفع بهذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني وتنصبها حملا على محله فان قيل لم جاز
الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع
على محله فلا يقال مررت بهؤلاء الكرام بكسر الراء بل بفتحه وكذلك لا يقال جاءني هؤلاء
الكرام بجر الكرام بل برفعها حملا على محله قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبني حركة
الاعراب من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب
عارضية ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام المبني لان حركته ليست بعارضية
ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المفرد هو المنادى
المبني بسبب النداء اعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظه او تقديره او محله وتنصب حملا على محله
لكان اصوب ليشتمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء
الكرام لان المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا
في مثالين الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخيرين فان قيل المنادى في
المثالين الاخيرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل
لان المراد من المضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لكان مضموما
وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كما في قولنا عجبت من ضرب
هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا
للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر كذلك المنادى ههنا مضموم
المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرفة المعرب في الاصل لفظا ومنصوب المحل

باعتبار كونه مفعولا به فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يجوز رفع التوابع في قولنا يا
هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى ليس بمرفوع لفظا حتى يحمل على لفظه
لكنه يجوز متفقا عليه بالضبط في قولك ثم رفع على لفظه ما ترفع المنادى به حرفا
او حركة لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي او محلا نحو يا هذا ويا هؤلاء وانه
مضموم محلا بمعنى انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاسم لكان
مضموما كما ان مثل هذا وهؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوع محلا بهذا المعنى ويجوز
ان يكون لشيء واحد محلان باعتبارين كهذا في قولك عجبت من ضرب
هذا الظريف زيد فان هذا محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع
باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في الظريف الرفع والجر باعتبارين
فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقال ترفع على لفظه او محله وتنصب على محله قلنا
لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على الضم او على ما يقوم مقامه
كالمثنيات وكان حق غيره ايضا البناء على الضم لصيرورة الضم او ما يقوم مقامه
علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه كاللفظ
مع ان له محلا آخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على الضم المقدر ايضا كما اطلق على
النصب حصل الالتباس **قوله** والخليل في المعطوف يختار الرفع آه اعلم ان
الخليل بن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنزيها على انه منادى
ثان وابا عمرو الجرمي يختار النصب لانه تابع المبني وتابع المبني يكون تابعا لمحله
بل ع

قر

قوله وابو العباس ان كان كالحسن آه اي ان كان المعطوف الممتنع دخول
يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام
عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه يمكن انتزاع الالف واللام منه وتقدير حرف
النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى
ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه
نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابي عمرو ولانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم
يمكن تقدير حرف النداء فيه فكان تابعا للمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله ولقائل
ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان الجزء
منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع حينئذ اولى
تنزيها على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف
النداء فيها فالنصب اولى ويمكن ان يتمم مذهب ابو العباس بان الاعتبار في
اللام عندهم صورة لام التعريف وهذا لا يتفاوت بالنجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر
في جواز يا التي ومن اجلك يا التي تيمت قلبي ويدل عليه جواز يا زيد ويا هذا
وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة واذا كان
كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه
في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع اللام عنه للزوم مانع دخول حرف النداء
عليه اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف على المنادى

انما جاز في الحسن انتزاع اللام لانه كان علما
لانه لا مانع هناك لفظا ولا معنى اما انه لا انتزاع
اما الاول فلان اللام ليست جزءا منه حتى ذلك العلم واما الثاني
فلانه لا يفوت بحذف اللام عنه معنى اذ ليس اللام فيه
لمعنى حتى يفوت بفواته لانه يشير شرف
قوله نحو النجم والصعق وانما امتنع حذف اللام فيهما لانه
جزء من العلم لانهما صارا علمين بغلبة استعمالهما مع اللام
بخلاف الحسن فانه وضع علما ابتداء فالمانع من انتزاع اللام
عنها لفظي وكذلك لا يجوز انتزاع اللام عن مثل الرجل لانه يفيد
فيه تعريفا يفوت بانتزاعه فالمانع فيه معنوي سيد شريف

والبيت شعر
تقدرين بحبك المشفقة من اجلك يا التي تيمت الحبيبة
والحال انت بخيلة بوصلي يحبه
على ان صورة اللام جوزت يا زيد ويا هذا لان سبب الامتناع
صورة اجتماع التعريفين وهما حرف النداء وصورة
اجتماع حرفي التعريف مطلقا وهو منتف في يا زيد ويا هذا
اللام لا التعريف او لكونه مجردا اذ لو كان على الكثرة المقصودة
اعلم اختلف في التعريف بالقصد مما على ان تعريفان على اسم
اي انه تعريف وعلمية لئلا يجتمع تعريفان وعلمية
بعد سلب تعريف ذهب من احتاج الى ثباء التعريفين انما هو
فاد واضعف ذهب امتناع اجتماع التعريفين
وهو لكل لان امتناع الان على ... الله
اذا كانا حرفين كما مر الان

قوله وهذا النقل مخالف لما ذكرنا اولا بعض المخالفة بيان المخالفة ان المذكور اولا يدل على ان العلم الذي فيه اللام قسمان قسم يجوز انتزاع اللام عنه كالحسن فيختار فيه الرفع وقسم لا يجوز فيه ذلك كالنجم فيختار فيه النصب ويدل ايضا بظاهره على ان مثل الرجل يختار فيه الرفع اذ يجوز فيه حذف اللام واما المنقول من شرح الكتاب فيدل على ان المختار في العلم الذي فيه اللام مطلقا هو الرفع وان المختار في مثل الرجل هو النصب فيخالفان في حكم النجم اذ المختار فيه على المذكور اولا هو النصب وعلى المنقول من شرح الكتاب هو الرفع ويخالفان ايضا في حكم الرجل اذ المختار فيه على الاول الرفع وعلى الثاني النصب ويمكن ان يجمع بينهما بان قوله ويفرق بينهما بان النضر ونضرا علم يدل على ان اختيار النصب انما هو في العلم الذي لم يكن اللام جزءه كالحسن بخلاف النجم اذ ليس النجم بلا لام علما فيكون المختار فيه النصب لامتناع انتزاع اللام لمانع لفظي كما ذكرنا هناك واما مثل الرجل فقد عرفت

باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان النضر ونضرا علم وليس الالف واللام بمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقب الاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب بهذا الاعتبار وبهذا النقل يخالف لما ذكرنا اولا بعض المخالفة **قوله** والمضافة تنصب اي عطف على قوله المفردة وتوابع المنادى المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابعه اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف **قوله** والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى

مفرد يا زيد اخاك ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد وتقول في العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول في العطف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فانه بتكرير العامل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء **قوله** والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن وابنة مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله يختار واما اختيار الثاني فلانه مع شدة امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصارا بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الاول المركب مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن اما ان يكونا علمين او غير علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه لما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها

وانما نصب مضافا على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ
دون المعنى لان لفظ الابن لا شركة فيه لان الشركة انما تقع في المسميات
دون الاسامي قوله واذا نودي المعرف باللام الخ اي اذا نودي الاسم المعرف
بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل الى ندائه بالاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل
ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع ٤
اللام وحرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد
للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا
حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ ثم اعلم ان ها
في يا ايهذا الرجل بهو ها في يا ايها الرجل لا في بهذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايذا الرجل
ثم لقائل ان يقول لا فائدة في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم
الجنس باللام لا الى مبهم ولانه يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة
الى الآخر قوله والتزموا رفع الرجل الخ اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى
المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون المفردة تابعة للفظ
المبني ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالنداء وانما التزموا
ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب ولوجوب كون
توابع المعرب تابعة للفظ المتبوع تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف
وفيه نظر لجواز ان يكون توابع المعرب تابعة لمحله اذا كان له اعراب محلي واعراب لفظي
واجيب عنه بان المعرب الواحد لا يتصور فيه الاعراب اللفظي والمحلي معا
والمثال الذي اورده الشارح ليس فيه تغاير الاعراب في معرب واحد لفظا
ومحلا لان المجرور لفظا قائم والمنصوب محلا تابع فلا يكون المتبوع واحدا والكلام فيه جلبي

نحو ما زيد بقايم ولا قاعدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه ثم
يجوز نصب ذي المال على ان تجعله بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال وعلم
ذلك من قوله وتوابعه اي وتوابع الرجل وكذلك في يا هذا العاقل ذو المال فان جعلت
ذو المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا لهذا
بدلا او صفة تعين النصب واعلم انه قيل ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان
هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل
النصب ايضا في يا هذا الرجل قوله وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب سؤال
مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل
والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال
يا الله وجوابه ان تقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام
الذي في الله ليس للتعريف واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء
المبهم على الله تعالى قوله وللك في مثل يا تيم تيم عدي الخ اي ولك في المنادى
اذا كرر بلفظ مضاف الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه منادى
مفرد معرفة فيبنى على الضم وكذلك نصب الثاني لانه اما منادى مضاف وحرف
ندائه محذوف واما تاكيد للاول واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا

الى عدي المحذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول لدلالة الثاني
عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب لكونه مضافا
على ما ذكرناه **قوله** والمضاف الى ياء المتكلم اي المنادي المضاف الى ياء المتكلم
نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلاميَ بحركة الياء وهو الاصل لان الياء في منزلة
الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه تخفيفا ويا غلامِ بحذف الياء اكتفاء
بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا **قوله** وبالهاء وقفا اي ويجوز الحاق الهاء
بالكل فتقول يا غلاميه ويا غلاميَه ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل
والوقف **قوله** وقالوا يا ابي ويا امي الخ يعني اذا كان المنادي المضاف الى
ياء المتكلم ابا واما يجوز فيه ما جاز في ساير الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه
زوايد وهي يا ابتِ ويا امتِ بكسر التاء بقلب الياء تاء لمناسبة الكسرة
الياء ويا امتَ ويا ابتَ بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا
بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو جمعا لزم
اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز **قوله** ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة الخ
اي اذا كان المنادي ابنا مضافا الى العم او الام المضافتين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما
جاز في المنادي المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلام فتقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح الياء
وسكونها ويا ابن امِ ويا ابن عمِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اماه
يا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابن امَ ويا ابن عمَ بحذف الالف

والاكتفاء

والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادي المضاف الى ياء
المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادي المضاف الى ياء المتكلم لزيادة
التركيب وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادي المضاف الى ياء المتكلم في
غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي او اخي او كان المضاف اليه
غير الام والعم يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي
ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما دون
غيرهما **قوله** وترخيم المنادي جائز اي وترخيم المنادي جائز في سعة الكلام والاختيار
والترخيم في غير المنادي جائز للضرورة كقوله ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى
مثلها عجم ولا عرب اي اذ مية **قوله** وهو حذف في آخره تخفيفا اي ترخيم
المنادي حذف في آخره تخفيفا لا لعلة اخرى غير التخفيف **قوله** وشرطه ان لا
يكون اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم آخره او آخر
المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن الترخيم آخره لان المضاف اليه من تتمة الاول
معنى ولو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادي لان المضاف اليه
ليس من المنادي لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب في الاستغاثة مد
الصوت والتطويل والترخيم مناف لها وان لا يكون جملة لان الجملة محكية على حالها
فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء
التانيث لانه اذا كان علما معلوما اذا حذف منه شيء واذا كان زايدا على ثلثة

الحرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا
يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء
التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم
يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بحذفها اعلم ان سيبويه يشترط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي
اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال في ترخيم جبينة اذا كان
صفة يا جبين على لغة الجعل لحصول الالتباس لجواز تانيثه فعل المذكر بخلاف العلم اذا اريد به الشخص واما
اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يونث المذكر وبالعكس في الاعلام حلالها
المعنى قوله فان كان في آخره زائدتان الخ اعلم ان بهذا اشارة الى ما يحذف
من المنادى للترخيم فانه قد يحذف منه حرفان وقد يحذف له اسم برأسه
وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له حرفان فاذا كان في آخر الاسم
حرفان زائدتان زيدتا معا في حكم الزائدة الواحدة وذلك كالالف المدودة
نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سلمان ومروان والالف
والتاء في جمع المؤنث السالم في نحو مسلمات زيدتا فيحذفان او ياء النسبة نحو كوفي
وبصري او علامة التثنية والجمع زيدان وزيدون فانه يحذف له حرفان لكونهما
بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا به
عن مثل يدين ودمين وبذلك يحذف له حرفان اذا كان في آخر الاسم حرف
صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف للترخيم

حرفان واما الراء فلانه في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو
فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائدة اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر
من اربعة احرف احترازا عن ان يكون على اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يجوز ان يحذف
له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو لطلب التخفيف وعليه بيت الكتاب
تنكرت منا بعد معرفة لمي اي يا لميس فحذف السين وبقي يا لمي والمراد بالمدة
حرف زائد من حروف المد ساكن في الاصل وبهذا احترز حرفان للترخيم من منصور ومسكين
ولم يحذف في مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير
المذكور لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير
او مختير وكذلك مستحب ومستمال واعلم انه لو قال وقبل آخره مدة وهو اكثر من
اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمى فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة
المذكورة واعلم ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة
وعلى افعال عند سيبويه جمع اسم اصله اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار
المصنف مما في آخره زائدتان وعلى الثاني مما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر
من اربعة احرف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان
المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير
بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة وكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف
الاسم الاخير له قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى

مع رتبته لا يلزم الاجحاف بحذف فاء الكلمة لانها تبقى على ثلثة احرف بعد حذفها

غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان او الاسم الاخير فحذف له حرف واحد علا بالكل
اذ الاصل هو ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف هاهنا
قوله وهو في حكم الثابت آه اي المحذوف في المنادي المرخم يكون في حكم الثابت على
مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول النحاة يا حار يا حارث لفظا ومعنى اما معنى
فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد هو ذلك الكلام واذا كان المحذوف
في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال
يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل اسما برأسه آه اي وقد يجعل الباقي اسما
برأسه ويقال يا حار بالضم لانه منادي مفرد معرفة ووجوب بناء المنادي
المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان اصله يا ثمود لما حذف منه الدال جعل الباقي
اسما برأسه في آخره واو قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو
فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد
الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون بقي يا كرو وقعت الواو
متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا كما ثبت في كلامهم بهذه القاعدة
قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء
اعني حرف النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادي والمندوب
لان المنادي هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب
هو المتفجع عليه بيا او وا فاستعمال صيغة النداء في المندوب ليس الا لمشابهة المندوب

المنادي

المنادي من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب
اخص لئلا يكون منقوضا على الندبة قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي
اي وحكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادي كما ان المنادي اذا كان مفردا
معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا فمنصوب فكذلك المندوب
الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب مفردا
او مضافا كحكم توابع المنادي مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادي في
الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه في صيغة اجري مجراه في احكامه من الاعراب
والبناء قوله ولك زيادة الالف في آخره اي ولك زيادة الالف او ما يقوم
مقامه من الواو والياء في آخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل
الا اذا كان المندوب مضافا او موصولا الحق بآخر المضاف اليه والصلة قوله
فان خفت اللبس قلت واغلامكيه الخ اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف
لم تزد الالف بل تزيد حرفا يناسب الحركة ادى مناسبة نحو غلام مخاطبة فتقول في
غلام مخاطبة يا غلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الف وقيل يا غلامكاه التبس
بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة وفي نحو غلام جماعة
مذكرين نحو غلامكم فانك لو الحقت بآخره الفا وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام
اثنين مخاطبين فالحقت بآخره الواو التي هي مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه قوله
ولك الهاء اي ولك زيادة الهاء في الوقف مع زيادة الالف او الياء او الواو

فيقول وازيداه واغلامكيه واغلامكوه لان المطلوب مد الصوت والتطويل ولان
الهاء في الوقف تزيد بيان بهذه الحروف **قوله** ولا يندب الا المعروف فلا يقال
وارجلاه وانما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للتفجع عليه والاعلام بوقوع
مصيبة عظيمة وهذا المطلوبان لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال
وارجلاه واما قولهم وا من حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد
المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف
في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته
ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته وهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم
يقل ولا يندب الا العلم **قوله** وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان
الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس
الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه لجاز جاءني
زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير مندوب ومنع يونس ذلك لان الاول
وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس بمندوب ولا متعلق
المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب
الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص
والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف
اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول

وهذا

وهذا لم يجز السكوت عن المضاف اليه ودون الصلة بخلاف الصفة والموصوف **قوله**
ويجوز حذف حرف النداء الخ اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشياء وهي
العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض عن هذا والمضاف نحو عبد الله افعل كذا
اي يا عبد الله افعل كذا واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز حذف
حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثر استعمال ندائه ولو حذف منه حرف النداء
لم يلتبس بغير المنادى واما حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما مشابهين
للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة
لاي ومن لم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال
اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل
وكذلك عن اسماء الاشارة يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا الرجل وكذلك
لم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل
ومد الصوت وحذف حرف النداء مناف لهما **قوله** وشذ اصبح ليل الخ هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا
عنه حرف النداء وكذلك كرا في اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء
عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف النداء من الجنس وجوابه شاذ لا يقول ولا يقاس
عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم
قوله وقد يحذف المنادى الخ اي ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة

لانه مفعول به فلما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثال قوله الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا **قوله** والثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا بشيء بعده فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر **قوله** وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه الخ قوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله فعل احترازا عن مثل قولنا زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيدا انت محبوس عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول شبه الفعل كما يجيء في موضعه قوله مشتغل عنه بضميره احترازا عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه زيد منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام كحروف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليط الفعل عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله واحترازا عن الاسم الذي

لا يصح

لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقولك وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على هذين الاحترازين وهو انه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ان لم يمنع مانع لفظا او معنى ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد **قوله** او مناسبه اي في معناه او لازم معناه ليدخل فيه زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمه لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد يستلزم لاهانته وتقدير الرابع لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته له والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن وان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف المذكور بما اضمر عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس

بمفعول به وعكس ان يجاب بانا لا نم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما هو عامله اعم من المفعول به مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الآخر من وجه دون وجه ولان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل الخ ولم يذكر اعتمادا على فهم المتعلم لانه في قسم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى اقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره **قوله** ويختار الرفع بالابتداء الخ اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان النصب والرفع جائزان فيه لوجود قرينة النصب لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مفتقر للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها بل وقع الاسم بعدها في الاستعمال لانه الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب فترجح الرفع لاستلزام النصب

الحذف

الحذف دون الرفع وانما قال اما مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب لكان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدأ وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا الصدق ولا الكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وحذف الفعل شايع كثير وتقدير الفعل بعد اما وكلامهم اكثر من وقوع الطلب خبر المبتدأ وكذلك الرفع يختار بعد اذا المفاجات نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا المفاجات فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل **قوله** ويختار النصب بالعطف على جملة اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرو اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى ضبطا للتناسب **قوله** وبعد حرف النفي اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام نحو من وما لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام **قوله** واذا الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار

النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو حيث زيدا
ضربته فاكرمه وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان
اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة
الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا
في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها ولانها تستعمل ايضا للشرط وانما قيد
اذا بالشرط احترازا عن اذا المفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها **قوله** وفي الامر
والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو
زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر او النهي خبرا عن المبتدا وهو
بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب
وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا
تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد **قوله**
وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر
بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو مقصود وعلى
تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى
الآية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء
بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الآية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل
شيء مبتدا وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور

في محل الرفع بانه خبر لكل شيء ويفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون
كل شيء مبتدا وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في
محل الرفع بانه خبر لكل شيء واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال وح لم
يفد معنى مقصودا من الآية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا هو بقدر ولا يلزم منه
ان يكون جميع الاشياء مخلوقنا بقدر والمقصود من الآية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا
واذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من الآية والرفع غير منصوص فيه بل
محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة **قوله** ويستوي الامران في مثل
زيد قام وعمرا اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين
اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما سميها جملة فعلية
الاسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني الفعلية وهي الجملة الصغرى
اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية
على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة
الفعلية وهي الجملة الصغرى فان رجح النصب لقرب المعطوف عليه رجح
الرفع لعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم لان تقدير
في داره او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه
قوله ووجب النصب اي ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك و
بعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض

مختص

واجبة الدخول على الفعل لفظاً او تقديراً كما يجيء وههنا لما لم يكن داخلة لفظاً وجب
ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك
الفعل ناصب فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما
قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس
كذلك لان ذهب به لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب به
اذهب وهو لم يقتض النصب فالرفع لازم على الابتداء والجملة التي بعده خبره
قوله وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر اي وكذلك قوله تعالى كل شيء فعلوه في
الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا
لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر
وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق
بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر
من الاوامر والنواهي واما الثاني فكذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئاً فالرفع لازم
فكل شيء مبتدأ وفعلوه اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر لانه صفة لشيء
والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ وتقديره كل شيء مفعول لهم
ثابت في الزبر قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
اعلم ان ظاهر هذه الآية يدل على انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل

مذكور

مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد هنا غير الظاهر
فذهب المبرد الى ان الزانية مبتدأ والزاني عطف عليه وقوله تعالى فاجلدوا
خبر المبتدأ وانما ادخل الفاء على خبر المبتدأ لان الالف واللام في الزانية والزاني
بمعنى التي والذي فتقديره التي زنت والذي زنى وقد ثبت من قبل ان المبتدأ اذا
كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر
ههنا كذلك ووقع الامر خبر المبتدأ على تأويل مقول فيه اجلدوا كل واحد منهما فرفع
لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذه الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان
الزانية مبتدأ على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره
حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة
ثانية بيان للجملة الاولى فح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له
بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب
اي ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة
الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وح اقوى قرينة النصب المختار
وهو الطلب لمعنى الامر كما تقرر قوله الرابع التحذير الخ اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب
الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيراً
مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذور منه مكرر فقوله معمول متناول لغير التحذير
نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثل فان

زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو
معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من
يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا
الباب لجواز ذكر فعله قوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق
فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه
مكرر قوله او ذكر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير اتق
حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق
وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل له لعدم الفرصة بتلفظ
الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان
تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغنى عن النفس
لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد
ثم عدل عن الضمير المتصل الى ضمير المنفصل للضرورة فحصل اياك والاسد فكذلك
قوله اياك وان تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض
لنفسك والحذف هو ضرب الارنب بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك
من الاسد واياك من ان تحذف ولك فيه عبارة اخرى واياك ان تحذف اي من
ان تحذف لجواز حذف من وساير حروف الجر مع ان وان لطلب الخفة لطولها
بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد

او بتقدير

او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني
كذلك غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع التي
حذفوها العرب فيها الا يرى انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت
زيدا درهما وتقول في اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا الا اذا سمعوا
فحذفوا حرف الجر للعلم بتعدية الفعل الى الاسم بواسطة ذلك الحرف الجر كقوله تعالى و
اختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفت
العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه
اسم فعل فيه الفعل المذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل دل مثل قولنا
يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عن مثله لانه
وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل صريحا لفظا او تقديرا
قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم
والليلة واجزائهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم قوله وشرط نصبه
تقدير في اي شرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت
ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه منصوبا بعاملين مختلفين لفظا في حالة واحدة
وان يكون في مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه
قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي ظرف الزمان معينا كان او مبهما
فانه تقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليها كدلالته على المصدر فكما نصب المصدر معرفة

في اخترت ح

كان او نكرة ينصب ظرف الزمان معينا كان او مبهما **قوله** وظروف المكان ان كان
مبهما قبل اي ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف
المسجد وان لم يكن مبهما كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل
عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على
المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب مستلزم
لمكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في
ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما **قوله** وفسر المبهم
بالجهات الست الخ لما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعين
غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم ففسره وقال المكان المبهم هو الجهات
الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها **قوله**
وحمل عليه عند ولدى اي وحمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون
وسوى ونحو لكونهما مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا يرى انك اذا
قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع
الارض فكذلك اذا قلت جلست عندك تناول جميع الامكنة التي حواليك
قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست
مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة
اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم

نحو الاعداد والامام والعلو والسفل [illegible] واليمين واليسار

انه مكان

انه مكان له اسم تسمية به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية
ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه
والمكان المعين مكان له اسم تسمية بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميته
بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماها **قوله** وما بعد دخلت اي
وحمل على المكان المبهم من الامكنة المعينة ما بعد دخلت في قولك دخلت الدار
على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال
بعضهم انه متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو
اختيار المص انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا
ولان نظيره وهو غرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك
قياسا عليهما **قوله** وينصب بعامل مضمر اي ينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو
يوم الجمعة لمن قال متى قمت اي قمت يوم الجمعة **قوله** وعلى شريطة التفسير
اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله فيجوز
النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويجوز الرفع ويختار النصب في نحو
ايوم الجمعة صمت فيه وما يوم الجمعة صمت فيه ويوم الجمعة صمت فيه اولا ثم صمت يوم الجمعة
ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فحذف وحيث يوم الجمعة سافرت
فيه فحذ وبين ويستوي الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت
ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صمت فيه وهلا يوم الجمعة صمته **قوله** المفعول له

غرت من غارت عينه غؤورا اذا دخلت في الراس
وقد يقال انما قال على الاصح لان الجرمي والسيرافي [illegible]
على ان دخل قد يستعمل متعديا [illegible]
وعند سيبويه والظاهر انه شاذ [illegible]
وسكنت الغرفة [illegible]

مافعل لاجله فعل مذكور قوله مافعل لاجله تمنا ولبعيره نحو الجبني التاديب وكرهت
التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما وما قال مذكور خرج عنه مثله
لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تاديبا له فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور
وهو الضرب وكذلك قوله قعدت جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد
بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فانه مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له
علة غائية للفعل اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له
في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود
ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج اي
التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب
عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا
او ادبته تاديبا مصدر من غير لفظ الفعل فكانه حال وهو ضعيف لان المفهوم منه
عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية قوله وشرط
نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان
اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يحكم بنصبه مع الجر ولو لم تكن مقدرة لم يفهم
منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها الى آخره اي انما يجوز حذف
اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل
الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل فعل علل بهذا الفعل به فلما كان الضرب في المثال

علي ساكي

المذكور

المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعل للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم
البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه
تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم
سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم او طمعكم او
يكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وح يكون الاخافة والاطماع
فعلا له والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان
يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا
لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك
للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا
للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم للاكرام لك امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل
المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك لي امس لم يجز
حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام حصول شرطين مذكورين
لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين
الشرطين فلما شابه المصدر تعدي الفعل اليه من غير اللام كما يتعدي الى
المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على
الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم
يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين

فمعنى قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم ترون فالخوف والطمع ... فاعل الترؤية والخوف والطمع تقدير فلا حاجة بجعلهما حالين كما زعم الزمخشري والمالي لتقدير ارادة خوفكم ... حلبي

عند حصول الشرطين فكما يتعدى الفعل اليه بنفسه اي بلا لام فكذلك يتعدى اليه المفعول له بغير اللام حلبي

لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات الكلام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه يشبه الحال

والتمييز لما فيه من الابهام وكونه نكرة كالحال والتمييز فينبغي ان يكون منصوبا لتاكيد

المشابهة فلو دخل اللام عليه صار مجرورا ولقائل ان يقول ان اللام الاولى ليس بشرط

فان الجبن في المثال المذكور منصوب على انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له

فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل وانه نفسه ومزاجه لا يلزم من عدم اختياره فيه

ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبعي فان الثاني يتحقق بهما

قوله المفعول معه مذكور بعد الواو الخ قوله مذكور بعد الواو احتراز به عن المذكور

بعد الفاء وغيره نحو جاءني زيد فعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل احتراز به عما لا يكون

معمول فعل نحو زيد وعمرو واخواتك او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو

قبله او بعده ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرا ليس المفعول معه لان

المراد بالمصاحبة هي المصاحبة التي حصلت من الواو والمصاحبة بل للعطف والالكان ذكر

مع تكرارا قوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله فان كان الفعل

لفظا اه اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا

والمراد بالفعل لفظا الفعل واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها

والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا ما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا

فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب

على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا لتاكيد

الضمير

الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع

انه لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز جواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول

الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله تعين ذلك وان كان فعلا معنى وجاز

العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه آخر

وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب ان لو اريد المصاحبة

وهو ممنوع وجواب الآخر ان الكلام في عامل المذكور بعد الواو التي للمصاحبة

لا شك انه يجوز فيه الوجهان والنظر الثاني يصلح ان يكون جوابا عن سؤال الاول

اذ لا نسلم ارادة المصاحبة في قولهم ضربت زيدا وعمرا لان الواو لمطلق الجمع فان قيل

انما حد المفعول معه بتنصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره

في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد منها

بعد ان علم ان قسما منه يرتفع وهو الذي يقام مقام الفاعل فلهذا جاز فيه

غير النصب بيانه ههنا لم يبين في غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه ههنا لجزمنا ان

جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكره من ترديده في الكتاب ان عمرا في قولنا

قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الكلام عليه نظر

وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما

لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل

كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا

فان جاز العطف يتعين العطف لضعف العامل نحو مالزيد وعمرو وان لم يجز العطف
يتعين النصب للضرورة نحو مالك وزيدا وماشانك وعمرا وانما امتنع العطف لانه يمتنع
العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف يتعين النصب
بانه مفعول معه بالنصب معنى لان التقدير ماتصنع وعمرا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى
الفعل موجود مع حرف الاستفهام والجار والمجرور مع الاستفهام والاسم قوله الحال ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول به الخ اى الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا او هيئة
المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول معا نحو لقيت زيدا راكبين
فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة
الهيئة الى الفاعل والمفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان الراكب
مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانها
لا يبين هيئة الفاعل والمفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر
المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيدا الكبير مع
ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول
معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا تكون اسما
قوله لفظا او معنى اى الفاعل الذي يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى و
كذلك المفعول الذي يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل لفظا
والمفعول به لفظا نحو ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء في ضربت

وهو فاعل

وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول به لفظا ومثال الفاعل
معنى زيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ
لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول به
معنى قولك هذا زيد قائما فان قائما حال عن زيد وهو مفعول به معنى تقديره انبه عليه
او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا فشيخا حال عن بعلي وهو مفعول معنى
تقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي شيخا ولقائل ان يقول المثالان الاخيران
غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال
وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو في الكلام
في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جائز في الكلام
واذا كان كذلك يكون ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف
وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه وانبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان
اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد اليه وانما اطلق
ذو الحال عليه لكون الضمير العائد اليه غير ملفوظة فاطلق عليه لكونه كانه اياه في
المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه اى وعامل الحال اما فعل نحو
ضربت زيدا قائما واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء
الافعال نحو زيد ضارب عمرا قائما واما معنى فعل وهو الذي استنبط منه معنى الفعل
كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد

قائما وهذا زيد قائما **قوله** وشرطها ان تكون نكرة اي وشرط الحال ان تكون
نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها **قوله** وصاحبها معرفة اي صاحب الحال ان
تكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا
لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجئ اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور بعطفه على
الهاء في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط **قوله** وارسلها العراك
ومررت به وحده ونحوه متأول بهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط
الحال ان تكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونه معرفة
وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان يقول لما دل الدليل على عدم جواز
وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى تأويل وتأويله ان العراك مصدر نحو حال
محذوف وتقديره ارسلها الجمال تعترك العراك ومررت به منفردا وحده فلما حذف
الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او يقول
انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا **قوله** وان كان
صاحبها نكرة وجب تقديم الحال اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على
صاحبها نحو جاءني راكبا رجل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا
عن ثيابه فقدم في سائر المواضع وان لم تلتبس بالصفة للاطراد الباب **قوله** ولا
يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي نحو تعالى
زيد قائما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اي يجوز تقديمه على العامل المعنوي نحو

قولهم

قولهم الكل يوم لك ثوب فثوب مبتداء ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره
وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقديم الظرف
على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظرف بما لم يتسع في غيرها وانما احتاج الى ذكر
جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة
الحال على الزمان كالظرف وكونهما فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم وعلم
منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان المانع
اما اذا كان فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان او ما المصدرية فان
واما مشابهه فبان كان مصدرا او اسمي الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف او
الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة
في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو اما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل
فعلا كان او غيره مراعاة لبابه الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه
قوله ولا على المجرور في الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على
المذهب الاصح فلا يقال مر زيد راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع
لا يتبع الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه
وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور **قوله**
وكل ما دل على هيئة الخ اي وكل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان
مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب

منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا مشتقين لكونهما

دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي بسرا خلاف

فقال ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لاقتضاء العامل

في هذا واسم التفضيل وامتناع تقديم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال ...

الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله لقولهم تمرة نخلي بسرا

اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق قوله وقد يكون

جملة خبرية اي ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا لان الحال خبر عن

ذي الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز و

انما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب ان يكون

محتملة للصدق والكذب ولابد ان يكون في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها و

هي الضمير او الواو قوله فالاسمية بالواو الخ اي الجملة التي تقع حالا اما ان يكون

اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او

ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاولى اعني الاسمية بالواو والضمير

نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو

وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف كعدم التكلم في اول الامر

لكونهما حالا بخلاف الاولين لوجود الواو في اولهما والكلمة فوه الى في نحو كلمته

فوه الى في حال مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير

وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جاءني زيد يركب

فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر في يركب والثالث وهي

التي فعلها مضارع منفي والرابع ماض منفي او مثبت بالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب

وجاءني زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وما طلع الشمس

وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب وجاءني زيد

قد ركب وجاءني زيد ما ركب قوله ولابد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة

اي لابد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي

يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلابد من قد لتقريب الماضي من الحال

ومثال قد الظاهرة نحو جاءني زيد قد ركب ومثال قد المقدرة قوله تعالى او جاؤكم

حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان

منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الفعل

الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت

فانه يحتاج الى استمراره الى قال ومتى بل امتنع دخول قد عليه لاقتضاء حرف

النفي صدر الكلام ولان قد للتحقيق فلا يليق بباب النفي قوله ويجوز حذف العامل

اي ويجوز حذف العامل في الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عامل سائر

الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا قوله

ويجب في المؤكدة اي ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة هي

اكي لا ينفك ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف
ذلك مثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينفك عن العطف ما دام موجودا
غالبا وانما وجب حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف فاستغني به
عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته او احقه او ثبت وجوبا فحذف عاملها ولم يستعمل
فهذه الحال حال عن المفعول او عن الفاعل قوله وشرطها ان يكون مقررة لمضمون
جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان تكون تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة
اسمية لانها لو كانت تاكيدا او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف
لكنه واجب الحذف قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر الخ اعلم ان التمييز هو الاسم
النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قوله ما يرفع الابهام
احترازا به عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احترازا به عما يرفع
الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رأيت عينا جارية فان الجارية يرفع الابهام
عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع
مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب وقوله عن ذات احترازا
عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام
المستقر عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا الابهام فيه بل في صفة المجيء
وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بالصفات الاسماء
المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة قوله فالاول

عن مفرد مقدار غالبا اه اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد هنا ما يرفع التمييز الابهام عنه سواء تم بالتنوين او
بالنون او بالاضافة وهو هنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار و
المقدار هو الغالب اما في عدد نحو عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسياتي تمييز
الاعداد في باب العدد واما في غير عدد وغير العدد اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة
سحابا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما مكيل نحو على التمرة مثلها
زبدا واما مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا اي فيفرد التمييز حال
التثنية والجمع اذا كان التمييز جنسا والمراد بالجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير
نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتا
وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل
والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد لعدم دلالته عليها
فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا
يجمع ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال عندي قنطار اثوابا وعندي ثوب لي قوله
ثم ان كان تنوين او بنون التثنية اه اي ان كان الاسم المفرد الذي يميز تم بالتنوين
او بنون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك الاضافة اليه
تقول رطل زيت ورطل زيتا وقفيز بر وقفيزان برا بالاضافة وترك الاضافة
وذلك الشيء اما شبه نون الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زبدا

وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز
لان هذه النون من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف
مع النون لم يجز لان هذه النون شبيهة بنون الجمع والاضافة الجمع مع ثبوت
النون فكذلك لا تثبت ما هو شبيهة فاذن لم يضف مثل عشرين واخواتها الى التمييز
وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع
نحو عشروك وعشري رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز
كما رأيت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الامر دفعا لتوهم اضافة
الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف
الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها الى زيد لانه مضاف مرة وامتنع اضافته
مرة اخرى **قوله** وعن غير مقدار عطف على المقدار اي التمييز الذي يرفع الابهام
عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير مقدار ومثال
المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد غير المقدار نحو خاتم حديدا او فضة ويجوز الاضافة
فيهما وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المص بقوله والخفض اكثر
قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي والتمييز عن ذات مقدرة هو
التمييز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما شابه الجملة
نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد
ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس في قولنا طاب زيد نفسا

نحو

ترفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام
بل في ذات اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ذات
اخرى حقيقة وهي النفس او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه فبذكر تلك الذات لم يرفع
ابهام مستقر **قوله** او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة وضاهاها فعل ماض من المضاهات
وهي المشابهة والمشابهة للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها
وقوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة
في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة
او عن متعلقه تعلق احد المتنسبين الى الآخر والثاني اضافة بنيه وبين غيره
متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف **قوله**
ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه الخ اي ان كان التمييز اسما صالحا لان
يرجع الى ما انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه
نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولده
زيدا ونحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من
ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه والا
امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا فالعلم والدار لا يصلح الا
لجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المص في هذا المو
ضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا ويكون غير مفيد ولانه

من حيث انه منسوب الى محله اي فاعله كنسبة الفعل الى فاعله

خوش است زيد از آن روكه او پدر است

خوش است زيد از آن روكه او پدر است

لا يلزم من انتفاء صحة الحمل المذكور ان يكون متعلق ما انتفت عنه لجواز ان يكون
ما انتفت عنه كونها طاب زيد نفسا ولان النفس غير مساعدة لهذا الشرح وان جعلناه
على معنى النفس يشكل بمثل طاب زيد نفسا فان نفسا يصح حمله على ما انتفت عنه مع امتناع حمله
لتشكيكه متعلقه وما حمله لا يخرج الكلام عن هذا على ان تعسف **قوله** فيطابق فيهما اي يطابق
التمييز في الصورتين اي ما انتفت عنه ومتعلق ما انتفت عنه **قوله** ما قصد اي ان قصد مفردا
او تثنية وان قصد المثنى يثنى التمييز وان قصد جمع جمع التمييز في الصورتين تقول اذا كان التمييز
عين ما انتفت عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء وكذلك تقول
اذا كان التمييز متعلق ما انتفت عنه نحو طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين
اذا اردت اباه وجده او ابا وامّا وطاب زيد اباء اذا اردت اباءه واجداده
قوله الا ان يكون جنسا اي يطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا
فانه لم يطابق حينئذ كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق وكذلك
اذا اردت الابوة من حيث هو ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة ففي
يثنى ان كان المراد مثنى ويجمع ان كان جمعا فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد
انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب العلوم
الكثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى
من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء الاول فيكون
معناه فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد

الا ان

الا ان يقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي
عدم مطابقة التمييز ما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز ما قصد في
الجنس وهذا محال وجوابه انا لا نسلم انه فان الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما
قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقة ما قصد
من التثنية والجمع في الجنس اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل بالكلي يقصد التثنية والجمع
في الجنس لا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لتكثر احاد نوع واحد
من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى
ولا يجمع لم يطابق التمييز ما قصد فان قيل فعلى هذا لا يطابق التمييز ما قصد من افراد
نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد
النوع الواحد في الحقيقة واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف انواع جنس
الواحد في الحقائق فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصد
لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصد
لاختلافها في الحقائق **قوله** وان كان صفة اي وان كان التمييز صفة كان
التمييز عين ما انتفت عنه ومطابقة لكونه اياه في اللفظ فيقال طاب زيد فارسا والزيدان
فارسين والزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره فارسا ودرهما فارسين
ودرهم فوارس واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا لان
المذكور يكون التمييز اولى من الحال لان المراد مدحه بالدية مطلقا سواء كان حال كونه

فارساً او غيره وبهذا الفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق
بين التمييز في قولهم لله دره فارساً وبين قولهم مثلها زبداً ان الفارس يرفع الابهام
المستفاد عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزبد يرفع الابهام عن نفس
المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم التمييز اي لا
يتقدم التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل
كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل معها مؤخرا فان كان فعلا فلان التمييز في
المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل
في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طابت نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب
عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد
والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة
مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل على اطراد الباب قوله والاصح
ان لا يتقدم على الفعل اي التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما
اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد
فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل متمسكين بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق
حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا
وما كاد نفسي بالفراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع آه اي المستثنى على ضربين
احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا او احدى

اخواتها

اخواتها عن متعدد كثيرة لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن
متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد مخرج
عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرين لا لفظا لانه ليس بجمع
لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق
ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيدا
او مخرج عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج
لفظا عن متعدد نحو جاءني القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا
وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء
فان الجهال مخرجة عنهم بالصفة والمخرج عنه بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وبالجملة
لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هي غير
وخلا وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذ
كور بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا او احدى
اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج
عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب آه اي والمستثنى
منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان المستثنى في اي موضع واجب
النصب وفي اي موضع جاز النصب وفي اي موضع مخصوص فابتدا بالصورة الاولى

اعني واجب النصب وهي في خمسة مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا
التي لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب
النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا
الله لفسدتا فان الله بعد الا التي هي للصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية
على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب
نحو ما جاءني القوم الا زيد فانه يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء
وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلان في
البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون التقدير قولنا جاءني
القوم الا زيد هو جاءني الا زيد ويلزم منه مجيء جميع العالم الا زيدا
وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء
وههنا لا يمتنع ذلك والثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون
المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قول مشعب قال احمد مستثنى مقدم على
المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق وما لي الا آل احمد شيعة وما لي
الا مشعب الحق مشعب قال احمد مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذا
مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشعب الثاني وانما وجب النصب اذا
كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يجز ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل

على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى هذا الشرط بقوله
او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي وجب نصب المستثنى فيها ان يكون
المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه
امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة الاول فظاهر
واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك
ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر
الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا
مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يونس به ويلازم
المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل البعض من الانيس بدل البعض من الكل
فلم يكن منقطعا لدخوله فيما قبله بخلاف الحمار كما مر والرابع من المواضع التي
يجب نصب المستثنى فيها ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين نحو جاءني القوم
عدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به ووجب
نصب المفعول به وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما
مخفوضا والخامس من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون بعد ما خلا
وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية
لا يدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين فاعلهما مضمر ومن

اي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال

بعد ها مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي ما خلا
بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلوّا بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي خالين
بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان
اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب تقول
جاءني القوم ليس زيدا او لا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا
قوله ويجوز فيه النصب ويختار البدل اي يجوز نصب المستثنى ويختار ابداله عن
المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو
ما جاءني القوم الا زيدٌ وزيدًا برفعه ونصبه فالرفع على البدل الاصلي والنصب على الاستثناء
لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه
بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل
كما مر في مواضع وجوب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى
منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز
النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلٌ قليلاً برفع القليل على البدل
من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل الخ اي يعرب
المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز
عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة
المعنى مثاله ما ضربني الا زيد فان اقتضى العامل المقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون

فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب بكونه مفعولا به نحو ما
ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب بكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة
وكذلك في سائر الاشياء ويسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى الخ
استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه
انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه حينئذ يجوز عدم ذكر المستثنى منه
في الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يومَ الجمعة لجواز ان تقرأ
كل يوم الا يومَ الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اي
اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز ان
يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال
للاثبات لان النفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات فمعناه ثبت
زيد الا عالما وهو غير جائز قوله واذا تعذر البدل على اللفظ الخ اي
اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل
من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على
الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لكن لا من لفظ احد لانه
لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل بتكرير العامل
فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير
جائز عند سيبويه واذا بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله عن محل احد

لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتأكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا
عمرو فان عمرا لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة
بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني لا يجوز
ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا
وهو غير جائز لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض
بالا فاذن بطل عملهما لانهما انما تعملان لاجل النفي لانهما انما تعملان لاجل
مشابهتهما بليس من حيث النفي فاذا انتقض النفي بطل المشابهة بليس واذا
بطل المشابهة بليس بطل عملهما قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
فانه جائز بهما لان ليس انما تعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك
لم يكن اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذي يعمل ليس به وهو الفعلية وهي في
قوله العاملة هي عائد الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود الى الامر او الى الالف
واللام التي في العاملة وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد الخ اي ومن
اجل ان عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال
ليس زيد الا قائما ببقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي و
امتنع ان يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله تعمل ما قوله
ومخفوض بعد غير وسوى وسواء اه اي المستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين

وضمها

وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد
وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف
اليه مجرور فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا لانه حرف جر وانما
قال في الاكثر لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثر
وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعدها مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول
وفاعله مضمر كما ذكرنا في خلا وعدا قوله واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على
التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب المستثنى بالا على
التفصيل اي كما ان المستثنى بالا في الصورة اذا كان في كلام موجب لم يجز
الا النصب فكذا لم يجز ههنا الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط
فكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا تقول
ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط فكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا
وجب النصب وكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا
اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل فكذلك ههنا
تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا
لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول
ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما ضربت زيدا غير ضربة وما ضربته يوما
غير يوم الجمعة قوله وغير صفة حملت على الا اعلم ان اصل غير ان يكون

صفة لجواز دونه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء في بعض
مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء لما ذكرنا واصل
الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة
الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر
الاستثناء ح وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر
الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء
نحو ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف
لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا لانه ح للاستغراق والعموم وانما
قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء
نحو له علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور
لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المحقق عليه في باب العدد وانما قلنا
لانها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء لان الاستثناء
اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان
المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه
لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن
المستثنى من جملة الثلثة ومثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لالهة وهي جمع منكور

فلا يصح الاستثناء المتصل لعدم الجزم بالتناول ولا المنقطع لعدم الجزم بعدم التناول سيد

جمع

جمع محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الآية
لانه يصير معناه ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارضين
ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر
لانه منتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا
لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيدا بالرفع فانه يتعذر الاستثناء
الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح
ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم
محصور في ثمنة شرعا لانه اقل مراتب الجمع فكانه قال علي ثمنة الا واحدا وعن الثاني
بان الجمع المنكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد
بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا نوعي ان كل مفرد جاز
الاستثناء عنه بل نقول اني اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه في
بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة تعذر
الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليها تقييد حملها
على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور واعلم انه لو قال اذا
كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات

قوله وضعف في غيره اي وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور
لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير

الوقدين فالوقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ لبس جمعا منكورا لجمهور

قوله واعراب سوي وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه

ان اعراب سوي وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى زيد

فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه

قد اجاز قوم اجرائهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق سوى

العدوان دناهم كما دانوا فسوي فاعل لم يبق وكقول بخانف عن اهل اليمامة

ناقتي وما قصدت من اهلها السوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه

قوله خبر كان واخواتها اه اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان

او احدى اخواتها فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر

ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج المبتداء

عنه وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد دخول

كان قوله وامره كامر خبر المبتداء اي وحكم خبر كان واخواتها كحكم خبر المبتداء في جواز

وقوعه مفردا او جملة سواء كان تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال

تلك الجملة الواقعة خبر كان على عائد على اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم فتقول

كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد قوله

ويتقدم معرفة اي حكم خبر كان كحكم خبر المبتداء الا في جواز تقديم الخبر على الاسم

اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم

اشتباهه

الاشتباهه بالكلام لانفصالهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتداء

فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتداء لئلا يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم انه لو

قال ويتقدم معرفة او متساويين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل منك افضل

مني فانه يجوز تقديم الخبر فيهما على الاسم لحصول التميز بالاعراب ولا يجوز بالمبتداء

والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز

ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس قوله (الالتباس)

وقد يحذف عامله اي وقد يحذف عامل خبر كان اي يحذف كان في مثل قولهم مجز (نوع)

يا في الناس ان خيرا فخير وان شرا فشر وقد نص سيبويه على جواز اربعة

اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف

وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير الثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو

اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا

والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير تقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع (بع)

نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه

خيرا وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف بين

الاول والثاني فالحاصل ان نصب الاول ومرفوع الثاني اولى لقلة الحذف

وبيانه ان في نصب الاول يكون المحذوف كان مع اسمه وان في رفع الاول

يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وان في رفع الثاني يكون المحذوف

المبتدا فقط وفي نفسه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول
اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزئيه والاخر متبع لها
لمخالفتهما الاول في احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلق
انطلقت اي لان كنت اي ويجب حذف كان في مثل اما انت منطلق انطلقت
وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما تحذف حرف الجر
من أنْ وأنَّ في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول
من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار ان انت منطلقا فزيد ما على
ان للتاكيد ويكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون
ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان هاهنا
لان ما عوض عنها فلو ذكر كان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز
قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه آه اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخول ان واحدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدا ولاسم كان
واخواتها ولاسم ما ولا وغيرها ولما قال بعد دخول ان واحدى اخواتها خرج
عنه المبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها ونظيره التعريف عليه
ومثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدا وقد مضى
استيفاء البحث عنه في باب الحروف بتوفيق الله تعالى قوله المنصوب بلا
التي لنفي الجنس النوع بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي للنفي بمعنى ليس

ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل
لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذن لا يجوز ان يكون
فيها واحد واثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي
واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد آخر او اثنين او اكثر فيها فقوله المنصوب
بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة فقوله المسند اليه شامل للمبتدا
ولاسمي كان وان ولاسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه
هذه الاشياء وقوله نكرة مضاف او مشبها به هذه شرائط نصب اسم لا اي يلي المسند اليه
لا ففاعل يلي الضمير العايد الى المسند اليه وما في يليها عايد الى لا ونكرة منصوب بانه حال
عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون متصلا لانه لو فصل بين الاسم
وبين لا لم يتحقق نصبه كما يجيء وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم
ينصب كما يجيء وانما اشترط ان يكون الاسم مضافا او مشبها به لانه لو كان نكرة
مفردة يكون مبنيا كما يجيء ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه
بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهته بالمضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل
فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لها قوله فان كان مفردا فهو مبني
على ما ينصب به اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا
اي غير مضاف وغير مشبه به بني على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح بني
على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان نصبه بالياء بني على الياء نحو لا غلامين

لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار
مع ان الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولك لا رجل
في الدار مبني على جواب سؤال سائل محقق او مقدر سأل فقال هل من رجل في الدار
فكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه
لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل فتضمن من فبني
لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا
وبني على الفتح لخفته قوله وان كان معرفة اه اي وان كان الاسم الذي تدخل
عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير تقول لا زيد في الدار ولا عمرو بالرفع والتكرير
واما الرفع فلانه لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما
التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل سأل فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب
التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسؤال وكذلك ان كان مفصولا بين لا و
بين الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير فتقول لا في الدار رجل ولا امرأة اما
الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال
سائل سأل فقال ارجل في الدار ام امرأة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة قوله
ومثل قضية ولا ابا حسن لها متأول وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير وجوابه انه متأول اي هذه قضية ولا مثل ابي حسن فحذف المضاف

واقيم

واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف
اليه التعريف كما يجيء في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال
المذكور على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب
بلا نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الخ اعلم انه اذا عطف على اسم لا
مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله ولا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره وكذلك
لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه
جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوةً فلا حول في محل
الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتأكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره
بالله فعلى هذا الوجه لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح
الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوةٌ الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ
ولا في لا قوة زائدة لتأكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول
ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا
بالله فحول مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم عمل لا هاهنا
شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسؤال وهو ارجل في الدار ام امرأة والثاني
انه لو فتح لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما
دون الآخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو

[illegible]

لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا ينفى لبس ولا عن بشاذ ولا رجل بهذا القال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبنى على الفتح فى محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره **قوله** واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل الخ اي اذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم تبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام نحو الا رجل فى الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او التمنى نحو الا ماء اشربه فبنى رجل ونزول وماء فى هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الاخبار مع الاستفهام لان المراد لا يتعلق بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء **قوله** ونعت المبنى الاول الخ اي ونعت المبنى مع لا على الفتح اذا كان النعت مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فيجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر وح يجوز رفعه حملا على محل المبنى مع لا نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبنى فى محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبنى نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع سائر المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبنى حركة الاعراب لما مر فى باب النداء **قوله** والا فالاعراب اى وان لم يكن النعت كما ذكرنا فتعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبنى نحو لا غلام رجل ظريفا لانه نعت المعرب فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون النعت المعرب معربا واما ان لا يكون النعت نعتا اولا نحو لا رجل ظريف عاقلا او عاقل

وانما

وانما تعيين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان يكون النعت مفردا نحو لا رجل فيها ذو مال وانما تعيين الاعراب لان الاسم لا اذا كان مضافا لا يكون فيه الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى بان لا يكون الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل فى الدار ظريفا وظريف وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود فى قوله ونعت المبنى الاول مفردا يليه **قوله** والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا له اي والعطف من غير تكرير لا على المبنى مع لا على الفتح جائز على لفظ المبنى وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية عطف على محل لا غلام ونصبها عطف على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا **قوله** ومثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته فى اصل معناه واعلم انه يجوز ان يقال فى مثل لا اب له ولا غلامين له لا اباله ولا غلامى له اي ويجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له لمشاركة المضاف فى اصل المعنى لان المضاف ونحو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له **قوله** ومن ثم لم يجز لا ابا فيها اي ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلامى له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له فى اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا لا تكون بمعنى بل بمعنى اللام **قوله** وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه اي قولنا لا اباله ولا غلامى له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب

اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا لا ابا له مضاف الى الهاء واللام
زائدة لتاكيد الاضافة وكذلك لا غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام
زائدة لتاكيد الاضافة والمص اشار الى بطلان مذهب سيبويه وقال انه ليس مضاف اليه لانه
لو كان مضافا لفسد معناه وذلك ان مع لا ابا له لا اباه ح فيبقى لا بلا خبر وهو خبر
جايز دخل لا في المعارف وهو غير جائز ويحذف في مثل لا عليك اي ويحذف اسم لا في
مثل لا عليك اي لا باس عليك **قوله** خبر ما ولا المشبهتين بليس فقد ذكرنا مشابهة
ما ولا بليس فلا نعيدها لئلا يطول **قوله** هو المسند بعد دخولهما اي خبر ما ولا هو المسند
بعد دخولهما فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما فلما قال
بعد دخولهما خرج عنه هذه الاشياء **قوله** وهي لغة اهل الحجاز اي اعمال ما ولا على ليس لغة
اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلتين اعني الاسم والفعل
وقد مر هذا البحث **قوله** فان زيدت مع ان مع ما الخ هذا اشارة الى اشياء تبطل
عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت بعد ما فانه تبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها و
بين معمولها كما ان زيد قايم قوله ما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا
واشار المص اليه بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها اذا انتقض النفي بالا كما زيد الا
قايم وانما يبطل عملها ح لانها انما تعمل لمشابهة بليس لاجل النفي وقد بطلت ح فبطل
عملها واشار اليه او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها
نحو ما قايم زيد لضعفها في العمل فلم يقو في التصرف **قوله** واذا عطف عليه بموجب فالرفع

النفي ونحو قول الشاعر وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا
مجنونا بحول وتشبه منجنونا اي دولاب تاجل للعذاب مصدرا ميميا وجعل التركيب بل ما زيد الا ابيها اي

اي فاذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن بطل عملهما لبطلان
ما هو سبب عملهما وهو النفي فالرفع حملا على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتداء
في الاصل نحو ما زيد قايما بل قاعد او لكن قاعد **قوله المجرورات** هو ما اشتمل على
علم المضاف اليه اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله كل اسم لان
المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه
لاذ واذا وحيث ويجاب بان تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت
اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها
الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء احتراز عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتداء
مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد
عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد
وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا
احتراز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت
بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا
ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل **قوله** فالتقدير شرطه
ان يكون المضاف الخ اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة
حرف الجر تقديرا ان يكون مضافه اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين

لاجل الاضافة على معنى انه ان كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه يحذف
منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحد قدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل
الاضافة نحو احدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة
لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة
تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم
مقام التنوين كنوني التثنية والجمع **قوله** وهي معنوية ولفظية اي الاضافة بتقدير
حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد
واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر فان مصارع
صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول المصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله
غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول
اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة
معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في مثل قولنا
هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية لان زيدا ليس معمول ضارب
لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي وكذا في زيد افضل القوم لان المراد بالمعمول هنا
ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه او ان المراد به ان المضاف
كان رافعا وناصبا المضاف اليه قبل الاضافة **قوله** وهي اما بمعنى اللام اي

اي الاضافة

اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن من جنس المضاف
ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا
ليس من جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى
انه يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من
فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى
في اي ضرب في اليوم **قوله** وهو قليل اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله
غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من
وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في **قوله** وتفيد تعريفا اه اي الاضافة
المعنوية ان كانت مضافة الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا
للمضاف لانها حقيقية او صحيحة غاية الايضاح الا اسماء توغلت في الابهام
نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف
اليه او مغايرته للمضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون وان كانت الى النكرة
افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام امرأة **قوله** وشرطها تجريد المضاف
من التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن
التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة
ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة
لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من

قوله ونفيد تعريفا اه ... فانهم حكموا بان غلام زيد
معرفة وغلام لزيد نكرة لان الثاني في صحيح النكرة
من الغلمان المنسوبين الى زيد على طريق البدل
وهو معنى النكرة ... فافادت الاضافة
خصوصا ... تعريف العهد نحو الغلام
تعريف العهد ... لحصول اختصاص زيد
ولولا ذلك ... بالغلام في الصدر ... شرح جامي

قوله الا اسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه
وكذلك كل ما هو بمعناها من نحو ... ونظير وسوى
وغيرها فان قلت لم لم يات الا من هذه الاسماء لانها
لا تفيد التعريف وان اضيفت الى المعرفة كما اليه قال
الشارح قلت كانه اختار ان اضافة هذه الاسماء لفظية
قال صدر الافاضل امتناع تعريف هذه الاسماء ليس
لتوغلها في الابهام كما قالوا والا لما تعرف المغاير
والمشابه والمماثل اذا اضيف الى غير معمولها بل لانها
صفات في الاصل للحال بمعنى مماثل ومغاير فيكون الاضافة
فيها لفظية فلم يكتسب المضاف بها تعريفا فان قلت لو كا
ههنا الاضافة لفظية لجاز دخول اللام عليها قلت اجاب

زيد كم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا ينفكان
اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على التعريف اعلم ان تجرده من حرف
النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه
ليس للتعريف على الاطلاق بل هو مع القصد للتعريف ولان الغرض الاكثري منه
التنبيه والانشاء لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون هذا جواب عن
سؤال وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف من
حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلاثة الاثواب والاربعة الدراهم
والخمسة الكتب واجابه بانه ضعيف لمخالفتها القياس واستعمال الفصحاء لان
استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلثة الاثافي والديار البلاقع
قال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار قوله واللفظية ان تكون صفة
مضافة الى معمولها اي الاضافة اللفظية ان تكون المضاف صفة مضافة
الى معمولها فقوله صفة احترازعن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز
عن مثل مصارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية لانه مضافة الى غير معمولها
ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهو في تقدير الانفصال
اي المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني
قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قائم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا وتخصيصا

لانها

لانها في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي ومن اجل
ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن
الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة
لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في باب التوابع ولاجل ان هذه
الاضافة لا تفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا
معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله
وجاز الضاربا زيد انما جاز الضاربا زيد والضاربو زيد لافادة التخفيف وهو
حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة
والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا
على الضارب الرجل والضاربك وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة
لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق ذات عارض من عوارضه وهو التخصيص و
تحقق الذات سابق على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضاربك
يجيء عقيبه قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون
مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال
الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فلما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع
هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه
ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم

يجز بالحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها
لجوازه من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث
ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه **قوله** وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في
الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان
يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك
بان يقال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في
الصورتين صفة والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول فما
التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل
عليه وجوابه ان يقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او
حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف
حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه
لان فيه ست عشرة لغة ومن مختارها الحسن الوجه ويعلم منه الجواب عن حمل النحاة
الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب رب
زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرفة باللام كحكم
المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي المال **قوله** والضاربك وشبهه انما عطف
على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول
انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين

صفة

صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانما يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى
التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده
عما قبله والضمير المتصل يوذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم
ينظر الى التخفيف في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل النحاة الضارب
زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله
على الضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الكاف
في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب ولم
يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك **قوله** ولا يضاف موصوف الى صفته اي لا يضاف
موصوف الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت
الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب **قوله**
ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان
يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف لكانت مقدمة عليه
هذا خلف **قوله** ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب
الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد
والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد
الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول

اي لما دل الدليل على انه لايجوز اضافة الموصوف الى الصفة وجب تاويل هذه
الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل بهذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب
المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه لما يوصف المسجد
بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا التقدير في البواقي **قوله** ومثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم
لايضاف صفة الى موصوفها منقوض بقوله جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان
جردا صفة قطيفة واخلاق صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق
فاجاب بانه متاول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف
وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة
بمعنى من والجنس صفة للقطيفة والاخلاق صفة للثياب وان كانت
صفة في قولك قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة
مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات
وهو ان الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس هي اذ لم يذكر موصوفها و اضافوا الى موصوفها
بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فمعنى لو جرد قطيفة
واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه اي لايضاف احدي الاسمين المماثلين في العموم والخصوص الى الآخر لعدم
الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني

وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه
المرادفان نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق بخلاف
كل الدراهم اي ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة
الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء
اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن تماثل فيه فيتخصص المضاف
بالمضاف اليه فيفيد **قوله** وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل
واحد واضيف احدهما الى الآخر وانتم قلتم لايجوز اضافة احد المتماثلين الى الآخر
واجاب بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لايجوز وجب تاويله لئلا يلزم ترك
الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم
واللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه
ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء وشبهه الى اللفظ ولم يوصف اللقب
الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى اللقب اولى
من العكس **قوله** واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى آه المراد بالاسم الصحيح عند
النحاة اسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق اسم في آخره واو او ياء قبلها
ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيف كسر ما قبل الياء لاجل الياء وبالاضافة اما مفتوحة ويائه
على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي وظبي ودلوي بفتح الياء وسكونها

قوله فان كان آخره الفا او ياء اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به
او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به
فلا يخلو من ان يكون في آخره الف او ياء او واو فان كان آخره الفا ثبتت
الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي ورحاي وعلاماي لكن بنو هذيل
تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عصا ورحا بنو هذيل عصيّ ورحيّ لان اصل
هذه الالف اما الواو واما الياء فان كان الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب
الواو ياء ثم تدغم الياء في الياء وان كان الياء تدغم الياء في الياء وان كانت
الالف الف التثنية لم يقلبها بنو هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الياء او الواو
فترد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت
الياء في الياء فيقال في الرامي والغازي راميّ وغازيّ وان كانت الياء
محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذلك التثنية و
الجمع حالتي النصب والجر فيقال في قاض وغاز قاضيّ وغازيّ وان كان
آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء
الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلميّ لانه لما حذفت
النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
على الاخرى فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء
فتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار مسلميّ وهذا لم يكن الا في جمع

سلامة

سلامة المذكر حال الرفع **قوله** واما الاسماء الستة فاخي وابي بهذا اشارة
الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب ابي واخي كما
يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب
كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام
الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز
رد لام الفعل في اب واخ فتقول فيهما اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل وادغامه
في الياء متمسكا بقوله وابيّ مالك ذو المجاز بدار واجيب بانا لا نم ان المضاف
الى ياء المتكلم هو الاب لجواز ان يكون ابين جمعا لاب والذي يدل على ان
الاب يجمع على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا. بكين
وفديننا بالابينا **قوله** وتقول حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي وهني كما
في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل **قوله** ويقال فيّ في الاكثر
وفمي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان للعرب فيّ وهو الاكثر و
الثاني فمي فالوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير تغيير
المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما
هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حال الاضافة وذلك لان اصل فم فوه
بسكون الواو فحذفت الهاء لخفائه فصار فو ثم لم تقلب الواو ميما لقلب الواو
الفا لتحركها ح لكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها ثم وجب حذف الالف لالتقاء

قوله وابي مالك ذو المجاز بدار اوله قدر احلك
تمامه ... لنعمه وابي مالك ذو المجاز بدار احلك اشرك
ذا المجاز وقد اري وابي آه تقديره من النعم تعالى احلك اشرك
ذو المجاز موضع بمعنى كان به سوق في الجاهلية تقول من الله
تعالى اشرك من الله تعالى احلك اشرك ذو المجاز وموضع بمعنى كان
في هذا الموضع واقسم بابي مالك لاجل هذا الموضع بدار فقوله قدر مبتدا
والجملة التي بعده خبره ومبتدا او النكرة تخصص بكونه في المعنى
فاعلا والتقدير ما احلك ذا المجاز الا قدر واري فعل وفاعل
وقوله مالك ذو المجاز بدار مفعوله وابي قسم متوسط بين الفعل
والمفعول وجوابه محذوف والتقدير وابي انه كذلك وذو المجاز
اسم ما وبدار خبرها ولك معمول بدار والاستشهاد انه ...
رد لام الفعل في ابي ح
قوله فلما تبين اصواتنا آه تبين وتبين واستبان
جارت متعدية ولازمة وتبين في البيت متعد وقد
بينا من التعدية بمعنى جعل الشيء فدار الابين جمع
الاب تقوله فلما تبين سمعت تلك النساء اصواتنا بكين
وفدين لنا نفديك بآبائنا ولفظ بكين جزء المصراع الثاني
قوله فلما ظرف بمعنى حين مضاف الى الجملة بعده وبكين
جواب لما وهو العامل فيه والباقي ظاهر شرح ح

الساكنين وهما الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة
غير موجودة حال الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم
كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند آخرين منهم المص لكنه لم يبق على حرف
واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين
لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء و
ادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء قوله واذا قطعت قيل آه اي اذا قطعت هذه
الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فقيل هذا اخٌ واَبٌ وحمٌ
وهنٌ وفمٌ ورايت ابًا واخًا وحمًا وهنًا وفمًا ومررت باخٍ وابٍ وحمٍ وهنٍ
وفمٍ بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح
في فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة
المبدل عنها الميم واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميما لعلة ما ذكرنا فكانه
عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر ما قبله فكذلك اذا عوض ميما قوله
وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا اي وقد جاء في حم لغات غير ما
ذكرناه احدها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد
هذا حمٌ ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك
ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وليست مثلها حال
الاضافة واللغة الثانية انه مثل خبء مطلقا اي حكمه حكم المهموز حال الافراد

والاضافة

والاضافة فتقول في الافراد هذا حمء ورايت حمأ ومررت بحمء وتقول في
الاضافة هذا حمءك ورايت حمءك ومررت بحمءك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو
مطلقا فتقول هذا حمو ورايت حموا ومررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك ومررت
بحموك واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اي مقصور مطلقا فتقول هذا حما ورايت
حما ومررت بحما وتقول هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك وهذه اللغات الثلث
الاخيرة مخالفة اللغة الاولى حال الافراد والاضافة قوله وجاء هن مثل يد
مطلقا وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا
اي حال الافراد والاضافة فتقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن و
تقول هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى في
ف حال الافراد وغيرها حال الاضافة قوله وذو لا يضاف الى مضمر اي ذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء
الاجناس صفات للاسماء نحو جعل المال صفة لرجل فيقال جاءني رجل ذو مال
فوجب مراعاة وضعه وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صل على محمد وذويه
وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه واعلم ان الدليل المذكور
يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فائدة ح في التخصيص
بانه لا يضاف الى مضمر قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه اي التوابع كل
ثان للاول والاعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة وقوله كل

ثان شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني لباب
علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقة خرج عنه خبر
كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها ولما قال
من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث
لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني
فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاءني في قولنا جاءني زيد الطويل عمل
فيهما باقتضائه الفاعل واما الثاني فلان عمل الابتداء في المبتدا والخبر من
جهتي اقتضائه المسند والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين من جهتي
اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من جهات
اقتضائه ان تعيين الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل مررت بك انت
مع ان انت تابع ليس باعراب سابقة لان المراد باعراب سابقة ان اعرابه
لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت وان كان ضمير امرفوعا
فهو في محل الجر بانه تاكيد له **قوله** النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قوله
تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحروف
والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت
لان جميعها لا يدل على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت
زيدا قائما فان قائما يتوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه وهو ذو الحال

فلما

فلما قال مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قائم وان توهم متوهم انه تابع يدل على معنى في
متبوعه لكن لا يدل عليه مثل مررت برجل حسن غلامه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه وعلم
انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوع الثاني مثل
مررت برجل حسن غلامه فان حسنا يدل على معنى في متعلق الرجل وهو الغلام ولقائل
ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا فان الله نعت لالهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان
المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة
لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى تقديره في الاية لو كان فيهما الهة غير الله
لكن لما لم يمكن اعرابه الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده
اعراب المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا **قوله** وفائدته
تخصيص الخ بهذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان نعتا
للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة
نحو جاءني زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها
ان يكون للذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل اللعين اذا كان زيد
معلوما قبل ذكر هذه الصفة ومنها ان يكون للتوكيد وذلك اذا دل على ما يدل
عليه المتبوع كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة يدل على ما يدل عليه نفخة
لان التاء في نفخة للوحدة فيدل على الوحدة وانما قال في الثلثة الاخيرة وقد

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور ...
وكفى عبده ... ١١٧٥

وقد يكون لعلة يستحق لها دكثرة استعمال الاولين والافضل بين ان يكون
مشتقا اه اعلم ان بعض النحاة اشترطوا في النعت ان يكون مشتقا والمص
اشار الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت
تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع استعمالاته يشمل المنسوب نحو تميمي وعلوي
وذي مال وذات مال كما يقال جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني رجل ذو مال
وامرأة ذات مال فان كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه دايما او تابع
يدل على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي رجل في قولنا
مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في
متبوعه في هذا الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا
الموضع نحو اي رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل
فانه يدل على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات في هذا الموضع دون موضع
آخر نحو جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا فان هذا
يدل على معنى في متبوعه وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة
اخرى نحو هذا زيد **قوله** وتوصف النكرة بالجملة الخبرية اي يوصف الموصوف
اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي اربعة
نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه
قمت ومررت برجل في الدار ابوه وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية

لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد
وانما حق النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة
الصفة للموصوف في التعريف والتنكير **قوله** ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة
التي تقع صفة للنكرة لترتبط تلك الجملة بتلك النكرة كما في الامثلة المذكورة الا
يرى انك لو قلت مررت برجل زيد قايم لم يفهم ارتباط زيد قايم برجل حتى يقال
عنده او معه او نحو ذلك **قوله** ويوصف بحال الموصوف اه اي ويوصف الموصوف
باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة للمتعلقه
وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة **قوله** فالاول يتبعه في الاعراب اه اي
الصفة الذي هي حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع
والنصب والجر ويعبر عن هذه الثلثة بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير و
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف
في هذه الاشياء لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له
قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اه اي النعت الذي هو حال متعلق الموصوف
يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانها
لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ فجعلت تابعا له في هذه
الاشياء مراعاة للفظ ولم تكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بل كان حكمها حكم الفعل لانها مسندة
الى الظاهر الذي بعده كالفعل وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي
بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة
موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره
عند كون الفاعل مذكرا ويجب تأنيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز الامران اذا كان مؤنثا
غير حقيقي كما يجيء في موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال
قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلاماهم ومررت بامرأة قائم ابوها وسيجيء هذا
البحث وافيا ان شاء الله تعالى **قوله** ومن ثم حسن اه اي ومن اجل ان حكم
الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي اي في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد
قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان
قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون
غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف
ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان قعودا ليس مثل يقعدون لفظا
قوله المضمر لا يوصف اه اي المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض
المضمرات وهو انا في غاية الوضوح ولم يحتج الى التوضيح فحمل الباقي عليه لاطراد
الباب واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في متبوعه **قوله** والموصوف اخص او مساو

اي

اي الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف
والتنكير لئلا يكون التبع مزية على الاصل في الدلالة على الذات المرادة ويجب
ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا
يرى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من
حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له الضحك اعم من ان
يكون حيوانا او غيره **قوله** ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ومن
اجل ان الموصوف اخص من الصفة او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف
بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم
المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان
ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف
بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا حملا على الصفة
قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف
الى الاسم المعرف بلام التعريف او المضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من الاسم
المضاف الى المعرف باللام ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب
عن ذلك بانه انما التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام
وتقديره ان المبهم يطلب صيغة تعيين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات

تذكيره وتأنيثه صحيح

ومشيئ وضحك

[illegible]

هي اسماء الاجناس وتعرفها باعتبار معناها انما هو باللام اعلم انه اراد بباب
هذا الاسماء الاشارة التي تغير المكان لا المبهمات الشاملة للموصولات ولا يا لان
هنا وههنا وثمه لا يوصف وكذا الموصولات بل يوصف ببعض الموصولات واي لا يلزم
وصفه بذي اللام لجواز وصف اي بهذا نحو يا ايهذا الرجل وانما جاز وصف اي بهذا
مع وجود العلة المذكورة وهي الابهام المذكورة في هذا لانه اي وصف اي بهذا
الموصوف بذي اللام فكانه وصف اي بذي اللام لان الموصوف بالموصوف بذي
اللام موصوف بذي اللام **قوله** ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض اه اي ومن اجل
ان صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على الذات والجنس وتعين ذات المبهم ضعف
ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان
يكون رجلا وامراة وكاغذا او ثلجا وغير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن
ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه نساء او رجل **قوله** العطف تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه اه فقوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة
يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالنسبة
بل اوتي بها للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان
مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس مقصود بالنسبة كما يجيء في البدل وقوله يتوسط
بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله
قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد **قوله** واذا عطف

الخ اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه ذلك
الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى
كان كانه جزء من الفعل فلو عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف
على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد
بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا
جاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد **قوله** الا ان يقع فصل اه اي اذا عطف
على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل اما اذا وقع الفصل بين ضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف
فيجوز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا **قوله** واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض اي اذا عطف اسم على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك و
بزيد لكمال اتصال عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الكلمة واما
قوله تعالى تساءلون به والارحام في بعض القراءة فغير متعين لوقوعه للعطف
لاحتمال ان يكون الواو للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ
فلا يقاس عليه ولا يعلى ان يقال ان البيت غير متعين له لاحتمال ان يكون الواو
للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك
ومن الايام وانما ذكر الايام بهمنا للذم ولا يقسم بها ويدل عليه اول البيت
وهو قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب البيت **قوله** والمعطوف في حكم

[illegible]

المعطوف عليه اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع
ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدأ
اذا كان جملة وصلة الذي يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم انه ليس
حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد
والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام
وامتناع دخول رب على المعارف **قوله** ومن ثم لم يجز ما زيد اه اي ومن اجل ان
حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال
ما زيد بقايم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد
قايما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه
وهو قايم وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له فرفع عمرو
اذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدأ وذاهب خبره مقدما عليه والجملة معطوفة على
الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قايم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد
لانه لو عطف عليه لكان ذاهب خبرا لكنه لم يجز ان يقع خبرا لوجوب وجود الضمير
في المعطوف عليه وهو قايم وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب ولانه يلزم تقديم
الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه **قوله** وانما جاز الذي
يطير فيغضب اه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان
يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد معطوف

علي يطير

على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير في فيغضب زيد لان فاعله وجوب
الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه انا لا نم انه يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب
زيد الذباب وانما امتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها
للسببية ايضا اذ معناه الذي يطير فيصير طيرانه سببا لغضب زيد الذباب والذي
يؤكد ما قلنا امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف
فيتبين انه جيء به للسببية لا للعطف المحض **قوله** واذا عطف على عاملين مختلفين
الخ اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف
لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف
الكتاب اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف و
المعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل في
الدار هو في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم
على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف العطف ضعيف
من ان يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل
بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوف على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة
معطوفة على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا فالنار الاول عطف على امرئ الاول والعامل
فيه كل والنار الثانية عطف على امرئ الثاني والعامل فيه تحسبين

لانه في تقدير الذي اذا طار غضب زيد الذباب صح

وقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ البيت لابي دواد
وتوقد اصله تتوقد فقوله اكل امرئ الهمزة للاستفهام
وكل مفعول تحسبين والياء فاعله وامرأ مفعوله
الثاني ونار معطوف على امرأ ونار عطف على امرئ الثاني
والاستشهاد مذكور في الشرح
حاشية

وجه المص في جواز العطف على عاملين مختلفين فيما اذا كان المجرور مقدما على المر
فوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال في امتناع العطف على
عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب فيهما ما ذكره سيبويه
من عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين
وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب
زيد عمرا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب
لكون الفعل الثاني تاكيد الفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا
بمعمولي عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف هنا هو ان لا يكون الثاني
تاكيدا للاول قوله التوكيد تابع يقرر امر المتبوع خرج عنه العطف
في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر
المتبوع خرج عنه العطف بالحرف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع
ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران
امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة الا يرى انك اذا قلت زيد
جاءني الرجل الطويل فلا شك في نسبة المجيء الى زيد بل يشك في انه اي
من الزيود فلما قلت الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل
فيه مثل كل واجمع وتوابعها نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان لم

يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق التعريف على
التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول الكتع واخواتها لانها لا تقرر
امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في
النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب و
يشكل ايضا بجميع التواكيد التي لم تنسب الى متبوعها شيء نحو ضرب ضرب زيد وان
ان زيدا قائم فان ضرب الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع
في النسبة ولا في الشمول وكذا ان الثانية في ان ان زيدا قائم فان قيل
المراد بالتاكيد الذي عرفه ههنا هو التاكيد المعنوي وح لم يتوجه الاشكال
قلنا لا نم ذلك والا لم يجز تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي
ولا مخلص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي
وبالضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي
والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى الشيء نحو ضرب ضرب زيدا او
نسبة الشيء الى المتبوع نحو جاءني زيد زيدا او نسبة شيء غير المتبوع الى
الى شيء غير المتبوع نحو ان ان زيدا قائم كما في اخوات اجمع فانها تنسب
الى اجمع وهو غير المتبوع قوله وهو لفظي ومعنوي اي التاكيد على ضربين
لفظي ومعنوي والتاكيد اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها كلمتها

هتكت نشادر هنا لكن حفته الا انشا له كما هلال بهاد
بالتقرير بتمكيوا عمه ان لا يكون بالاستقلال
او بالتبعية بح

اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان
زيدا قايم وفي المفرد كما ذكرناه وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد واعلم انه يشكل
بمثل ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي في الصورتين مع انه لم يكرر
اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي
وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقول اللفظي تكرير اللفظ الاول او اتيان
مرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل بالمنفصل **قوله** والمعنوي بالفاظ محفوظة اي التاكيد
المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع و
اكتع وابتع وابصع **قوله** فالاولان يقعان اه اي النفس والعين يقعان في المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف
احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما الا بالصيغة ولا
بالضمير تقول جاءني زيد نفسه والزيدان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والزيدون
انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات
انفسهن **قوله** والثاني للمثنى اي التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول
جاءني الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش
ان كل حكم لا يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا وكلتا نحو الاختصام
فانه لا يجوز ان يقال اختصم الرجلان كلاهما واختصمت المرأتان كلتاهما لعدم
لعدم الاحتياج الي تاكيده لعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط

بخلاف

بخلاف المجيء من واحد فقط فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا وكلتا
في قولك جاءني الرجلان كلاهما وجاءتني المرأتان كلتاهما لانه يعلم من لفظ
المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا وكلتا كما لا يحتاج
في مثل الاختصام قلت لا نم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز
اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والآخر دالا
عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه الاثنان في صورتي الاختصام
ع والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه لم يتاكد ذلك الظاهر في نحو الاختصام لامتناع
صدوره من الواحد وتاكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء من الواحد
فلم يحتج الاول الى التاكيد دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان المثنى
يحتمل الواحد يحتمل الجمع ايضا ولان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في
جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس
بمراد منه ويمكن ان يجاب بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلاق
الجمع على المثنى كثير واذا كان كذلك لم يحتج في مثل الاختصام الى تاكيد
المثنى بكلا لئلا يتوهم عنه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم
قوله والباقي لغير المثنى اه اي الباقي بعد التثنية وهو كل واجمع اه يقع تا
كيد الغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لكن باختلاف
كلها الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية

وجاءني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت
العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون
واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع
بتع بصع **قوله** ولا يؤكد آه اي لا يصح التأكيد بكل واجمع الا لشيء ذو اجزاء
يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان للقوم اجزاء يصح افتراقها
حسا وهو زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان
لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان
يكون نصفه او اقله او اكثره مشترى فان لم يكن لشيء اجزاء او كان له اجزاء
لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا
فائدة للتاكيد بافادة الشمول لما لا اجزاء له اصلا ولا فائدة للتاكيد لما له اجزاء
لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذن لا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد
يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او ربعه
قوله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين آه اي اذا اكد المضمر المرفوع
المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك المضمر المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا
ثم تاكيده لانه لو اكد بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين
بلا تاكيد بالمضمر المنفصل اولا لالتبس النفس والعين بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد
اكرمني هو نفسه لانه لولا الضمير المرفوع المنفصل اولا لالتبس التاكيد بالفاعل لاحتمال عليه

مالم

ع

مالم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب. وانما قيد المضمر بالمرفوع
لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تاكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس
والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين لجواز تاكيد
المضمر المرفوع المتصل بالكل والجميع وغيرهما بلا تاكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤني
كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل بهما لان الكل والجميع يليان
العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا **قوله** واكتع واخوه
اتباع لاجمع آه اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب في اللسان الوضعي
الا خلاف به نحو وذلك الترتيب ان يذكر اولا الكل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابصع و
الثلثة الاخيرة اعني اكتع وابصع وابتع اتباع لاجمع ككون بسن وليطان
ونائع اتباعا لحسن وشيطان وجائع **قوله** ولا يتقدم عليه آه ولا يتقدم اكتع و
اخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد
منها **قوله** وذكرها دونه ضعيف اي وذكر اكتع واخواته بدون ذكر اجمع ضعيف
لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة بدونه ولانها اتباع له واعلم
ان نحو بسن وليطان من التواكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرر الاول
ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة المذكورة واجاب عنه
بعضهم بانه تاكيد لفظي لانه كرر الاول الا انه غير حرف واحد في الاول لما

وينبغي ان يعلم انه يجب تقديم ضمني المعاني على كل واجمعين
لشمولهما اذا لبس على حقيقة النفس والعين ودلالة كل
واجمعين عليهما لبيان الاحاطة والشمول وكذلك يجب
ان يتبع اجمع على ابتع على ابصع وصنعته تقديم اكتع ايضا
على ذات تقديم كلهم على اجمعين لظهور معنى الاحاطة في اجمعين

يجنبون عن التكرار في اوائل الكتب كلامهم **قوله** البدل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه
نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد **فقوله** تابع شامل لجميع
التوابع وقوله مقصود بالنسبة الى المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بالنسبة الى المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحروف وان
كان تابعا مقصودا بالنسبة الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة **قوله**
وهو بدل الكل آه هذا قسمة للبدل الى اقسامه وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض
من البعض الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون
مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد
اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول
بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين
البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق بغير الكلية والجزئية او لا يكون والاول بدل
الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول
بحمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت حمار والمراد بالغلط
في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه
فيكون معناه بدل الشيء من الغلط **قوله** ويكونان معرفتين ونكرتين
ومختلفتين اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ويكون البدل
معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا

على ما ذكرناه اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة
في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد رأسه زيد
علمه زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام لك رجل يده
ورجل علم له رجل حمار له ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل
غلام زيد رجل رأسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل
نكرة زيد غلام له وزيد يد له زيد علم له زيد حمار له **قوله** واذا كان نكرة من معرفة
فالنعت الخ اي اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود
بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون انقص منه من كل الوجوه فاتي بالصفة
لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة **قوله** ويكونان ظاهرين اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين
ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا او يكونان بالعكس فهذه
اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب
اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك
زيد رأسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه
ويد زيد قطعته اياها وجمل الزيدين كرهتها اياه وحمار الزيدين كرهتها اياه
ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه يد زيد قطعت زيدا اياها جمل
زيد كرهت زيدا اياه حمار زيد كرهت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر

ضربته زيدا وزيد قطعة يده وزيد كرهته جهله وزيد كرهته حماره قوله ولا يبدل
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب اعلم ان المضمر الذي يبدل عنه
الظاهر اما متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره فان
كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا
يقال بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود
بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود بالنسبة مع كون مدلولهما واحدا
واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم
والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال
اشتريتك نصفك واشتريتني نفسي فاعجبني علمك واعجبك علمي وضربتك الحمار
وضربتني الحمار ومنه قال الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني
حلمي مضاعا فحلمي بدل من الياء واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل
الظاهر من المضمر الغايب فجايز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود
الاشتباه والابهام في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا ورأيته وغلامه وحماره
قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله
غير صفة خرج منه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير
موضحة لمتبوعها كا قسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه قوله وفصله
من البدل لفظا في مثل اه اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل لفظي ومعنوي

واما اللفظي

واما اللفظي ففي مثل قوله انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير
ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل
بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لما مر في باب
الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل لو نصب بشر حملا
على محل البكري لم يحصل بهذا الفرق لجواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع و
انما قال في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار
في باب اسم الفاعل المعرف باللام اذا اضفته الى اسم فيه اللام و
اجريت على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه
وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك يظهر الفرق حاصل
في النداء تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على
ان تجعله عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا عنه واما الفرق
المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد الحديث وذكر المبدل منه للتوطية
بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتو
ضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان
للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان كان له اخوة قوله المبني ما
ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب مبني الاصل
من مشابهته وغيرها او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون

الجمع

والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والحروف والامر الحاضر وانما اخذ في تعريفه
احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته مبني
الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط
قوله وحكمه ان لا يختلف اه اي حكم المبني ان لا يختلف آخره لاختلاف العامل في
اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب فجعل حكمه مقابل حكم المعرب قوله والقابه
ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب المبني ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير
ووقف نحو من واعلم انه جاز نحو التعميم في القابه الى البناء وان لم يجز
ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء القابه وفي
الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد
منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالقاب فاعلم
ان اضافة الالقاب اي الضمير العائد الى المبني اضافة لادنى ملابسة وتقديره
والقاب البناء في المبني قوله وهي المضمرات اه اي المبنيات المضمرات واسماء
الاشارة الى آخرها لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في
اسماء الافعال لا على الافعال لانها ليست باسماء بل لان تعيين هذا النوع
من الاسماء الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب قوله
المضمر ما وضع اه اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت او لغائب
تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضرب غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيد

او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب
لدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن في نحو ضمير الشان نحو هو
زيد قائم وفي تنازع الفعلين نحو ضرباني واكرمني الزيدان وفي نحو ربه رجلا و
نعم رجلا وفي قوله تعالى حتى اذا توارت بالحجاب وقوله تعالى ولابويه لكل
واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لان
المعاني الموجبة للاعراب فيها لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا
قوله وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه
في التلفظ به او لا فالاول يسمى المنفصل والثاني المتصل قوله فالمنفصل المستقل
بنفسه اي المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل
بنفسه في التلفظ قوله وهو مرفوع اه اي المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور
لوقوع الضمير مقام الظاهر وكذا الظاهر احد هذه الامور قوله فالاولان اه
اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط
اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور قوله فذلك اه اي فالمضمر
خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون
المجموع خمسة قوله الاول اه اي مثال النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير
المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب
ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول واورد مثالي

ويسمى المتصل متصلا لافتقاره الى ما يتصل به من عامله
اسما كان او فعلا او حرفا نحو غلامك وضربته وله
والمنفصل منفصلا لاستغنائه عن العامل

للمعلوم وهو ضربتُ والثاني للمجهول وهو ضُربتُ **قوله** والثاني انا اه اي مثال
النوع الثاني من الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انتَ انتما انتم
انتِ انتما انتنّ هو هما هم هي هما هنّ **قوله** والثالث ضربني الى ضربهنّ
اي المثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل ضربني ضربنا الى
ضربهنّ وانني اننا الى انهنّ وانّما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير بالفعل و
الحرف **قوله** والرابع اياه الى اياهنّ اي المثال النوع الرابع من الخمسة
وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك الى اياهنّ **قوله** والخامس
غلامي ولي الى غلامهنّ ولهنّ اي المثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل
غلامي غلامنا غلامك الى غلامهنّ ولي لنا لك الى لهنّ وانما اورد مثالين
ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف فجميع المعنى الذي وضع الفاظ الضمير له ستون
والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول حصل من ضرب الخمسة في ثمانية
عشر لان الضمير اما للمتكلم او للمخاطب او للغايب وعلى التقادير الثلثة اما المفرد
او المثنى او المجموع فيصير تسعة حاصل من ضرب الثلثة في نفسها ولكل واحد من
هذه التسعة اما المذكر او المؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر واذا ضرب
الخمسة في ثمانية عشر بلغ تسعين والثاني في حاصل من ضرب الخمسة في اثنى عشر
لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى لا تزيد على اثنى عشر لكون الالفاظ
في الواحد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث في المتكلم

اثنين

اثنين فيسقط اربعة المثنى المذكر والمؤنث في المتكلم والمجموع على المذكر او
المؤنث والواحد المذكر او المؤنث وكون المثنى المذكر والمؤنث في المخاطب
والغايب واحدا فيسقط لفظان اثنان فيصير المجموع ستة واذا اسقط ستة
من ثمانية عشر بقي اثنى عشر واذا ضربنا الخمسة في اثنا عشر بلغ ستين وهو المطلوب
قوله والمرفوع المتصل خاصة الخ اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل
الماضي للواحد الغايب نحو زيد ضرب وللواحدة الغايبة نحو هند ضربت دون اخوا
تهما اعني مثناهما ومجموعهما لدفع الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور
المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله عنه **قوله** وفي المضارع للمتكلم مطلقا
اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمتكلم سواء كان متكلما وحده او مع غيره للمذكر او
للمؤنث لوجود قرينة دالة على معنى بقوله والاشارة بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام
قوله والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمخاطب نحو تضرب انت
دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبات لدفع الالتباس
قوله والغايبة والغايب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغايب نحو زيد يضرب
وفي الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغايبين والغايبتين والغايبات لدفع الالتباس
قوله في الصفة مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في الصفة مطلقا اي مفردا
كان او مثنى او مجموعا ومذكرا كان او مؤنثا لانه لو ابرز لزم اجتماع التثنيين في المثنى

والواوين في المجموع تحمل المفرد وعليها اطراد الكتاب تقول زيد ضارب والزيدان
ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات
ضاربات وليست الحروف فيها ضماير بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على
الصفة والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
قوله ولا يسوغ المنفصل اه اي ولا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان
بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقدم اه اي والتعذر المذكور
اما بتقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل
غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز
الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة واما بحذف
عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون عامل
الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير ضمير
مرفوع نحو ما انت قائما لوجوب استكنان الضمير المرفوع اذا كان متصلا وانما
نحو ضرب وامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف فحمل المتكلم والمخاطب
والمثنى والمجموع على المفرد الغائب وان لم يجب استكنانها اطراد الكتاب وانما قيد
الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب
استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما بكون الضمير مسندا اليه صفة جرت
على غير من هي له لكونها اضعف في العمل من الفعل ودفع الالتباس نحو هند زيد

ضاربته هي فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ ثان وهي فاعل ضاربته
وضاربته مسندة اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفعلها
بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول وانما وجب ابراز الضمير لكون
الصفة اضعف من الفعل في العمل ودفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه فاذا ابرز
الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز يعلم ان الضارب عمرو والتزموا ايضا
ابرازه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي اطراد الكتاب ولا يلزم من ذلك وجوب
الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند زيد يضربها لانه وان حصل الالتباس في
الصورة الاولى لكن العامل فيها قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز تمام مجموع الامرين
وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول منتف هنا فتأمل فرغ
عن تعداد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير واورد امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله
مثل اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
مرفوعا اي اذا اجتمع ضميران لا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف و
قدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله تقول اعطيتكه وضربيك و
اعطيتك اياه وضربي اياك وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا
منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا
لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين
الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه

لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار لكان
اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم من قوله او بالفصل
ومن قوله اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل **قوله** والا فهو منفصل اي وان لم يكن
مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك
واعطيتني اياي او بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته
اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الآخر
وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة **قوله** والمختار في باب خبر كان
الانفصال اي جاز انفصال خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت
اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ وحق خبر المبتدأ الانفصال
قوله والاكثر لولا انت وعسيت اه اي الضمير اذا كان وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر
انه بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت اه لكونه مبتدأ وبعد عسى ضمير مرفوع
متصل نحو عسيت اه لكونه فاعل عسى **قوله** وجاء لولاك وعساك نحو الى آخره اي
جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك اه وعساك اه فقال
الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع
بعض الضماير موقع بعض نحو ما انا كانت وبك انت فهو في محل الرفع بالابتداء
وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل
الجر بلولا وهو حرف جر هنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو لعل لعل هنا

قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة اي نون الوقاية مع الياء الضمير
لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن
نون الاعراب نحو يضربني للتحفظ عن دخول الكسرة فيهما ولهذا تسمى هذه النون
نون الوقاية **قوله** وانت مع النون اي وانت مع نون الاعراب في المضارع
نحو يضربانني ويضربونني ويضربنني مخير في اثباته وحذفه اما اثباته فلا
جرائه على القياس المتقدم واما حذفه فلاستغنائه عنه بنون الاعراب
وكذلك انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون
وفي حذفه لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها
مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع
النونات في الاربعة الاولى وحمل الاخرين على الاربعة الاولى **قوله**
ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اي ويختار اثبات النون في ليت
لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه
عنهما لكونهما مبنيين وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو
لي وبي ويختار ايضا في قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه
عنهما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالكلم من غير نون الوقاية نحو غلامي
قوله وعكسها لعل اي وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية
لكونها حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها

نحو لعنّ فيلزم اجتماع النونات فحذف النون اولى في لعنّ لحمل لعلّ عليها لكونها
من لغاتها واما جواز اثبات النون فلشبهه بالفعل **قوله** ويتوسط بين المبتدأ
والخبر اي ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو
المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة مرفوع
منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والخطاب
والتكلم والغيبة تقول زيد هو القائم الزيدان هما القائمان الزيدون هم
القائمون هند هي القائمة الهندان هما القائمتان الهندات هن القائمات
وقوله تعالى وكنت انت الرقيب وان ترن انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير
مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا **قوله** ويسمى فصلا اي ويسمى هذه الصيغة فصلا لانها
تفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا فانه اذا وجدت هذه الصيغة
علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت **قوله** وشرطه ان
يكون الخبر معرفة اي وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم
او يكون الخبر افعل من كذا اي يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف
كالاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل وغير وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية
نحو ضارب زيد الآن او غدا او كالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل او مشابها لها في
امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يوم لانه اذا
لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم

ما ذكرنا

ما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب
واعلم ان كون المبتدأ معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به بذكره ان
شرطه كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا وان يكون المبتدأ معرفة **قوله**
ولا موضع له عند الخليل اي ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله
بانه اسم لانه انما دخل للفصل كالكاف في اولئك والتاء في انت فكما ان هذه لا محل
لها من الاعراب فكذلك لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب **قوله** وبعض العرب
اي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم
بلا خلاف وعليه قرأه بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون
وان ترن انا اقل برفع الظالمين واقل **قوله** ويتقدم قبل الجملة آه
اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب متكلم للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء
مبهما ثم ذكره مفسرا يوقع في النفس تعظيما واجلالا او ليتمكن الكلام عن
عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة مؤنث وضمير القصة
ان كان فيها مؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا
الضمير بالجملة لانها هي المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون
مفسر الشيء بعده **قوله** ويكون منفصلا ومتصلا اي ويكون هذا الضمير منفصلا ان
كان مبتدأ نحو هو زيد قايم لكونه عامله معنويا ومنصوبا ومتصلا مستترا ان كان
عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع المفرد

في الفعل بلا فصل ومنفصلا بان زان كان منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد
قايم لعدم استتار الضمير المنصوب او فعلا نحو ظننته واليه اشار بقوله على حسب العوامل اي
انفصاله واتصاله استتارا لا ان اتصاله انما هو على حسب عوامله **قوله** وحذفه منصوبا ضعيف
اي وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد للمتكلم ودلالة قوية منها قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء لان
هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدا فلانه يلزم نقض الغرض
واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان ان حذفه منصوبا
جايز على ضعف لانه مقصود لا دلالة ظاهرة عليه **قوله** الا مع ان اذا خففت فانه
لازم اي حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم
حذفه معها عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة
الكثير مشابهة من ان المكسورة للفعل لفظا لكونها مثل شد ومد وعلى لفظ ان يا ان
انيا ومعنى لدلالتها على معنى زايد على التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل الا على التاكيد
الذي هو من الزوايد والمكسورة المخففة وجد عملها كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
فوجب ان يعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى ولم يوجد عملها
في الظاهر فقدر وه في الضمير كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من
يحفى وينتعل وكقوله تعالى علم ان سيكون منكم اي علم انه سيكون واعلم ان
كل من يحفى مبتداء وقوله هالك خبره مقدما عليه والجملة خبر ان وليس كل فاعلا لهالك

لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد **قوله** اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة
اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشيء بنفسه دوريا او بما هو اخفى او بما هو مثله
لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها
كالحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار اليه **قوله** وهي ذا للمذكر اي هذا الاشارة
الى تعدادها فذا يشار به الى المذكر عاقلا وغيره وذان الى مثنى المذكر حال الرفع وذين
الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وته وذي وذه وتهي وذهي يشار بها الى المونث
الواحدة عاقلة وغيرها وتان الى مثنى المونث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر
واولاء بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المونث عاقلا اوغيره **قوله**
ويلحقها حرف التنبيه اي ويلحق اوايل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو الهاء
ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هولاء وتقيد باوايل اسماء
الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث **قوله** وهي خمسة اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر
واما مونث وعلى التقدير اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمونث
فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل
مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب
خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من ضرب ستة للاشارة
في ستة للخطاب نحو ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وكذا نحو في الاربعة الباقية

اعني ذين وتاوتين واولاء **قوله** وبتاء ذا التقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط اشارة
الى النوع بين ذا وذلك فذا المرتبة الاولى للقريب وذاك المرتبة المتوسطة في القريب والبعيد
مع كونه حال الخطاب وذلك المرتبة البعيد وقبل اللام لبعد الخطاب **قوله** وتلك وذانك
وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك فقوله وتلك وما عطف عليه مبتدا وقوله مثل ذلك
خبره يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وذانك وتانك مشددتين واولالك للبعيد واما
للقريب فهو ذا وتا وذان وتان واولاء واما للمتوسط فهو ذاك وتاك وذانك وتانك
غير مشددتين واولالك **قوله** وامانه اه اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة
اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب وبههنا وهناك الى المتوسط
وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احديها ضم الهاء مع تخفيف
النون والاخريان فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر **قوله** الموصول ما لا يتم
جزءا الا بصلة وعائد انما بنت الموصولات لمشابهتها الحروف من حيث احتياجها الى الغير
وهو الصلة والعائد وحد الموصول بكل اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند
ومسند اليه الا مع صلة وعائد فخرج نحو اسم كالجنس وبنحو لا يصير جزءا تاما الا مع صلة
يخرج عنه الاسماء التي تصير جزءا تاما من الكلام بدونها كزيد ورجل وبقوله وعائد يخرج ح
مثل اذ واذا لانه وان لم يتم جزءا من الكلام الا مع الصلة فانه يتم بلا عائد وانما
قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا ولكن لا يكون جزءا تاما **قوله**
وصلته جملة خبرية انما احتاج الى تنوينها لانها لم تكن مبينة وكانت ماخوذة في تعريف

الموصول

الموصول فعرفها بان قال وصلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله
في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى منه وانما وجب ان يكون صلته جملة خبرية لان الذي
والتي وشبههما ومجموعهما موضوعة لجعل الجملة صفة لمعرفة بواسطتها فلا بد اخواتها عليها او
انما وجب ان تكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما غير موضحة للموصول والصلة
يجب ان تكون موضحة لها **قوله** والعائد ضمير له اه هذا تعريف للعائد وانما عرفه لانه
غير مبين وماخوذة في تعريف الموصول اي العائد ضمير في الصلة يعود الى الموصول و
انما يجب ذكره ليربط الصلة بالموصول **قوله** وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
اي وصلة الالف واللام الذي بمعنى الذي والتي لا يكون الا اسم فاعل او اسم مفعول اسم ح
لكن احتهم ان يدخل صيغة الالف واللام الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام التعريف
فسبك من الجملة مفرد ليدخل عليه ويلزم ان تكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك
المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل او اسم المفعول **قوله** وهي الذي والتي اه
هذا شروع في عددها اي والموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف
للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين بالياء حال النصب والجر والاولى الذين للمذكر جمع
وفي جمع المؤنث لغات اللائي واللاتي واللواتي واللاء بالمد والهمزة واللاي بالياء
المكسورة والساكنة من غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشترك بين اولي العلم وغيره
الا الالى والذين فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن العجائب ان المفرد والمثنى وهما الذي

والّلذان لمن يعلم ولمن لا يعلم واخ مخصوص باولي العلم ومَن فيمن يعلم غالب
وما فيما لا يعلم غالبا وهما اعني مَن وما يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث واي للمذكر بمعنى الذي واية للمؤنث بمعنى التي وذو الطائية اي ذو بمعنى
الذي في لغة طي كقوله فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت
وذا بعد ما للاستفهام خاصّة بمعنى الذي عند البصريين واما عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه
مطلقا والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي **قوله** والعايد المفعول
يجوز حذفه اي الضمير العايد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى
يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لطول الكلام به مع كونه فضلة وانما قيد العايد بالمفعول
لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف
الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعني الجار والمجرور وفيه نظر لجواز
كون المرفوع مبتداء وخبرا وجواز حذفهما في كلامهم ولجواز حذف الجار والمجرور معا
كقوله الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه والاصوب
ان يقول والعايد المفعول كثير حذفه لانه قل حذف غيره **قوله** واذا اخبرت بالذي
صدرتها اه اي واذا اخبرت باستعانة الذي عن شيء معلوم من وجه غير معلوم
من وجه آخر صدرت الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا وجعلت
موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الموصول للربط واخرت المخبر عنه لكونه خبرا به فاذا
اخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا فعلت ما قلنا وقلت الذي ضربته زيد

مثلا زينب انسانا من بعيد
نضرب رجلا فالمضروب
معلوم من حيث انه وقع
عليه ضرب الضارب
وغير معلوم من حيث
لا يدري انه زيد او غيره
واذا قصد المتكلم وهو
الضارب ان يبينه
من جهة كونه زيدا عمل
بهذا العمل فيقول الذي ضربه
زيد وفي هذا الباب يلزم ان
يكون الخبر اخص من المبتدا اه
وعرفت فاعرفه وليرجع
الآن الى الكلام المصنف

قد

قوله وكذلك الالف واللام اي وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف واللام الضاربه
انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسمي الفاعل والمفعول
منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان كذلك كان الذي اكثر مجالا من الالف
واللام واعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخبرت بالذي هو الذي واللذان و
اللذين واللتي واللتان واللاتي اعلم انه يجب تقديم المبتداء وتأخير الخبر ههنا مع
انه لم يذكرها في مواضع وجوب تقديم المبتداء وفي مواضع تأخير الخبر **قوله** فاذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار اي فاذا تعذر امر من الامور المذكورة وهي تصدير الذي
واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتأخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار
عنه بالذي لانتفاء لازمه وشرطه **قوله** ومن ثم امتنع في ضمير الشان اي ومن اجل
انه اذا تعذر امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار عن ضمير الشان في قولك هو زيد قائم
لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تأخيره **قوله** والموصوف اي وكذلك امتنع الاخبار
عن الموصوف في نحو جاءني زيد الطويل لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف
الضمير **قوله** والصفة اي وكذلك امتنع الاخبار عن الصفة لامتناع جعل الضمير
مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة **قوله** والمصدر العامل اي وامتنع الاخبار
عن المصدر العامل في نحو اعجبني ضربي زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملنا
الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تأخيره ان اعملناه في معموله لان المصدر
لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو

الكلام مبتداء وضاربه صلته والعائد الى الهاء به
وهو الذي وضع موضع زيد وانا فاعل وزيد
خبره وانا ابرز الفاعل لان ضاربا فيه جار على اللام
لانه صلته واللام لزيد وضارب للمتكلم
فيكون الصفة جارية على غير من
هي له
شرح

ان يقال في رأيت ضاربك اي الذي رأيته ضاربك وامتنع الاخبار عن الحال في نحو
ضربت زيدا قائما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التمييز
نحو طاب زيد نفسا والضمير لا ... وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود الى غير
الموصول نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه يعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير
الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عائد وامتنع الاخبار عن الاسم الذي
يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربت غلامه لعلة ما ذكر
قوله وما الاسمية موصولة اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي بغير اولي
العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته وقد يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها
والثاني شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث
استفهامية في غير العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة
بمعنى شيء اما بالمفرد كقولهم مررت بما معجب اي بشيء معجب واما بالجملة كقوله ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شيء نحو فنعما
هي اي نعم الشيء شيئا الذي والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما اي اي ضرب
قوله ومن كذلك اي انواع من كانواع ما الا في التامة والصفة فان من
لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة جاءني من ابوه طيب ومثال الاستفهامية
من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي
محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة قوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى

لي

لي موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه وهي
بجميع وجوهها تختص باولي العلم وقد يستعمل لغير اولي العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه
وتطلق على الواحد وغيره والمذكر والمؤنث وانما بني من وما شرطيتين واستفهاميتين
لتضمنهما معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصولتين وموصوفتين
لاحتياجهما الى الصفة والصلة **قوله** اي واية كمن اي الا في التامة اي عدد انواع اي واية
كعدد انواع ما الا في التامة فان ايا واية لا يقعان تامتين مثال الاستفهامية ايهم
وايتهن عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة
والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة مررت برجل اي رجل **قوله** وهي معربة
وحدها اي اي واية معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا
اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها فانها تبنى ح اما اعرابها فلقيام الموجب لبنائها
فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلو
جود الاضافة اللازمة فيها المرجحة للاعراب وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي الذي هو اشد فلتاكد
مشابهتها الحرف من جهة افتقارها الى ذلك المحذوف **قوله** وفي ماذا صنعت وجهان
اي في ماذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي
صنعته فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي صنعته
وجوابه مرفوع ليطابق السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن ح

الا ان الاولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اي شيء صنعت ومحلهما على
موضعه بحسب ما تقتضيه العامل وهو هنا في محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه
معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون ذا اسما موصولا وجوابه حينئذ منصوب ليطابق السؤال
ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر المبتدأ المحذوف لكن الاول اولى **قوله** اسماء الافعال
ما كان بمعنى الامر او الماضي اي اسماء الافعال اسما بمعنى امر الحاضر او بمعنى الماضي
مثال الاول رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعهما
موقع المبني وكونهما بمعناه **قوله** وفعال بمعنى الامر اي فعال على انواع احدها
ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى
الامر من كل فعل ثلاثي قياسي وهو مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر
في الثلاثي دون الرباعي فقوله فعال مبتدأ وقياس خبره والثاني ان يكون
مصدرا معرفة اي علما للمعاني نحو فجار علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون
صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة بني القطام لمشابهتها فعال الذي
بمعنى الامر الحاضر من حيث وجود العدل في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله
فعال مصدرا معرفة مبتدأ ومصدرا منصوب على الحال وصفة معطوف على مصدرا
وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب
وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا الافعال التي في آخره راء نحو حضار فان
اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال الذي

بمعنى الامر

بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه
ولكونه علما مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب ويمنع الصرف واما بناء ما في آخره راء
عند اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذا بني على الكسر في الاحوال الثلاثة
وتقدير كلامه في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبني فقوله مبني خبر فعال المقدر
وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما ولم يخبر بقوله مؤنثا عن شيء بل
الوصف من ذكره ههنا ان يعلم ان فعال علما في الاعيان لا يكون الا مؤنثا
ولقائل ان يمنع ذلك لان سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكر
وجوابه ان سيبويه قال سفار وحضار مؤنثان لان العرب تؤنث بعض المياه
فتقول ماءة فلان وتؤنث بعض الكواكب فتقول الشعرى والزهرة فسفار اسم
الماءة وحضار اسم الكوكبة في التقدير **قوله** الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت
به للبهائم اي الاصوات اسماء حكي بها عن اصوات نحو غاق حكاية عن صوت الغراب
او صوت بها للبهائم نحو نخ لاناخة البعير وهلا لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب
وهو التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثاني منتف فيها
لا تقول رأيت غاقا وكتبت غاقا ولا يقال جاءني غاق او قام غاق وغير ذلك مما
يراد به معنى غاق **قوله** المركبات كل اسم من كلمتين الخ اي المركبات كل اسم مركب
من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي
بناؤه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة

ويقول ليس بها نسبة اخرج عنه مثل تأبط شرا وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما وجب اخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكلاهما في المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه **قوله** فان تضمن الثاني حرفا بنيا اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا بني الجزآن معا كخمسة عشر الى تسعة عشر وحادي عشر الى تاسع عشر الا اثني عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الجزء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد او الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظر لان الجزء الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه لا نم انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي وعاشر كما ان معنى احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعددين احدهما الحادي والثاني العاشر فكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثنى اثني عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه وبني الثاني وانما لم يبن مع وجود العلة الموجبة للبناء لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون منه لئلا يوذن بالانفصال فشبه به ايضا في الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون

قوله والا اعرب الثاني اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الافصح نحو بعلبك وانما قال في الافصح لان فيه ثلث لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال في الافصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني واعلم انه لو قال والا اعرب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه وسيبويه ونفطويه لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي سبب بنائه التركيب وهاهنا ليس كذلك **قوله** الكنايات كم وكذا للعدد اي والمراد بالكنايات هاهنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مبهما في كلام متكلم اما لجهله بها على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا لا يكون نحو فلان كناية لانه غير معبر به عن شيء وقع مبهما في كلام متكلم وانما ذكر هاهنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد **قوله** كم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه فبني على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب دائما غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل ملؤه عسلا لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلاثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتدأ ما قبله خبره كقوله عندي كذا درهم فدرهم مبتدأ وله مقدم عليه خبره وكذا حال

عنه بهكذا فالواو في نظر والاولى عندي ان يكون كذا ابتداء ودرهم بدلا
او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف لغو **قوله** وكيت وذيت اي كيت وذيت
كنايتان عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجمل **قوله**
فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد
المجهول فجعل تمييزه كتمييز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح **قوله** والخبرية
مجرور اي ومميز كم الخبرية مجرور مفرد او مجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما
جواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا او مجموعا **قوله**
ويدخل من فيهما اي ويدخل من في مميزي كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربت
وكم من قرية اهلكناها **قوله** ولهما صدر الكلام اي ولكم الاستفهامية وكم الخبرية صدر الكلام
لانها ان كانت استفهامية فلان الاستفهام مقتض لصدر الكلام وان كانت خبرية فحملا لها
على كم الاستفهامية لكونها مثلها في اللفظ وحملا على رب التي نقيضها او لكونها لانشاء الاستفهام
وانشاء التكثير **قوله** وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل واحد من كم الاستفهامية
وكم الخبرية يقع مرفوعا اي مبتدأ او خبرا او منصوبا ومجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما
صدر الكلام **قوله** وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره اشارة الى مواضع كونهما منصوبين
اي كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان في محل النصب بذلك
الفعل على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت
وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم

ضربة

ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت **قوله**
وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين وهي
كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه يكون مجرورا نحو بكم رجلا مررت وغلام كم
رجل ضربت **قوله** والا فمرفوع اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه
ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم
مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قام
وخبر مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز وان كان المميز
ظرفا كان كم ظرفا والا فلا **قوله** وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي واعراب اسمي
الاستفهام والشرط نحو من وما استفهاميتين وشرطيتين مثل اعراب كم فان كان بعدهما
فعل غير مشتغل عنهما بشيء آخر كان محلهما النصب بانهما مفعولان له نحو من ضربت و
من تضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن
تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضرب اضربه وان لم يكن بعدهما فعل مثل ما
ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف فمحلهما الرفع بالابتداء نحو من ضربته
ومن تضربه اضربه ومن قام **قوله** وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه
اي وجاز في تمييز كم الذي اشتغل نصبه بالفعل الذي بعده مع اشتغال رفعه بالابتداء
ثلاثة اوجه النصب بان يكون كم للاستفهام فكان نصبه على تمييزه اعداد خالاته وعماته
والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدأ في الصورتين لانه بعده فعل اشتغل عنه بضميره وليس قبله

حرف جر والاسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله قد حلبت علي عشاري خبره والرفع
بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حلبت علي عشاري خبرها وكم [illegible]
والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر
ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره ومميزه كم ظرف او مصدر
وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت
علي عشاري فان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها
جررتهما لكونهما تابعين لها **قوله** وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف
المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن
كمية ماله علم انه سئل عن كمية دنانيره ودراهمه ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت
او كم مرة ضربت فكم في المثالين في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال
الاول مبتدأ ما بعده خبره **قوله** الظروف منها ما قطع عن الاضافة المراد بالظروف
ههنا الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات
الست اذا قطع عن الاضافة ونوي بها فانه يبنى لكونها مشابهة بالحروف من حيث
احتياجها الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم
ليكون حركته حالة البناء مخالفة لحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف
منويا فكان معربا كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات لانه جعل كسائر الاسماء من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف

فلم يبن

فلم يبن وانما بني لان هذه الاسماء مضافة وهي مقطوعة عن الاضافة معنوية
مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين فانها مذكورة بنائها في الصورة الاولى
فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب
قوله واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب
مجرى قبل وبعد في بنائهما على الضم للعلة المشتركة وانما قال واجري لا غير وحسب
لانه ليس بظرف وكان مبنيا فاورد مجرها لمشابهته قبل وبعد **قوله** ومنها حيث اي
ومن الظروف المبنية حيث انما بني لمشابهته الحرف من حيث احتياجه الى جملة توضحه
ولا يضاف الا الى جملة لانه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه
قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فالقياس اعرابه حيث ح
قوله ومنها اذا وهي للمستقبل اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الغير
وهو المضاف اليه وهي للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى الشرط
فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج
الى جواب وجوابه عامله ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا
كان للشرط وقد يكون اذا للمفاجاة اي لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط
فيلزم المبتدأ بعده اي يقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرط
نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا بمعنى واقف كانك قلت فبحضرتي السبع واقف
وهذه هي التي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة قال المصنف انه ظرف معمول

نحو زيد عندي درهم فحسب اي حسبك ومعناه لا غير

حيث وحوث بالفتح والضم وحيث بالكسر ... مفصل

لما دل عليه من معنى فاجاءت كأنك قلت فاجاءت زمان السبع واقف اعلم
انه لو قال فيمتنع المبتدأ بعدها فان لكان احوب لانه لا يلزم المبتدأ بعدها والا لكان
الرفع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكره في باب اضمر عامله على شريطة التفسير
ومنها اذ لما مضى اي ومن الظروف المبنية اذ وهو للزمان الماضي سواء دخل الماضي او غيره
ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية نحو اذ قام زيد واذ زيد قايم لعدم معنى الشرط فيه
وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا ومن معانيها ان يقع بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة كما اذا
نحو خرجت فاذ زيد قايم وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبين ظرف مكان وما زائدة والعسر مبتدأ خبره محذوف وهو موجود وما هو
العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة فتقديره فبين زمان العسر موجود
والعامل في اذ دارت لانه ليس مضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان
يعمل دارت في بين لكون بين واذ ظرفي ~~الزمان~~ المكان وامتناع عمل عامل
واحد في ظرفي مكان الا على سبيل البدل **قوله** ومنها اين وانى للمكان استفهاما
وشرطا اي ومن الظروف المبنية اين وانى وهي للمكان سواء كانا للاستفهام
او للشرط نحو اين تجلس اجلس واين زيد وانى تفعل افعل وبنيا لتضمنهما حرف
الاستفهام او حرف الشرط **قوله** ومتى للزمان فيهما اي ومتى لظرف الزمان في
الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تأتني اكرمك والفرق بين متى الشرطي
واذا الشرطي ان متى للزمان المبهم وبما لا يتحقق وقوعه واذا للزمان المعين

ولما تحقق

ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال آتيك متى احمر البسر ويقال آتيك اذا احمر
البسر وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط **قوله** وايان للزمان
اي ومن الظروف المبنية ايان وهو لظرف الزمان في الاستفهام نحو قوله تعالى ايان
يوم الدين وبني ايان لتضمنه همزة الاستفهام **قوله** وكيف للحال استفهاما اي ومن
الظروف المبنية كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو
من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤول عنه في الحال **قوله** ومذ ومنذ
بمعنى اول المدة اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهي بمعنيين احدهما بمعنى
اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا
لمتى ليدل على اول المدة الذي هو المطلوب تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة والثاني
بمعنى جميع المدة فيليهما المقصودة بالعدد وبيان جميع المدة التي هي المقصودة وهي
الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رأيته منذ يومان وانما بنيا لكونهما
[illegible] مثل كونهما حرفين في اللفظ **قوله** وقد يقع المصدر او الفعل اي وقد يقع
المصدر بعدهما نحو ما رأيته منذ سفره او الفعل نحو ما رأيته منذ سافر وان
مخففة نحو ما رأيته منذ ان سافر او ان الثقيلة المفتوحة نحو منذ انه سافر **قوله**
فيقدر زمان مضاف لازم لما ذكره اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب
ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه ليكون المعنى [illegible] اي ما رأيته منذ زمان
سفره وزمان سافر وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به

يكونان بمعنى اول المدة **قوله** وهو مبتدا اي مذ ومنذ مبتدا في مواضع اخبرهما
وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى
اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبران مقدمان والمبتدا
ما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى
لا يساعد ذلك الا اذا جعل مذ ومنذ مبتدا ولا مانع منه ولانه يمتنع وقوع
يومين مبتدا في مثل قولنا ما رايته مذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه والعلم
انه لا موضع للجملة التي هما صدرها الا عند السيرافي فانه يجعل موضعها نصبا
على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك **قوله** ومنها لدى ولدن اي من
الظروف المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرهما وقد اشار اليه بقوله وقد جاء
لدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال
وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام
وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال
وانما بنيت لدن ولدى لان من لغاتها لد الذي وضعه وضع الحروف ثم
حمل عليه اخواته وحكمها ان تجر ما بعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد لكن العرب
غدوة بلدن خاصة فنصبها لنونها بالتنوين من حيث انه تثبت وتنزع والفرق
بين عند ولدى انه اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق ذلك الا اذا كان المال
حاضرا عنده او غائبا **قوله** وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي ومن الظروف

المبنية

المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض
للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله عوض اي لا افعله ابدا وبنيا
لتضمنهما معنى في واختصاصهما بالبناء من بين ساير الظروف لعدم ظهور في فيهما لتضمنهما
في او تضمنها لام التعريف **قوله** والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها
على الفتح اي يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح نحو هذا يوم ينفع الصادقين
الى اذ نحو يومئذ لاكتسابها البناء من المضاف اليه قيل والمراد بالجملة جملة فعلية
لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولى لان الجملة
مبنية سواء كانت اسمية او فعلية فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم من قوله
يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونهما مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف
الى المبني البناء منه **قوله** وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اي وكذلك
يجوز بناء مثل وغير على الفتح اذا اضيف الى ما المصدرية نحو قيامي مثل ما تقوم
او الى ان المصدرية نحو قيامي مثل ان تقوم او الى ان نحو قيامي مثل انك تقوم
لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين
مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما في حكم الظروف
من حيث احتياجهما الى المضاف اليه **قوله** المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع
لشيء بعينه فخرج بقوله ما وضع لشيء بعينه شامل للنكرة ايضا وبقوله بعينه يخرج به
النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات

الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف
الى احدها معنى فقد مر المضمرات والمبهمات والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى
وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه
واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما لتعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار
والدرهم واما لتعريف الاستغراق اي الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
امنوا واما للعهد بان يذكر المنكور ثم يعاد المنكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك
لا ادخل السوق اذا كان لسوق معهود بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الكل
في الضارب او المضروب وقد مر **قوله** والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره
بوضع واحد قوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وقوله غير متناول
غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونها متناولة لغيره فان انت وضع للمخاطب
مع كونه متناولا لغيره وهو زيد او عمرو اذا خوطب وقوله بوضع واحد
يدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي
آخر فانه وان كان متناولا لغيره لكنه ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان
فيه نظر لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل
الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا
لشيء غير معين والمقدر خلافه لا يقال المختار انه موضوع لمخاطب غير معين و

يمنع كونه موضوعا لشيء غير معين به لان ذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب
لتميزه عن المتكلم والغائب لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشيء معين
والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز عن واحد من غير
الرجال فان مثل انت ورجل مشتركان في انهما موضوعان لواحد لكون احدهما لواحد
من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغائب
والمتكلم في كونه موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وهو ان انت
كلي باعتبار ان مفهومه من يخاطبه زيدا كان او عمرا وجزئي باعتبار عروض الجزئية
والتشخص اياه بقصدك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه مو
ضوع لشيء معين انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم
متناول غيره انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي استعمله اولا لكون مفهومه كليا
او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل في شيء بعينه
غير جائز استعماله في شيء آخر وحينئذ لا يتوجه الاشكال واعلم انه يجوز [illegible] الحال
فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله في غيره ويجوز رفعه
بان يكون خبر المبتدأ محذوف ولا يجوز جره لان ذلك الشيء الذي هو المعين لا يتناول
غيره حتى يحترز عنه **قوله** واعرفها المضمر المتكلم اي واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم
امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع الشركة فيه ثم المضمر الغائب ثم العلم
ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها معنى

يجب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه وقيل اضطلاقا كثيرة وفائدة الخلاف
تظهر في الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا
فاي منهما يقع موصوفا لابد ان يكون اعرف بالنسبة اليه او مساويا له **قوله** النكرة
ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج
المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فيما دل الكل على سبيل البدل **قوله**
اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء اي اسماء العدد اسماء وضعت لتدل على كمية
احاد الاشياء اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن قول القائل
كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية احاد الاشياء لانه غير
موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يقدر جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر واعلم
لانه لا يقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية احاد الاشياء
بالذات فلا ينتقض بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرقي واحدة واصول
اثنا عشر كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف وتتولد منها اعداد غير
متناهية الى حد يتفق عنده والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرون
والوف ومآت واما بعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر واما با
الاضافة نحو مائة الف على سبيل منع الخلو **قوله** تقول واحد اثنان واحدة اثنتان
الى اثنين ببيان الاستعمال اي تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان
او ثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة

رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير جائز على القياس المشهور
اما لم يجز عليه لان المعدود المذكر جمع بها فتكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده
واذا الحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق
فاستحق الى ثانيته اولا واما قوله من جا بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال
هي الحسنات ولانها اكتسبت التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب
اجري على الاصل وثلثة دواب اذا اريد به المذكر فمن قال ثلثة دواب اجري على
الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة على وزن فاعلة من دب يدب ومن قال
بهم لكنها استعملت استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف معها مذكرا او من قال
ثلث دواب حمل على الظاهر واجري الدابة مجرى عرفة والحاق ثلثة بنات
عرس واربعة بنات آوي لان الواحد ابن آوي وابن عرس وقال النحويون
من علماء البصرة ثلث طلحات سواء اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلثة عند المحققين
طلحات ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما **قوله** احد عشر
اثنى عشر احدى عشرة اثنتا عشرة اذا جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا
واثنى عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة امراة اما الجزء الاول
فقط خالف التركيب لمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة
الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث وتذكيره في المذكر
فقد رجع الى القياس المهجور لحمله على اخواته لعلة تذكيرها في اخواته **قوله**

ثلثة عشر اه اي وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة
للمؤنث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جاء
في التذكير والتانيث حال التركيب بحسب حال الافراد في تذكير المؤنث وتانيث المذكر
والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين
في ما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم التوافق
بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشرة او سكونها لئلا يلزم توالي اربع فتحات
في كلمة واحدة مع تركبها مع ما في آخره فتحة **قوله** عشرون واخواتها اي تقول
عشرون واخواتها وهي ثلثون واربعون الى تسعين في المذكر والمؤنث
تقول عشرون رجلا وامرأة الى تسعين رجلا وامرأة **قوله** احد وعشرون الى
وعشرون اذا عطف العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما دون عشرة
وهي من احد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين واخواتها
مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث **قوله** ثم
بالعطف بلفظ ما تقدم اي تاخذ الآحاد من واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير
وتعطف عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون
امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة واشار اليه بقوله ثم بالعطف
بلفظ ما تقدم واعلم انه لم يركب الآحاد مع العشرات في العشرين واخواتها كما ركب
الآحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة للاعراب

والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر **قوله** مائة والف ومائتان والفان فيهما
اي تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف والفان والآلاف من غير تغيير
نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة **قوله** ثم بالعطف على ما تقدم
اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطفه
على مائة فتقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة لما
ما عرفت وتعطفه على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما
دون المائة على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على المائة فتقول
الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون امرأة
ولم تجر هذه القاعدة في التواريخ لان الوضع فيها معرفة الاقل لكون
الاكثر فيها معلوما **قوله** وفي ثماني عشرة فتح الياء اشارة الى مخالفته لاخواته
لان آخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح لانه
الا اثني عشر واثنتا عشرة فانه معرب وثماني عشرة مع كونه مثلها يخالف لاخواته
المبنيات لجواز فتح يائه قياسا على سائر المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون
لدلالة الكسرة على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ **قوله** ومميز الثلثة
الى العشرة مخفوض فلما فرغ عن كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميزات لان
ذات فقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو
ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه واحد

كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع شيء وانما اشترط الجمعية لفظا او معنى
ليوافق العدد المعدود لكونه اياه في المعنى انما ابتدا بمميز الثلاثة لعدم مجيء المميز
لما دون الثلاثة على ما صرح به قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله
ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة
الثلاثة او التسعة الى الجمع في ثلثمائة الى تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة مفردة
لعدم مجيء ولا شيء من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مئات او مئين
ان اريد المذكر العاقل والى مائتين ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز اضافتها
فيها الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر
الى تسعة عشر لان لكل تنوين حذف لغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت وتمامه
بنون الجمع في عشرين واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف
قوله ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد اي مميز المائة والالف
ومميز تثنية المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفرد لحصول
الغرض وانما لم يبين جمع المائة وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلاث مئات
الى تسع مئات بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل قوله واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال
عليه مذكرا او بالعكس فوجهان اي جاز لك تذكير العدد وتأنيثه كالشخص المطلق على المرأة

فانه

فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى وبالعكس
اي اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فكذلك وجهان تذكير العدد
مراعاة للمعنى وتأنيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس
اعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى قوله ولا يميز
واحد واثنان اي ولا يستعمل الواحد والاثنان مع معدود وبهما لاكتفاء بلفظ المعدود
عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا
يدل على العدد المعين فلم يحصل الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على التعيين
فلا بالعدد في الجمع لعدم تعيين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد للمعدود اي المميز
واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتأكيد قوله وتقول في المفرد من المتعدد
باعتبار تصيره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير اي وتقول في الواحد من
المتعدد الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار تصيير ذلك الواحد عددا اقل من الذي اشتق منه
ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثاني للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر
والعاشرة وانما ابتدا بالثاني لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله الواحد واحدا
كقولك لما يكون مع ثلثة رابع ثلثة الا هو رابعهم اي الا هو صير الثلثة اربعة
مصير الثلثة اربعة وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة
يعني انه مصير عددا مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق
من العدد بهذا المعنى كثلثت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسعة قوله

وباعتبار حالة اه عطف على قوله باعتبار تصيره اي وتقول للمتوخذ من المتعدد باعتبار حالة الى
باعتبار انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني
للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول اول ثانية خامس خمسة
عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد
بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد
الثاني الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار الاول
ويجوز سيبويه نصبه
فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير **قوله** والحادي عشر والحادية عشرة
الخ اي اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حالة الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين
لانه اسم للمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين
ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة
عشرة للمؤنث **قوله** ومن ثمة قيل في الاول ثالث اثنين اي ومن اجل انه
يقال الثاني والثالث باعتبارين قيل باعتبار الاول اي باعتبار تصيره ثالث
اثنين اي اضيف الى ما هو اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد ليكون
تصييره مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين ثلاثة الاول وهو اسم فاعل
من ثلثتهما وقيل باعتبار الثاني اي باعتبار حالة ثالث ثلثة اي اضيف الى عدد
مساو للعدد الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر
منه نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى وهو اتصافه بالثالثية

قوله

قوله وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي عشر
احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر بالاعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل بالاعتبار الاول
لعدم فعل مشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة
قوله وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر اي وان شئت قلت بهذا المعنى
بعبارة اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول
تاسع تسعة عشر فوجب اعراب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبني الجزآن في الباقي
لوجود موجب البناء فيهما **قوله** والمذكر والمؤنث ما فيه علامة التأنيث الخ
انما عرف المؤنث اولا لان التأنيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة الملكات
سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التأنيث لفظا كضاربة
وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء في ارض لردها في التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف
المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا **قوله** وعلامة
التأنيث التاء والالف مقصورة او ممدودة اي وعلامة التأنيث التي تلحق الاسم
المؤنث ثلاثة وهي التاء والالف المقصورة والالف الممدودة وقدم امثلتها وانما
احتاج الى عد علامة التأنيث لانها مطلوب معرفتها ولانها كانت مأخوذة في تعريف
المؤنث والابنية التي تلحقها الالف المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشعبى وفعلى
كسلمى وفعلى كذكرى والثلثة الاول مختصة بالتأنيث بخلاف الاخيرين وامثلة الممدودة
صحراء ونفساء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك **قوله** وهو حقيقي ولفظي اي والمؤنث

اما حقيقي واما لفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة بازائها الرجل
والناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث الذي
لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التأنيث نحو ظلمة او لم يكن نحو عين
وكل عضو زوج الا نادرا او من المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف جزء
منه كقوله تعالى يلتقطه بعض السيارة ونحو اعجبتني بنت هند او فعله نحو اعجبني مشي هند
او صفته نحو اعجبني حسن هند ولا يجوز ان يقول جاءتني غلام هند لان الغلام
ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف بتعريف النوع الاخير
القسمة والاشارة كقوله تعالى هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير كقوله تعالى
والشمس وضحاها ولحوق علامة التأنيث فعله كقوله تعالى والتفت الساق ووجود
علامة التأنيث فيه لفظا او تقديرا او غير ذلك واعلم انه اراد باللفظي هنا غير
ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظي ثمة مقابل الحقيقي ههنا سواء وجد فيه علامة
التأنيث او لم توجد ولم يبق او المؤنث الحقيقي وجعل في باب لا ينصرف مقابلا للمؤنث نث
المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي اذا اسند
الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب الحاق التاء الفعل اللهم الا اذا
فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سميت امرأة
بزيد كقولهم حضر القاضي اليوم امرأة وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء
والذي يدل على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند الى المؤنث الذي ذكرناه

قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في تأنيث الفعل المسند
الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق
بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى ضميره ان الاول نحو جاءني موعظة
علم منه ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة جاءني من غير تأنيث جاز ان يظن ان
ان الفاعل ضمير المتقدم او ان شيء آخر منتظر لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر
الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي يجب
ان تقول طلحة جاءتني ويجوز ان يقال جاءني مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا
لفظا وهو خلاف المشهور قوله وحكم ظاهر الجمع اه اي وحكم ظاهر الجمع
غير المذكر السالم اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتأنيثه كحكم
المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتأنيثه
تقول قام الرجال وقامت الرجال فقوله مطلق اشارة الى انه لا فرق بين ان
يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان او غير
حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال والزينبات اما التأنيث
فلكون الجمع بمعنى الجماعة واما التذكير فلكون تأنيث الجماعة من باب التأنيث اللفظي
وانما لم يعتد بالتأنيث الحقيقي في لزوم تأنيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى
واحد او لم يفعل الامر بالعكس لترجيح اعتبار التأنيث بحسب اللفظ على اعتبار التأنيث
بحسب المعنى او لان المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم

لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه اصلا لا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت لمشابهة المفرد لوجود المفرد فيه **قوله** وضمير العاقلين
اي وتقول اذا كان الفعل مسندا الى ضمير العايد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم
فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع
مذكر عاقل وانما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون
فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما مر **قوله** والنساء والايام
فعلت وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مؤنث عاقلا كان كالنساء
او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث
بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا
الى ضمير جمع المؤنث تقول النساء والعيون والايام فعلت وفعلن **قوله** المثنى
ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها اي المثنى اسم لحق بآخره الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام في قوله ليدل على ان معه مثله من جنسه
اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك
باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرءان ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران
او حيضان والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله المثلية في اللفظ والمعنى
لكنه يشكل بمثل العمرين والقمرين اللهم الا ان يحمل المثل على المثلية في الافراد
والجمع لا المثلية في اللفظ ولكنه خلاف المشهور وجوابه انا لا نسلم انه يشكل بمثل العمرين

والقمرين فانه لو لا اطلاق عمر على ابي بكر والقمر على الشمس لما ثنيته بهما لم يقل
العمران والقمران الا ان يكون الشيء مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستعارة
ذلك اللفظ له عند التثنية وقد يكون لا لذلك **قوله** والمقصور ان كان الفه عن واو
الخ اعلم ان الاسم الصحيح كزيد والملحق به كظبي والمعتل الياء كالقاضي الحق بآخره
الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورأيت
الزيدين والقاضيين والظبيين وهكذا تقول في الجر ويرد المحذوف من المنقوص
فيقال قاضيان وعميان في قاض وعم لعدم موجب حذفه ولم يذكر الملحق بهذه الانواع
للعلم بحكمها من الحكم المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت الفه
واوا لامتناع اجتماع الالفين وكون اصل هذه الالف الواو كعصوين في عصا وان
لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما بكون الالف بدلا عن الياء واما بكون الياء اخف من
الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو
والاول على ثلثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو نحو ملهيان في ملهى لكثرة
حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن ياء نحو اعشيان
في اعشى وثالثها ان لا يكون الفه بدلا عن ياء ولا واو نحو حباريان في حبارى والثاني
قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كرحيان في رحى والثاني ان يكون غير
بدل عن واو كقولنا متيان في مسمى متى **قوله** والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت
اعلم ان همزة الممدودة اما اصلية واما للتانيث واما للالحاق ولا تانيث فان كانت

اصلية ثبتت بحالها لكونها اصلية نحو قراء قراءان وان كانت للتأنيث قلبت
واوا ايذانا بزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية نحو حمراء حمراوان وسبب اختصاص القلب
بالواو مناسبتها الواو اكثر من مناسبتها الياء في الثقل وان كانت غير اصلية ولا للتأنيث
جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر وابقاؤها على حالها لشبهها الاصلية من حيث
كونها غير زائدة نحو كساء ورداء كساءان ورداءان وكساوان ورداوان
واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصلية او في حكمها ليشمل ما فيه همزة زائدة للالحاق
نحو علباء نحو علباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف نحو اخ واب يرد الى الاصل
وفي نحو يد ودم وجهان **قوله** ويحذف نونه للاضافة اي ويحذف نون المثنى للاضافة
الى الكلام لئلا يؤذن بالانفصال **قوله** وحذفت تاء التأنيث في خصيان واليان اي وحذفت
تاء التأنيث في خصية والية حين تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها في غيرهما
لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانهما لما لم يفترقا كان المثنى فيهما بمنزلة
المفرد كما لا يقع في وسط المفرد تاء التأنيث لا يقع في وسطهما **قوله** الجمع ما دل على احاد
مقصودة بحروف مفردة بتغير ما فقوله ما دل على احاد شامل لغير الجمع نحو رهط وبقوله مقصودة
بحروف مفردة يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد بحروف مفردها لعدم حروف مفردها
وبقوله بتغير ما ينبه على ان التغير التقديري كان ليدخل فيه مثل هجان فان لفظ حالة الافراد
كلفظ حالة الجمع بلا زيادة بيان ونقص بيان لكن حركته في الافراد كحركته
في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد

المذكور اسم دال على احاد يقصد تلك الاحاد بحروف مفردة كرجال فانه دال على
احاد يقصد تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده
لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم تقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل
تقصد بحروف مفرده ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة زائدة فلو قال ما دل على
احاد بحروف مفرده لكفى اذ الكلام لا اذا وجد الدلالة من غير القصد والارادة اعلم
ان الاولى ان يتعلق بحروف مفرده بدل لا بمقصودة **قوله** فنحو تمر وركب ليس
بجمع على الاصح لازم لحد المذكور اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر وركب
جمعا لعدم دلالتهما على احاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر ليس بجمع تمرة
لجواز اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال عندي
خمسة ارطال تمرا ولان الركب ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة
لانتفاء كونه جمع قلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه
نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان
التمر جمع تمرة والركب جمع راكب وهو ضعيف والاصح انه ليس بجمع لما ذكرناه **قوله**
ونحو فلك جمع اي ويلزم من تعريف الحد المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغير ما
لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع على وزن بُدن جمع بدنة كأسد جمع اسد **قوله**
وهو صحيح ومكسر اي الجمع اما صحيح او مكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا
فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لان بناءه

تقديرا **قوله** فالصحيح للمذكر والمؤنث اي الجمع الصحيح اما جمع للمذكر نحو زيدين جمع زيد
واما جمع للمؤنث نحو زينبات جمع زينب **قوله** المذكر ما لحق آخره اي جمع المذكر الصحيح
الحق بآخره واو مضموم ما قبلها ونون مفتوحة او ياء مكسور ما قبلها ليدل على ان معه
اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون
بعض افراده ماشيا وبعضها واقفا وبعضها نائما وانما قلنا غالبا لجواز
اطلاق الجمع على الاثنين مجازا او انما لم يقل معهما من جنسه استغناء عنه بذكره في
المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق آخره بهذه الحروف من غير تغيير **قوله**
فان كان آخره ياء الى آخره اي فان كان آخر الاسم الذي يراد ان يجمع بهذا
الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاضي حذفت الياء نحو جاءني قاضون اصله جاءني قاضيون
نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وكذلك في النصب والجر اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان اولى
لان في آخره مزيده ياء وهو القاضي بخلاف قاضون فانه ليس في آخره ياء ملفوظة
وهو قاض لانه محذوف الياء لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع غاية ما في الباب
انه لا تعد الياء المحذوفة لوجود علة حذفها ثم في آخره ياء مقدرة وهذا لم يخرج
الايراد على القاضي في قاض **قوله** وان كان مقصورا الخ اي وان كان الاسم
الذي يجمع بهذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا تقول
في مصطفى جاءني مصطفون اصله مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح

ما قبلها

ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب
تغييره اعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان اولى **قوله** وشرطه ان كان اسما
فمذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه بهذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما
فشرط صحة هذا الجمع فيه امور ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا ليكون هذا الجمع
اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف
للاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعين او اثنان منها كالمراة او واحد
منها نحو اعوج علما لفرس لم يجمع بهذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع
فيه امور خمسة احدها ان يكون مذكرا عاقلا كما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه
فعلاء نحو احمر حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل
بهذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل بأجمع أجمعون لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة
واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله فمذكر والثالث
ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران سكرى فرقا بين فعلان هذا
وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى فالاول لا يجمع بهذا الجمع والثاني يجوز جمعه
بهذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على
افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح بمعنى مجروح
وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل جريحون في المذكر دون في
المؤنث فيلزم الاختلاف بين صفتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي المفردين

في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول
وفي فعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعه
بهذا الجمع لعدم استواء المذكر والمؤنث فيهما حينئذ لدخول تاء التأنيث عليهما للمؤنث
نحو امرأة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة وكذلك القول في مفعال ومفعيل
وفي كل ما فيه يراد المبالغة بادخال تاء التأنيث عليه نحو علامة وراوية لمن
يروي الشعر كثيرا وفروقة وضحكة وضحكة لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث
واشار اليه بقوله ولا مستويا المذكر فيه مع المؤنث وهو عطف على فعلان فعلى اي الا ان
لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا يكون بتاء التأنيث
نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثا ح واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه
عنه بقوله فمذكر يعقل فعسى ان يذكره هاهنا لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير
من جهة المعنى فقط او للتأكيد او المبالغة **قوله** وتحذف نونه بالاضافة
اي تحذف نون الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثنى **قوله** وقد شذ نحو ارضين
وسنين جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة
والحرة والقلة والثبة بالتخفيف وما شاكلها جمعت بهذا الجمع وهو الارضون
والسنون والحرون والاوزون والقلون والثبون مع انتفاء الشرائط
المذكورة وهي كونه مذكرا علما عاقلا لكون الشروط المذكورة شروطا واجاب
عنه المص بقوله وقد شذ نحو سنين وقد تكلف قوم في توجيهها وتجدان الواو

والياء

والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما في
ارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وثبة وهو في غاية السماجة **قوله**
المؤنث ما لحق آخره الالف والتاء نحو قانتات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء لان تاء
التأنيث زائدة ليست من نفس الكلمة **قوله** وشرطه ان كانت صفة الخ اي الاسم الذي
يراد جمعه بهذا الجمع اما صفة او غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون
فان كان فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وان لم يجز جمع مثل حمراء وسكرى وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل ومفعال ومفعيل
بهذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون
مجردا عن حرف التأنيث نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم و طامث صح
لحصول ذلك الشيء للموصوف بمعنى ان الصفة باعتبار الحدوث وبدونها باعتبار الثبوت فاذا
اعتبر الثبوت قيل حائض وطامث جمع على حوائض وطوامث فاذا اعتبر الحدوث
قيل حائضة وطامثة جمع على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة
يجمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو
بيضات وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء
مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات **قوله** جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال
وافراس اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع
رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان فان الفلك مفردا كقفل وجمعا كأسد

وان الحجان مثل الجار وجمعا كرجال **قوله** جمع القلة أفعُل وأفعال وأفعِلة
وفِعلة هذا قسمة الجمع باعتبار آخر اي جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي
يطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس
جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للآخر كقوله تعالى ثلاثة قروء في موضع اقراء واما
جمع القلة افعُل كأكلُب وافعال كأجمال وافعِلة كأرغفة وفِعلة كغِلمة والصحيح
اي جمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث السالم كمسلمات وما عدا جمع القلة
التي ذكرنا جمع الكثرة **قوله** المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما احتاج الى
تعريف المصدر هنا مع ما تقدم تعريف المفعول المطلق لان المراد من المصدر هنا
هو المصدر العامل والنوع بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس
كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم
الحدث شامل لغيره نحو ويح وقوله الجاري على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل له
ليجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلول الفعل
قوله وهو من الثلاثي سماعي اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي يرتقي الى
اثنين وثلاثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل افعال ومن فعّل تفعيل
وتفعلة وتفعال وفعّال نحو كلّم تكليما وبصّر تبصرة وكرّر تكرارا وكذّب كذّابا
كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذّابا ومن افتعل افتعال نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل
انفعال نحو انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعالا ومن تفعّل تفعّلا وتفاعل نحو

تلقى

تلقّى تلقّيا وتلاقى تلاقيا ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل
اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة وفعلالا ومن افعنلل افعنلالا ومن افعالّ
افعيلالا ومن افعوعل افعيعالا ومن افعوّل افعوّالا **قوله** ويعمل عمل فعله ماضيا
او غيره اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي
اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر
اما ماض او حال او مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله
بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكرنا هنا
قوله ولا يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا
ضرب عمرو لكونه في تقدير ان الموصول مع الفعل فكما لا يتقدم ما في حيز صلة
ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة ان المصدرية عليه **قوله** ولا يضمر فيه
اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا
على الواحد لكن لا يجوز اضماره في المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين
في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع
المصدر وجمع الفاعل **قوله** ولا يلزم ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل
المصدر نحو اعجبني ضرب زيدا والا يلزم الاضمار فيه اذا كان مسندا الى المضمر
وقد تبين انه لا يجوز **قوله** ويجوز اضافته الى الفاعل اي ويجوز اضافة المصدر
العامل الى فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس ويضاف قليلا الى المفعول

نحو وما كان الفاعل كقوله كن من دعاء الخير او لم يكن كقوله امن بسم دائم ربع
ومعيق لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لان احتياج الفعل
وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بعد الفيدة للتقليل ويعلم من قوله
ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله منونا او باللام انه اكثر مشابهة للفعل لكونه
نكرة كالفعل **قوله** واعماله باللام قليل اي واعمال المصدر المعرف باللام التعريف
قليل ولعله لعدم تقديره بان مع الفعل لانه لا يدخل اللام على ان مع الفعل
كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بهما وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه
يخال الفرار يراخي الاجل **قوله** فان كان مطلقا اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا
فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربا زيدا لمن رفع السوط وان كان بدلا
من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اي جاز ان
يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب عن الفعل
ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز
ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا **قوله** اسم الفاعل ما اشتق
من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام
الفعل به فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل
وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسم الزمان

والمكان والآلة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان والمكان
والآلة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة
المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث **قوله** وصيغته
لمجرد الثلاثي على فاعل اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل
ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله
وكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر سواء كان ما قبل آخره
مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذكر من تذكر يتذكر الا ما شذ
نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج فهو ملفج واعشب المكان فهو عاشب
واورس فهو وارس وايفع فهو يافع **قوله** ويعمل عمل فعله اي ويعمل اسم
الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة ودلالته
على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كالفعل ودخول لام التأكيد فان ضاربا
مثل يضرب من حيث الزنة ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول اللام
التأكيد عليه لكن هذا العمل اي عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال لان الفعل
الذي يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضي وانما لم يعمل بمعنى الماضي
لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب
وبشرط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على المبتدأ او على ذي الحال او على الموصوف
او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه يتقوى بذلك على العمل

اما في الصور الثلث الاولى فلانه يستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من
شيء محكوم به عليه وهو مذكور واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا
هو بالفعل اولى اعلم انه لو قال وبشرط عدم وصفه بصفة وبعدم تصغيره لكان اولى
لخروجه بالوصف او بالتصغير عن مشابهة الفعل اما وجهه بالوصف فظاهر واما بالتصغير
فلانه وصف في المعنى وامثلة عمله بهذه الشرائط زيد قائم ابوه وجاءني زيد قائما ابوه
ومررت برجل قائم ابوه وما قائم زيد واقائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله
ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى
الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها والمراد بالحال والاستقبال الحال او الاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله ايضا
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الباسط بمعنى الماضي وان كان ماضيا
المراد به حكاية عن الحال **قوله** فان كان للماضي الخ اي ان كان اسم الفاعل بمعنى
الماضي وجبت اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل لانتفاء شرط عمله
مع ذكر مفعوله وانما قال معنى لان هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال والذي
يصححه جواز مررت بزيد ضاربك امس خلافا للكسائي اي وجبت اضافته خلافا
للكسائي فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء بمعنى الماضي او بمعنى الحال او
بمعنى المستقبل وقد عرفت ضعفه ودليل جواز قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وعمل

الموصوف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدا امس وانت تتوقف الجواب عنها
عقيبه **قوله** فان كان له معمول آخر اي فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى
الماضي معمول آخر غير الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر وكذلك ان كان له معمولان
غيره نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء امس وكذلك اذا كان
له سائر الفضلات **قوله** فان دخلت اللام الخ اي فان دخلت اللام على اسم الفاعل
استوى الجميع في مثل قولك مررت بالضارب ابوه زيدا قوله استوى الجميع اي الماضي
والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة
الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه كما عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن
او غدا امس **قوله** وما وضع منه اه اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل
اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل وشرائطه المذكورة وانما عمل مع
زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد
ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او زيد الضراب ابوه عمرا الآن او غدا او امس وامثلة
ما وضع للمبالغة مذكور في الكتاب فيقول له ما وضع مبتدا ومثله خبره **قوله** والمثنى
والمجموع مثله اي والمثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول
الزيدان ضاربان عمرا والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا وتقول الزيدان
هما الضاربان والزيدون هم الضاربون عمرا الآن او غدا او امس وانما جاء

وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو
ضاربين وضاربات وضرّاب وضُرَّب زيدا وانما عملا وان لم يكونا على وزن
الفعل اطرادا لباب المثنى والمجموع **قوله** ويجوز حذف النون مع العمل اي ويجوز حذف
نوني تثنية اسم الفاعل وجمع السالم الموصوفين بلام التعريف مع العمل اي مع نصب ما بعدهما
تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب الحافظوا عورة العشيرة
لا ياتيهم من ورائهم نطف وانما لم يتعرض لحذف النون عند الاضافة لانه معلوم في باب
المثنى والمجموع ويعلم انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير لام التعريف تخفيفا لانه ليس
بصلة **قوله** اسم المفعول ما اشتق الخ اي اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع
عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم مفعول
وشامل لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه
غيره **قوله** وصيغته من الثلاثي الخ اي وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد
على صيغة المفعول غالبا وقد يسمع لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم
فاعله بفتح ما قبل آخره اي بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا كمُدخَل من يدخل
او تقديرا كمختار ومحمر **قوله** وامره في العمل اه اي وامر اسم المفعول في عمله عمل
فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال او
الاستقبال والاعتماد على صاحبه والهمزة او ما وعدم اشتراط كونه بمعنى الحال او الاستقبال
مع الالف واللام ومثله ما مر فمضروب يعمل عمل يُضرب ومُعطى عمل يعمل عمل يُعطى

تقول

تقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الآن او غدا او زيد المضروب
غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة شرائط عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا
لما ذكرناه في اسم الفاعل **قوله** الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به
على معنى الثبوت اي الصفة اسم اشتق من فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى
الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة
مشبهة وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل
المشتق من المتعدي وبقوله لمن قام يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة
وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل من اللازم كقايم وقاعد ونحوهما ولقائل
ان يقول لا نم انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة
الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا آخر وهو قولنا فقط لخرج عنه
اسم التفضيل **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي وصيغة الصفة المشبهة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع نحو في حَسَن حسن وفي
صعب صعب وفي ظريف ظريف **قوله** وتعمل عمل فعلها اي وتعمل الصفة المشبهة
عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لان
المراد من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن لا حد وجه لكن بشرط اعتمادها على صاحبها
او الهمزة او ما كما ذكرناه في اسم الفاعل **قوله** وتقسيم مسائلها الخ اي وتقسيم
مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام

فعلى التقديرين فمعمولها اما مضاف واما مقرون باللام التعريف او مجرد عنهما
فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من التقادير
الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيحصل ثماني عشرة مسئلة حاصلة
من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة والمجرور ستة فالرفع
في المرفوعات الست على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول
وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات الست على الاضافة **قوله** وتفصيلها حسن
وجهه الخ اي وتفصيل مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه برفع وجهه
ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره وحسن وجه برفع الوجه
ونصبه وجره والحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره والحسن الوجه برفع الوجه
ونصبه وجره والحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره **قوله** اثنان منها ممتنعان
اي اثنان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان احديهما الحسن وجهه بجر
وجهه والثانية الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما خفة ولامتناع
اضافة ما فيه اللام الى النكرة **قوله** واختلف في حسن وجهه اي اختلف في
صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها
اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا استلزامها
اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه **قوله** والبواقي ما كان فيه
ضمير الخ اي والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط المسئلتين منها ثلثة اقسام

ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله
حسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب
الوجه وحسن وجها والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجها
وحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران
اما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم الاحسنية فلوجود الزائد على المحتاج اليه
ومسائله حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وجره وثالثها قبيح وهو
لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه وحسن الوجه
برفع الوجه وحسن وجه برفع وجه والحسن وجه برفع **قوله** ومتى رفعت بها فلا ضمير
فيها هذه اشارة الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما
ليس فيه ضمير وتقريرها ان الضمير المذكور في الوجه مثلا يدرك بالحس لكونه بارزا واذا
عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها من الضمير فيها لامتناع وجود فاعلين
لفعل واحد ويجب ان يكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها
وتأنيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير
الموصوف سواء نصبت ما بعدها او جررت لاحتياج الصفة الى الفاعل **قوله**
فتؤنث وتثنى وتجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا
تؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة الى موصوفها فنقول زرت
بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين حسني الوجهين وجاء رجال حسنو الوجوه

مطابقة الضمير العايد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم
يكن فيها ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها
مرفوعا فاما ان يكون مبنيا لموجب بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا فان
كان فيها ضمير واحد وان لم يكن لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا
فلا يخلو من ان يكون مبنيا بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول كان فيها ضميران
وان كان الثاني كان فيها ضمير واحدا **قوله** واسماء الفاعل والمفعول الخ اي اسم الفاعل
الغير المتعدي وكذا اسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جواز
مسائل الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسائل في الصفة
المشبهة انما هو لشبهها باسمي الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى تقول
زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى اخر المسائل
وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم تجز فيهما
هذه المسائل للالتباس الا ترى انهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسائل وقلنا
زيدٌ ضاربٌ اباه وزيد معطٍ اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني لم يعلم انه مفعول ثان لمعطى او مفعول
اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا
زيد ضاربُ ابيه وزيد معطي ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول لضارب او
فاعل له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول لمعطي واقيم مقام الفاعل

او مفعول

او مفعول ثان لها ثم اضيف اليه وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول الغير المتعدية يبقى
كذلك اذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس **قوله** اسم التفضيل الخ اي اسم التفضيل
اسم اشتق من فعل لموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من
المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست
لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست
بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليندرج خير وشر اذ علم
ان الحد المذكور يشمل مثل افضل الشابين وآبل الظاهر بهم لانهما غير مشتقين من فعل
قوله وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالبا **قوله** وشرطه ان يبنى من
ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد
ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف ف
منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوائد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه
كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واجدى
لانه ليس مبنيا من ثلاثي مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان احسن
قوله ليس بلون ولا عيب اي وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون
لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بني
منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالاخر الا ترى انك لو قلت هو احمر لم يعلم
ان المراد ذو حمرة ام زائدة في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى يشكل

بمثل اجهل وافضل سبيلا **قوله** فان قصد غيره اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي
وهو الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الزوايد نحو استخرج والالوان والعيوب
نحو الحمرة والعور توصل الى تفضيله بثلاثي مجرد ولم يكن لون ولا عيب وهو مثل اشد واقبح
واكثر مما كان مناسبا له تقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا واقبح عمى فالفعل
الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب **قوله** وقياسه للفاعل اي وقياس اسم
التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو
رجح المفعول على الفاعل لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل لان في اكثر الامر يستعمل اللازم ولان
المبالغة في الفاعل اتم منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول **قوله** وقد جاء
للمفعول اي فقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل نحو قولهم هو اعذر والوم واشهر واشغل
والاخر وغيرها **قوله** وقد يستعمل على احد ثلثة اي فقد يستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة
اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل و
المفضل عليه فاذا لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد
من اللام ومن عن الاخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل من المفضل عليه
ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر منهم حصى لكون من تبعيضية فكانه قال ولست
بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد
افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير احد من هذه الامور كقوله تعالى

يعلم

يعلم السر واخفى **قوله** فاذا اضيف فله معنيان اي اذا استعمل اسم التفضيل مضافا
كان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادة على من يضاف اليه ويشترط
فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه ودخل فيه لمشاركة المضاف اليه ولهذا الانبيا
افضل من البشر والنبي من الكتاب ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض
لانه داخل فيه من جهة الشركة وغير داخل فيه من جهة التفضيل **قوله** فلا يجوز
يوسف الخ اي فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليه لم يجز ان
يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه يتعذر باضافة
الاخوة الى ضمير العائد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم ويتعذر بانه يشترط
فيه انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا
وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين **قوله** والثاني ان يقصد زيادة مطلقة
اي والمعنى الثاني الذي يقصد به صحة كونه مضافا هو ان يقصد به تفضيل وزيادة
مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون بهذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو
نصيب اشعر اهل جلدته **قوله** فيجوز مسئلة يوسف احسن اخوته اي لاجل ان
يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف
احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه **قوله**
ويجوز في الاول الافراد اي ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع
الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم وهند

افضل القوم الهندان افضل القوم الهندات افضل القوم لكونه مشابها لافعل من حيث
انه ذكر المفضل عليه في الحالين واحد منهما ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا
القوم والزيدون افضلوا القوم وهند فضلى القوم والهندان فضليا القوم والهندات
فضليات القوم لكونه بين الافعل من حيث وجود الاضافة وعدمها في افعل من قوله
واما الثاني آه اي اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص
والموصوف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع
عن المطابقة وهو مشابهتهما لافعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما وامثلتهما ظاهرة
قوله والذي بمن مفرد مذكر اي اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا
لصيرورة من كالجزء منه وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تأنيثه قبل ذكر من
والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث قبل مضي الكلم بتمامه ولا بعده
لعدم جواز الفصل بين الكلم وبين علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه قوله ولا يعمل
في مظهر اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى صفة
لسبب لذلك الشيء مفضلا باعتبار ذلك الشيء مفضلا على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون
هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن
جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه
باعتبار غير الرجل اعني عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر
اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل

ودلالة على التفضيل وانما قال ولم يعمل في مظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط
لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج الى شرط قوله لانه بمعنى حسن اشارة الى علة
عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط المذكور اي انما يعمل ح لانه بمعنى حسن لان معنى
قولك ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو بمعنى قولك ما رأيت رجلا حسن
في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى
حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل ح لرفعوه ولو رفعوا اسم التفضيل في مثال المذكور
وهو احسن لكان خبر مبتدا والكحل مبتدا فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه
باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز قوله ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد
اي ويجوز لك ان تقول فيه بعبارة اخرى من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي
تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد قوله وان قدمت ذكر العين آه
اي وان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معهما
نحو ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رأيت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو مثل
ما انشده سيبويه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم ذكر المفضل عليه
وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من ولا ارى في محل النصب
بانه حال وعامله مررت وكوادي السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى وحين يظلم جملة ظرفية
حال من وادي السباع وواديا منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا ارى وان جعلنا ارى

بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا من واديا او متعلقا بلا ادري واقل صفة
لواديا وركب فاعل اقل واتوه صفة ركب وتائهة تمييز عن اقل واخوف عطف على اقل
وما في قوله الا ما بمعنى من وساريا منصوب بانه حال من ضمير اخوف او تمييز بمعنى سرى فقوله
صفة واقعة موقع المصدر **قوله** الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة
قوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة
يخرج الاسم وينبغي ان يراد بالكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران
بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقوض المذكورة في حد الاسم **قوله** ومن خواصه فقوله ومن
خواصه اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة
باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب الماضي الى الحال او تقليل
الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص
الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل
لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث الساكنة
بالفعل لانه وضعها ليدل على ان فاعل الفعل مؤنث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة
داخلة على الاسم وانما اختص نحو تاء فعلت والمراد به الضمائر المرفوعة البارزة المتصلة
لامتناع ثبوت الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة في الحروف والاسماء اما في الحروف فظاهر
واما في الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الاثنين في المثنى والواوين في الجمع
فلم تتصل في الواحد ايضا اطرادا للباب **قوله** الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي والماضي

فعل

فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب الوضع لئلا
ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت وزوجت وبعت والمراد بالحال ما هو الفعل لئلا
ينتقض بمثل امس ولم يوضع للعلم به **قوله** مبني على الفتح خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر مبتدأ محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه
موقع الاسم وبني على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع الضمير فوع
وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة
اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال
ومع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب الضمة للمجانسة نحو ضربوا **قوله** المضارع ما اشبه
الاسم باحد حروف نأيت قوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله
باحد حروف نأيت يخرج الماضي والباء في بسببه او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تبيين
للجهة التي بها يشبه الاسم بسبب حروف نأيت او معه وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا ومخصصا
اما اشتراك الاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو بهذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب
لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه بالسين او سوف نحو سيضرب وسوف يضرب
قوله فالهمزة للمتكلم تبيين لمعاني حروف نأيت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا
نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق نحن مذكرين
كانا او مؤنثين او احدهما مذكرا والاخر مؤنثا ومجموعا كان او مثنى وقد يستعمل للواحد

للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والثاني المخاطب المذكر ومثناه وجمعه نحو
تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون والثالث المخاطبة المؤنثة ومثناه وجمعه
نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات يوافق لفظ انت وللمؤنث
الغائبة والغائبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء للغائب غير المؤنث والمؤ
نثين وهو المفرد المذكر ومثناه وجمعه وجمع المؤنث الغائبة تقول زيد يضرب الزيدا
يضربان الزيدون يضربون ان ويضربن قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوحة
فيما سواه بيان للحركات بهذه الحروف الاصل فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت الرباعي
وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي
الا ترى انك لو فتحت مثل اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعها حصل الالتباس
ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيدخل في غير الرباعي نحو افتعل وانفعل واستفعل
وغير ذلك **قوله** ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون التأكيد ولا نون
الجمع المؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب
بهذا النوع لمشابهته الاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التأكيد لانه
لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره في نحو هل تضربن ولو اعرب
عليه لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين وهو مستكره وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون
الجمع لان هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند حصول
السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا

لم يتصل

لم يتصل به النون المذكورة ويعرب اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب
من الفعل الا المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل
قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو
لا يعرب غير المضارع اذا لم يتصل النون **قوله** واعرابه رفع ونصب وجزم اي واعراب
الفعل المضارع رفع ونصب وجزم وليس جر لئلا يلزم مزية الفرع الفعل على اصله الاسم
قوله فالصحيح المجرد من ضمير بارز مرفوع بيان لتفصيل اصناف اعراب المضارع فانها
تختلف في الاعراب ليعطي لكل صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد من الضمير البارز
المرفوع الذي هو للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا والمخاطب المؤنث اعرابه بالضمة
حال الرفع وبالفتح حال النصب وبالسكون حال الجزم نحو هو يضرب ولن تضرب
ولم تضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في آخره الف ولا واو ولا ياء
قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع
لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حال الجزم والنصب وهو
في خمسة امثلة وهي هما يضربان وانتما تضربان وهم يضربون وانتم تضربون
وانت تضربين ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولم تضربوا ولم تضربي وانما
جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما سقط النون
حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما سقط الحركة حال الجزم فكذلك النون
وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب

الجزم كالصحاء بتبع النصب الجزم في الافعال **قوله** والمعتل بالواو والياء الخ
اي واعراب المعتل الآخر بالواو والياء نحو يغزو ويرمي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقال
الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب نحو لن يغزو ولن يرمي ولن يغزو
ولن يرمي لخفة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يرم لانه اذا لم يجد الجازم
الحركة حذف الحرف **قوله** والمعتل بالالف الخ اي اعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة
حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة
وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان الحركة **قوله** ويرتفع اذا تجرد عن الناصب الخ اشارة
الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب الفعل المضارع وجازمه
نحو يقوم زيد **قوله** وينتصب بان ولن وكي واذن الخ اشارة الى نواصب الفعل المضارع
وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة فلما فرغ عن
عدها قال فان نحو اريد ان تحسن اي وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر وان في
المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة
من المثقلة لوجوب ذكر سوف والسين او قد او حرف النفي مع ان المخففة ولاختصاص
المخففة بالافعال الداخلة على المبتدأ والخبر الا ان النصب في المثال الاول بالفتحة لفظا
وفي المثال الثاني بحذف النون **قوله** والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة
وليست هذه اي ان التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هي ان المخففة من المثقلة
وليست ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة

للرجاء

للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان
ما بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من
المثقلة المضارع لابد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او مع حرف النفي وهذا
او رد منا بين ليكون لها لعوض من المحذوف للتخفيف وللفرق بين ان الناصبة والمخففة
قوله والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة
على الظن ففيها الوجهان جاز ان تكون ناصبة وجاز ان تكون مخففة من المثقلة نحو
ظننت ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن **قوله** ولن نحو
لن ابرح اي مثال لن الناصبة قولك لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال وهذا
لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو اكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها لتأبيد
قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي اذا انما تنصب الفعل المضارع
بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها
معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها
والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال
كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن
احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع **قوله** واذا وقعت بعد الفاء والواو فالوجهان
اي اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك او نحو

كقولك سرت وادخل لا يكون جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب
لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير
معتمد على ما قبلها **قوله** وكى ابى ذرّ ومثاله كى اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى
يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب لدخول الجنة وهى ناصبة للفعل بنفسها عند الكوفيين وهو اختيار المحقق والنصب بعدها باضمار ان كى هو مذهب
البصريين لدخول اللام عليها كقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج **قوله** وحتى اذا كان
مستقبلا اى تنصب ما بعد حتى باضمار ان بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى
ادخل البلد بالنصب اذ الوقت هو الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك السير مع
غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كى اى للسببية وهو غالب نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة بمعنى كى ادخل الجنة وقد تكون بمعنى الى اى بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى
تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما اضمر ان
بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر على الفعل فاضمر ان ليكون في تقدير الاسم
فحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كى وما بعدها مستقبل
تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون بمعنى كى وبمعنى الى وما بعدها غير مستقبل تحقيقا
بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل تحقيقا **قوله**
فان اردت الحال تحقيقا او حكاية اى فان قصد كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة

الى ماقبلها

الى ما قبلها وذلك بارادتك الحال تحقيقا كقولك سرت اليوم حتى ادخل البلد وانت
تخبر عن السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت
سرت وقصدت الاخبار اليوم ودخلت امس عن تلك الحال كانت حرف ابتداء فيرفع ما
بعدها وانما لم ينصب بكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر وانما لم يجز ان يكون حرف جر
لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدال
على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال **قوله** وتجب السببية اى اذا كانت
حرف ابتداء وجب ان تكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي
بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها
كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه والمرض هو سبب عدم الرجاء **قوله** ومن ثم
الخ اى ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتداء حين امتنع ان يقال كان سيرى حتى ادخلها
بالرفع في كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق
لها بما قبلها فبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفظا ومعنى ومن اجل ان
ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها امتنع ايضا ان يقال أسرت حتى تدخلها
بالرفع لانه ح يكون ما بعدها خبرا استئنافا مقطوعا بوقوعه لا تعلق له بما قبلها
وليس ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه بوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب مع الشك بوقوع السبب وهو محال **قوله** وجاز في كان سيرى اى اذا كان كان
تامة جاز ان يقال كان سيرى حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال

خبرها

وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عايد الى الرفع اي وجاز
الرفع في كان سيري **قوله** وايهم سار اي اذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل
نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع السبب مع الشك
في وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لا السائر المعين وهنا لم يقع الشك في السير
وانما وقع في تعيين السائر **قوله** ولام كي اي ومثال لام كي اسلمت لادخل الجنة
والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت لام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها
لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر على الفعل فوجب ان يكون ما بعدها في تقدير
الاسم **قوله** ولام الجحود اي لام الجحود الذي ينصب الفعل بعدها بتقدير ان هي
لام زائدة لتاكيد النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم و
الفرق بين هذه اللام وبين لام كي ان لام كي للتعليل بخلاف هذه ويلزم
اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب تقدير ان بعدها
لما ذكرنا في لام كي **قوله** والفاء بشرطين الخ اي وتنصب ما بعد الفاء باضمار ان
بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع
الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون ما قبلها احد الامور المذكورة في
الكتاب لان ما قبلها لا يسبب لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا
لم يجز في الموجب الا في الضرورة كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق با لحجاز
فاستريحا فاراد به ان الحق به فاستريح مثال الامر زرني فاكرمك ومثال

النهي

النهي لا تشتمني فاضربك ومثال النفي كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام
كقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني كقوله تعالى يا ليتني كنت
معهم فافوز فوزا عظيما ومثال العرض الا تنزل بنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن
منك زيارة فاكرام مني وتقدير الثاني لا يكن شتمك فضرب مني وتقدير الثا لث
لا يكون قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير
الخامس ليت لي كونا معهم فوزا عظيما وتقدير السادس اليس منك زيارة فاكرا م
مني وانما كان تقديرها كذلك لانه لما قصد ان الاول سبب للثاني وجب
اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو
للعطف فوجب ان يجعل ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل
واذا تقرر ذلك فنقول ائتني فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك
اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك لم يكن الجزءان بمنزلة الشرط والجزاء
على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى **قوله** والواو بشرطين الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اي ينصب بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية
والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط
الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء وان الحكم كان الحكم فيها لان الواو
للعطف كالفاء فاضمر ان بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير
المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا افقدنك وتجفوني كان المراد

نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام هل تؤتيني واكرمك كان المسؤول عنه اجتماع
الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي قول الشاعر لا تنه عن خلق وتأتي
مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهي عنه ههنا هو النهي عن الشيء مع طلب مثله ومثال
الامر زرني واكرمك فالمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليت
لي مالا وانفق فالمتمنى هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب
خيرا فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها و
تقدير الاول لا يكون مني خدمة وجفاء منك وتقدير الثاني هل حصول اعانة
لي منك واكرام لك مني وتقدير الثالث لا يكن منك نهي عن خلق واتيان
بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي واكرام لك مني وتقدير الخامس ليت
لي حصول مال وانفاق مني وتقدير السادس الا يكون منك نزول واصابة خير
مني **قوله** واو بمعنى الى ان الخ اي ينصب الفعل بعد او باضمار ان لانه بمعنى
الى او حتى او الا وانما كان يلزم تقدير ان بعد ما حتى يكون الفعل معها في
تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء بالاسماء تقول لالزمنك او تعطيني حقي اي الى
ان تعطيني حقي هذا ما ذكره المحقق في الشرح والذي ذكره غيره ان او حرف العطف
كالواو الا انها للشك والواو للجمع وانما احتيج بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل
في حكم الاول بل المراد ان المقصد في اللزوم لاجل الاعطاء وما قدر في تقدير المصدر
فقدر قبل او وكذلك ليكون عطف الكلام على الكلام فيكون تقديره ليكن مني لزوم

او اعطاء

او اعطاء منك وهو في قوة قولنا لالزمنك الى ان تعطيني او الا ان تعطيني
حقي **قوله** والعاطفة اي تنصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير
ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقوله ولبس
عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف **قوله** ويجوز اظهار ان
مع لام كي والعاطفة اي ويجوز اظهار ان مع لام كي ومع الحروف العاطفة
على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود ولم يفعل بالعكس لكون
لام الجحود زائدة ولام كي غير زائدة واما الحروف العاطفة فلكراهة عطف الفعل
على الاسم ظاهرا **قوله** ويجب مع لا في اللام اي ويجب اظهار ان
مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان واعلم انه يمتنع اظهار ان
مع غير لام كي والعاطفة لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اخصر فالتزموا
حذفها فهذه الحروف التي تنصب بعدها ان على ثلاثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده
وقسم يجب وقسم يجوز **قوله** وينجزم بلم ولما الخ اي وينجزم الفعل المضارع بهذه
الكلمات وهي اشارة الى جوازم الفعل وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد والثاني
جوازم فعلين فالاول اربعة وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي **قوله** وكلم
المجازاة عطف على لم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جوازم
الفعلين وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم متضمن معنى ان للايجاز
والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث

واذ ليمنعها عن الاضافة المانعة من الانجزام لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه
موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما ذكر اعني ما هو
اينما في المكان ومتى في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله الا
نصرف بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاق وكقوله متى ما تلقني فردين
ترجف روانف اليتيك وتستطارا وكقوله متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد
خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما وهو اني كقوله فاصبحت انى تأتها
تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر ومن الظروف ما ومن ومهما واي
والامثلة قوله ادى العم الكنز ناقصا كل ليلة وما ينقص الايام والدهر ينفد
ومن يكرمني اكرمه قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى مهما تأتنا
نية به من اية لتسحرنا بها الاية والاصل في مهما على وجهين احدهما ما على ان ما
زائدة للتوكيد له ما ثم ابدل من الالف الهاء لتحسين اللفظ والثاني ان تكون
مه واقعا قبل ما فكان قائلا قال اني افعل ما لا تقدر عليه فقال المخاطب مه
ما تفعل افعل ثم اجريا مجرى كلمة واحدة وتجزم به لا يجزم بها وانما لم تتضمن هذه الاسماء
معنى لو مع انها حروف الشرط ايضا لان اصل حروف الشرط ان يكون للاستقبال ولو ليس
له كذلك بل للمضي قوله واما مع كيف واذا فشاذ اي الجزم بكيفما واذا شاذ لانه
المعنى في كيف لانه من المستحيل ان يكون على اي حال لو علمها وللمنافاة بين
اذا وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في

ضرورة الشعر كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي في
يجوز الجزم بكيف مع ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله لم اي وينجزم
الفعل بان مقدرة وقد يجيء بيانه قوله فلم تقلب المضارع ماضيا اي آخره لما فرغ
عن تعداد الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال لم تقلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه
ولما مثلها اي ولما مثل لم في قلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه قوله وتختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اي وتختص
لما بالاستغراق في نفي الفعل في الزمان الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي
قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت
الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفي من الماضي الى وقت
الاخبار لانه زيد ما ومعناه بزيادة ما وتختص ايضا لما بجواز حذف فعلها نحو ندم زيد ولما
ينفع لان اصله لم زيدت عليه ما فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا
كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم وقد علم
انه قد ينفصل بين لم والفعل حملا على الجار في ضرورة الشعر كقوله فاضحت مغانيها
قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ولما اشترك بين كونه اسما
وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو
مخصوص بالمضارع قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اي ولام الامر اللام
يطلب بها الفعل فان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمه مطلقا وان كان مبنيا للفاعل

لزمته مسندا الى المتكلم والغايب واما في غيرهما فنادر كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
قوله ولا في النهي ضد لها اي لا التي للنهي ضد لام الامر فهو الذي يطلب به ترك
الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطبا كان او غايبا
او متكلما قوله وكلم المجازاة يدخل على الفعلين اعلم ان كلم المجازاة وهي المذكورة
من قبل تدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب للثاني فالاول سبب والثاني
مسبب ويسمى الاول منهما شرطا والثاني جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو السبب في العقل
لئلا يشكل بمثل ان وجد النهار طلعت الشمس مع ان الثاني سبب للاول في الخارج
لان حصول الاول في العقل بسبب حصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان
كانا مضارعين نحو ان تكرمني اكرمك فالجزم لكل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما
معربا والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب
ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار بقوله اليه
فان كانا مضارعين الى قوله فالجزم اي فالجزم واجب وان كان الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم
اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلانه لا يعمل
في الجزاء الذي هو ابعد منه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم ومثال
الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي
ولا حرم واشار اليه بقوله وان كان الثاني اي فان كان الجزاء مضارعا

الاولى

الاولى ضعيفة لان الثاني معرب والجازم موجود وان كانا ماضيين نحو ان قمت
قمت فلا جزم في كل واحد منهما لفظا لكونهما مبنيين قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
او معنى الخ اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي
يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب والضابطة فيه انه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء
معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم
تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب
الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اي
اذا كان الجزاء ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب
ولم يقترن به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط
فيه وهو جعله كالاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان المراد
منه الماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا
بلا فالوجهان اي وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء
من حيث انه جعل خبر مبتدأ محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اي فهو
يقوم وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر مبتدأ بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف
اولى من الحذف نحو ان قمت يقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا

جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ان
جعل لا لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العاملين على معمول
واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه لكونه للاستقبال
وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما ولن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط
فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي بلن هو الاستقبال او
الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى
ولم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه
سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى فان مت فهم الخالدون او امرا كقوله تعالى ان
كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا تر
جعوهن الى الكفار او انشاء كقولك ان تكرمني فهل ترحمني او دعاء كقولك
ان اكرمتني فرحمك الله وان كان ماضيا محققا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا
بما او لن كما مر الى غير ذلك **قوله** ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم تجيء
موضع الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة
الاسمية الا نادرا **قوله** وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصد السببية
اي يجزم الفعل المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام

والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم
تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك
اي ان تعرفني بيتك ازرك وليت لي عندنا تحدثنا اي ان كان عندنا تحدثنا والا تنزل
تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجميع ان وقوع الاول سبب لوقوع الثاني
لان الاشياء الخمسة المذكورة تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في
ضمن هذه الخمسة سبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب وهذا الجزم في
النفي اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر تحقيقا او قوة ليدخل فيه نحو حسبك ينم
الناس فان حسبك بمنزلة اكفف كانه قال اكفف ينم الناس **قوله** وامتنع
لا تكفر تدخل النار لان الشرط يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر
تدخل النار وهو محال خلافا للكسائي فانه جوزه اعتمادا منه على وضوح المعنى
قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
هذا التعريف للامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف لمطلق الامر ليخرج امر الغائب
وامر المخاطب المبني للمفعول اذ قوله صيغة يطلب بها شامل لغيره من امر الغائب وامر
المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغائب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب
انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج
مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل اما تضرب زيد الا انه ليس
بحذف حرف المضارعة **قوله** وحكم آخره حكم المجزوم اي وحكم آخر هذا الامر حكم

المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو والياء والالف كما تقول
لم تغز ولم ترم ولم تخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول لم تغزوا
ولم ترميا ولم تخشيا انما كان حكمه حكم آخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث
ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم آخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه
مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهة الاسم باحد وجوه ثلاثة **قوله** فان كان
بعده ساكن اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف
حرف المضارعة ان كان بعد حرف المضارعة متحرك اسكن آخره وجعل باقيه امرا تقول
في تعد عد وتضارب ضارب والهاء في قوله بعده عائد الى حرف المضارعة ولم
يذكر المعنى بهذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زدت
عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن
ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب
او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس الا ترى انك لو قلت
من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول وبمضارع الرباعي
للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة التبس بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بضم
الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم أعلم بفتح الهمزة
التبس بالماضي الرباعي ولما فرغ عن كيفية بناء الامر الثلاثي اورد امثلة وهي
اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مضموم والثاني مثال

بان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث مثال ان يكون بعد الحرف الساكن
مفتوح وان كان بعده ساكن وهو الرباعي زدت الهمزة المحذوفة من المضارع
الرباعي لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين
وتكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما
حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو أأكرم وحذفت
في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم اطرادا للباب **قوله** فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف
فاعله اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واسند الى ما يقوم مقامه واقيم
مقامه للاختصار او للابهام او للجهل بالفاعل وغيره والغرض من ذكره بيان
كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره للتمييز بين بناء الفاعل
وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم اوله لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في أعلم
ولا على كسر ما قبل آخره لانه لم يتميز في مثل علم بهذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة
الوصل ولا تاء اما اذا كان في اوله همزة وصل فضم الحرف الثالث مع ضم الهمزة
لدفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج بضم
الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر عند
سقوط ضم الهمزة في الدرج في نحو قولك الا انطلق الا اقتدر الا استخرج واما
اذا كان في اوله التاء نحو باب تفعل وتفاعل بضم التاء مع ضم الحرف الثاني تقول في تعلم
وتجاهل تُعُلِّم وتُجُوهِل بضم التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس تعلم بمضارع علم وتجا

بمضارع جاهل والثاني في قوله والثاني مع انه عطف على الثالث وقوله خوف
اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع
اعلم ان في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات احدها
قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع واصلهما قول وبيع نقلت حركة الواو
والياء الى ما قبلهما بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل
وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ
به ولا يدركه الا البصير وهو الفصيح ليؤذن بان اصل ما قبلها الضم واشار اليه بقوله
وجاء الاشمام والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل
ووجهه انه حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا
لضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو
اعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على اطلاقه ليس بجيد لان نحو عور وصيد
ليس كذلك بل الصواب ان يقول معتل العين المقلوبة الفا قوله ومثل باب اختير وانقيد
دون استخير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من الثلاثي
بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير وانقيد في انه يجوز فيه ثلاث لغات دون باب استخير
واقيم اما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختير وانقود وان نحو ونقود مثل
بيع وقول في وقوع الضمة اولا على الفاء ثم وقوع الكسرة بعدها على الواو والياء
فجاز فيه ما جاز في بيع وقيل واما الثاني فلان اصل استخير واقيم استخير واقوم

وهما ليسا مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء
والواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في مثل قيل وبيع قوله وان كان مضارعا ضم
اوله وفتح ما قبل آخره اي وان كان الفعل الذي يراد ان يبنى منه ما لم يسم
فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على
احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لم يفد في مثل يعلم وعلى الضم في مثل
يخرج تقول في يضرب يضرب قوله ومعتل العين تنقلب الفا اي ان كان المضارع
الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين تنقلب عينه الفا واوا كان او ياء
تقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة الواو
والياء الى ما قبلهما فكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفا
فصار يباع ويقال قوله المتعدي وغير المتعدي الخ الفعل اما متعد واما غير
متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب
فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب والثاني غير المتعدي نحو قعد
فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به قعود القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد
ثلثة اشياء وهي الهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت زيدا
او حرف الجر نحو ذهبت بزيد قوله والمتعدي يكون الى واحد واثنين اي المتعدي
يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين لاقتضاء معناه اياهما
وهو على ضربين احدهما ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول

ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة
والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما
كعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ ونبأ
واخبر وخبر وحدث الا ان اعلم واري تعديتهما الى ثلثة مفاعيل بالاصالة وبلا خلاف
فان علم متعد الى مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة تعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة
للنقل معنى يزيد به مفعولا فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه صيرت
زيدا ذا علم بان عمرا جاهل وكذلك اري واما البواقي فتعديته بنفسها الى واحد
والى آخر بواسطة حرف الجر نحو انبأتك عن زيد وقد يحذف حرف الجر لكنها لما
كان فيها معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها الى ثلثة مفاعيل **قوله** وهذه
مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها
كمفعول اعطيت بمعنى انه يجوز ان تذكره وحده من غير ذكر المفعولين الاخيرين
ويجوز ان تذكره مع ذكر المفعولين الاخيرين كما انه يجوز ان تذكر المفعول الاول
لاعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان تذكره مع ذكر الثاني **قوله** والثاني
والثالث كمفعولي علمت اي حكم مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث
كحكم مفعولي علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا يقتصر
على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني
والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس

واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت عمرا خير الناس من غير ذكر
المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير
الناس من غير ذكر الثاني **قوله** افعال القلوب ظننت وحسبت الى آخره اعلم ان
افعال القلوب ما ذكره وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدأ والخبر لبيان ما تكون
تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلثة الاولى للظن والثلثة
الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا
كان زيد قائم عبارة عن علم قلت علمت زيدا قائما وان كان عبارة
عن ظن قلت ظننت زيدا قائما وتنصب الجزئين اي المبتدأ والخبر معا الا عند
موانع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا تحتاج في
صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية **قوله**
ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما الخصائص جمع خصيصة وهي ما تختص
بالشيء ولا يشاركه فيه غير ذلك الشيء ومن خصائص افعال القلوب انه لا يقتصر
على احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكر اصلا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي
الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر
فكما انه لا بد للمبتدأ من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين من الآخر وليس
اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدأ والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد
من المبتدأ والخبر لما علم على انه حذف احد المفعولين مفعولي باب حسبت واقع

في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
من قرأ بالياء المثناة اي ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم من فضله البخل هو
خيرا لهم **قوله** ومنها جواز الالغاء الخ اي ومن خصائص هذه الافعال الغاؤها
اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما
نحو زيد قائم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاما بكونهما مبتدأ وخبرا على تقدير الغائها
مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر واعلم ان تقدم معمول احد مفعوليها عليها كتقدم
احد مفعوليها عليها في جواز الالغاء نحو متى ظن زيد منطلق لان تقدم معمول المفعول
كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تأخر او توسط لعدم استقلال
مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل العارض وهو التوسط والتأخر
مع جواز العمل ويعلم من قوله جاز الالغاء جواز العمل اذا تأخرت او توسطت
ويعلم من قوله اذا توسطت او تأخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان
يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تأخرت وهذه الافعال تكون
في معنى الظروف حيث تقول زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني **قوله** ومنها انها تعلق
قبل الاستفهام والنفي واللام اي ومن خصائص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال
العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء نحو
علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد في الدار قائم لاقتضاء
كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام لو علمت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام

لكن

لكن الجزئين الذين هما في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم
وقع عليهما بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ من حيث اللفظ دون الاستفهام والنفي ولام
الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما بعينه عندك
لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالتعيين وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام
ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد
الاستفهام لم تعلق نحو ايهم علمت زيدا **قوله** ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشيء واحد اي ومن خصائص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في ساير
الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في ساير الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو
جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت
فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي ولا يدفع حركة المتكلم هذا
الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه
الحركة بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات
والقلوب من العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه
اكثر من صفات غيره فاذا لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو
الالتباس اعلم ان افعال القلوب وغيرها سيان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها
ضمير يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون

فاعل ظن وضرب خميرا عابدا اى زيدا لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا
لم يجز غلام هند ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند قوله وبعضها متعد
الخ متعدى به الى واحد اى وبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى به الى اكثر من مفعول
واحد ومن قوله كتمتم وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى
ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ووجدت من وجدان الضالة
بمعنى الاصابة نحو وجدت ناقتي اي اصبتها ورأيت من رؤية البصر نحو رأيت زيدا
اي ابصرته قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي الافعال
الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان
جعل زيدا على صفة كونه عالما في الزمان الماضي ولقائل ان يقول ان سائر الافعال
تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه
ان المراد به انه يقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد
قائما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب
في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال من حيث
انها لا تدل على الحدث ومن حيث انها لا يتم بمرفوعها قوله وهي كان وصار الخ
اي هذه الافعال كان وصار واصبح الى قوله وليس قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك
اي وقد جاء جاء بمعنى تقرير الفاعل على صفة في نحو قوله ما جاءت حاجتك فان ما
اصله ان يكون للنفي وح كان جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت

تحتاجا

تحتاجا الى شيء كالمزادة مثلا ولم يحصل ذلك الشيء بل حصل شيء آخر دون حاجتك
كالكيل مثلا فيقال لك ما جاءت حاجتك اي ما جاءت هذه على قدر حاجتك
واحترز ان يكون للاستفهام وح كان معناه اي شيء جاءت حاجتك واسمه ضمير يعود
الى ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة في المعنى عن الحاجة وقيل ان هذه الكلمة
اول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس حين اتاهم من قبل علي رضي الله عنه
يستدعي منهم الرجوع الى الحق قوله وقعدت كانها حربة اي وقد جاء قعد بمعنى
تقرير الشيء على صفة اي بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت
كانها حربة اي صارت شفرته والظاهر انه مخصوص بهذه الجملة ولم يعرف في غيره فلا يقال
قعد زيد كاتبا بمعنى صار زيد كاتبا قوله وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر
حكم معناها اي هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدأ والخبر لاعطائها
اسناد الخبر الى المبتدأ حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية
فيكون معناه لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناها واعلم انى لم اعرف
فائدة الحكم في قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعني المبتدأ بانه اسمها وتنصب الجزء
الثاني اعني الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قائما فكان افاد
معناه وهو الزمان الماضي في زيد قائم وهكذا في الكل قوله وكان تكون ناقصة
الخ اى كان تجيء على ثلثة انواع احدها ناقصة وهي تثبت احديها لتقرير المبتدأ
على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء كان دائما نحو كان الله قادرا او منقطعا

نحو كان زيد غنياً واشار اليه بقوله بثبوت خبرها ماضياً دائماً او منقطعاً وثانيها
ان تكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا
بيوضها اي صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها و
ثالثها ان تكون فيها ضمير الشان وح تقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا مت
كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر
كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان تكون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة
ثلث لامتناع كون قسم الشيء قسيمة له والجواب انه خصص الاول بالناقصة مع ان
الاخرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام واني خصص الاول بالناقصة
دون الاخيرين لوجود حكم خبر الناقصة للاخيرين دون الاول والثاني ان تكون
تامة واشار اليه بقوله وتكون تامة وهو عطف على قوله تكون ناقصة والتامة فعل
حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت يرتفع ما بعدها بالفاعلية كما يرتفع ما بعد الفعل الحقيقي
كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن والثالث ان تكون زائدة واشار اليها
بقوله وزائدة اي وتكون زائدة فهي قسمان احدهما ان يكون زائدة في اللفظ
دون المعنى نحو زيد كان قائم لافادتها الزمان الماضي والغائها في اللفظ ولا جود
تاجر باح وثانيهما ان تكون زائدة في اللفظ والمعنى كقوله كيف نكلم من كان في
المهد صبياً وانما دخلت تحسيناً للكلام وتاكيداً له ونصب صبياً على الحال وانما ذكر
بهذين القسمين وان لم يكن ناقصة فرقا لكونها موافقة للناقصة في اللفظ قوله

وصار

وصار للانتقال اي صار للانتقال من شيء الى شيء اما باعتبار العوارض نحو
صار زيد غنياً وصار زيد الى عمرو واما باعتبار الحقائق نحو صار الماء هواء قوله
واصبح وامسى واضحى الى آخرها اعلم ان هذه الافعال الثلثة تجي ثلثة معان
احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى
نحو اصبح زيد عالماً واضحى زيد اميراً وامسى زيد عارفا وثانيها ان تكون بمعنى صار
نحو اصبح زيد غنياً اي صار وليس المراد انه صار في الصبح على هذه الصفة و
ثالثها ان تكون تامة وهي ح تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد
اذا دخل في الصباح قوله وظل وبات الخ اعلم ان ظل وبات يجيئان لمعنيين
احدهما لاقتران مضمون الجملة باوقاتهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار
وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل نحو ظل زيد معلماً وبات زيد مكرراً
والثاني بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسوداً فانه لا يختص زماناً دون زمان
قوله وما زال وما برح وما فتئ وما انفك الخ اعلم ان هذه الافعال الاربعة
لدلالة استمرار خبرها لاسمها مذ قبله اي في زمان يمكن قبوله في العادة نحو ما زال
زيد اميراً اي مذ كان قابلا للامارة لا في حال كونه طفلاً ففاعل قبل في قوله قبله
ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفي اي ويلزم
هذه الافعال حرف النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه الافعال ح
بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات فتكون هذه الافعال للنفي

ودخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما لكن لم
يجز ان يقال كان زيد الا عالما لما مر قوله وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها اي ما دام لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام
زيد جالسا اي اجلس دوام جلوس زيد يعني زمان جلوسه فتقديره بحذف المضاف ومن
اجل ان معناه كذا احتاج الى الكلام لانه ظرف والظرف يحتاج الى الكلام لانه فضلة
والفضلة لا تجيء الا بعد المسند والمسند اليه قوله وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي ليس
لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند الاكثر كما في استعمال العرب كذلك تقول ليس زيد قائما
الآن ولا تقول غدا وقيل ليس لنفيه مطلقا اي حالا كان او غيره عند بعضهم قال
الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم
يوم القيمة وهو نفي المستقبل ويمكن ان يجاب عن الآية بانه تعالى لما اخبر ان العذاب
يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت وتحقق في الحال لتحقق وجود ما اخبر الله
به ولكن لهذه الآية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والحمل خلافه وجوابه
ان هي لغة الظاهر كما في استعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها اعلم ان
تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق لقوتها واما تقديم اخبارها
على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وفي تقديمها عليها اي هذه الافعال
في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من كان الى راح
على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا صريحة والمانع من التقديم منتف

والثاني

والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما وهو على ضربين احدهما ان يكون
ما نافية والثاني ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز
تقديم اخبارها على انفسها واما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي
على النفي واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولم
يخالف في امتناع تقديم اخبار هذا القسم عليه الا ابن كيسان واتباعه في تجويز
ما دام ووجه قوله ان ما النافية لما دخلت الافعال الدالة على النفي صارت للاثبات ت
بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال على نفسها
واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز الى قوله في تجويز ما دام والقسم الثالث مختلف
فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي وامتناع تقديم
معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول
الفعل على نفسه واجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا
وانما يمتنع ان لو كان حرفا واما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويرد عليه قوله تعالى الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم يأتيهم معمول لمصروفا الذي
هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع
وقوع المعمول الا من حيث يجوز وقوع العامل فيه ولقائل ان يقول كان من الواجب
على المص ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب
عنه بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان طائفة كثيرة منهم

مع المعتبرين على امتناع تقديم خبره على نفسه **قوله** افعال المقاربة الخ اعلم ان هذه
الافعال من اخوات كان لكونها لتقرير الفاعل على صفة الا انه افرد بالذكر لاختصاص
خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها
بانها افعال وضعت لدلالة على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه **قوله**
فالاول عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه
المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والامر والنهي حملا على لعل لتضمنهما معنى الانشاء فانه
لعل لكون كل واحد منهما لطمع الحصول والاشفاق وهذا الاشتراك في المعنى كاف لانجرار
عسى زيد ان يطر **قوله** ونحو عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد اشارة
الى انه يجوز فيها لغتان احديهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون
منصوبها الفعل المضارع مع ان تقديرا للمصدر في الترجي وتوقيته له مع ان اصله
ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله
عسى الغوير ابؤسا وهي جمع البؤس او البأس اي الشدة والاشارة الى هذه
اللغة بقوله ونحو عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم في محل النصب بانه
خبره اي عسى زيد القيام اي ذا القيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية
ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الكلام على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم على المفعول الثاني وهذا
كما يقال في بحث انه متى كان مفعوله الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع

لم يتغير وتعدي الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا والاشارة اليه بقوله عسى ان
يخرج زيد اعلم انه يحتمل هاهنا شيئان احدهما ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يقوم
ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى
ويلزم من هذا التجويز تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان
والزيدون وعسى ان تقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان
وان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله تع عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي وهو مع
جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى
ان يقوم جاز ان لا يضمر في عسى وان يضمر استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم الراجع
الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتدأ ما بعده خبره تقول على الوجه الاول الزيدان عسى
ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما
والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الثاني الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا
ان يقوموا وهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان
يقمن **قوله** وقد يحذف ان اي وقد يحذف ان من الفعل المضارع في اللغة الاولى
تشبيها بلعل كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ودون اللغة
الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا **قوله** والثاني كاد اي والقسم الثاني وهو الذي
وضع لمقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجائه وهو خبر محض فلذلك يتصرف وفاعله

محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من الحال من غير ان يدل
دلالة على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد يدخل ان على خبره تشبيها
بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله واذا دخل النفي على كاد فهو كا
الافعال على الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال
المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت للنفي لان من شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل
عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح للاختلاف فيه كما صرح به بعد ذلك
قوله وقيل يكون للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات
ماضيا كان او مضارعا اما اذا كان ماضيا فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد
ذبحوا فان الذبح يدل على قربهم من الفعل فما كادوا يدل على الاثبات واما اذا
كان مضارعا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح فوجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكد
رسيس الهوى الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطئتهم
وجه واذا فهموا منه الاثبات كان للاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان
ذبحهم في ثاني الحال دليل على الاثبات وهو مغاير لعدم الذبح في اول الحال لاختلاف
الوقتين بدليل تعنتهم في قوله تعالى أتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا
ما هي وغير ذلك واعلم ان العرب في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر فهموا منه الاثبات
فانه فهم منه انه سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حملهم على الحكم بانه للاثبات

وعن الثاني لا نسلم ان فهمهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون
مذهب من خطأه مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يحمل على اللفظ
بل يحمل على ان مراده ان الهجر اذا غير الحكم المحبين لم يقارب حبي التغيير وهو ابلغ من
نفي نفس التغيير قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال
بعضهم ان كاد اذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال اي يكون للنفي كقول
ذي الرمة اذا غير النأي المحبين الى آخر البيت قوله والثالث طفق وجعل وكرب واخذ
الخ اي والثالث وهو الذي لدنو الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ
وانشأ فانه يخالف بعضه لانتفاء معنى الانشاء ولكن لحصول الشروع فيه لكن
الاربعة الاولى تستعمل استعمال كاد لقرب معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل
وجعل زيد يقول قال الشاعر وطفقا يخصفان عليهما وانشأ تستعمل استعمال عسى
تارة على التفعيل نحو انشأ زيد ان يخرج وانشأ ان يخرج زيد وتارة استعمال
كاد نحو انشأ زيد يخرج قوله فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما ما افعله
وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء
والتعجب انفعال النفس عند ادراك ما خفي سببه منك وخرج عن نظائره قوله وله صيغتان اي
وللتعجب صيغتان احدهما ما افعله والثانية افعل به وهي غير متصرفة يعني انه لا يكون منها
فعل مضارع ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونها مثالا لكونها للانشاء الذي اصله

ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد **قوله** ولا يبنيان الا مما
يبنى منه افعل التفضيل اي فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون
كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل
في تعجب ما يمتنع بناء فعل التعجب منه بمثل ما يتوصل به الى اسم التفضيل وهو مثل اشد تقول ما اشد
استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره
قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي ولا يتصرف في صيغتي التعجب
بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء الموجبة لعدم التصرف فلا يقال ما
زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ومعموله على الكلام وقال
ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف وهو اليوم بين ما احسن ومعموله على ما ذكرناه واجاز
المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق [illegible] ع
في الظروف بما لم يتسع في غيرها **قوله** وما ابتداء نكرة عند سيبويه الخ اشارة
الى بيان اعراب ما افعله فما مبتداء نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء
احسن زيدا والجملة التي بعدها بمعنى الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه
خبره وما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها فهي مع الصلة في محل الرفع
بانه مبتداء خبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء احسن زيدا وهذه التقديرات
باعتبار الاصل لانها بمعنا الان **قوله** وبه فاعل عند سيبويه الخ اشارة الى بيان اعراب
افعل به عند سيبويه اي به في افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة كما في قوله تعالى

ولكن

ولكن بالله الا انها لازمة ههنا ليدل على الانشاء واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى
صار زيد ذا فعل كاغد البعير اذا صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة فغير عن لفظ الخبر
الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى للامر ههنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين
قولنا احسن بزيد واذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده
فاعل له ولهذا لزم صورة واحدة **قوله** ومفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل وهو
اشارة الى اعرابه عند الاخفش اي وبه مفعول به عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان بعد
ما افعل فعلى هذا يكون افعل امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك
الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم
اي انه امر لكل واحد من مخاطبين بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن وهذا اصله
ثم اجري مجرى الامثال فلم يتغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال
احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة في احسن
بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة الباء متعديا واما للزيادة للتاكيد مثلها في قوله تعالى
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم تكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا
قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال المدح التي تبوب
لها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم
وقبح ونحوها من افعال المدح والذم لانها لم توضع للانشاء **قوله** منها نعم وبئس
اي فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس **قوله** وشرطها ان يكون الفاعل

اي وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة فهو ان يكون معرفاً
بلام تعريف العهد نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى معرف بلام تعريف العهد نحو نعم
صاحب الرجل زيد او يكون مضمراً وذلك المضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلاً زيد اي نعم
الرجل رجلا زيد واما مميز بما بمعنى شيء غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فما ههنا نكرة
بمعنى شيء موضعها النصب على التميز وهي المميزة لفاعل نعم اي فنعم شيئاً هي اي فنعم الشيء
شيئاً هي وهي ضمير الصدقات وهي المخصوصة بالمدح وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذكر الفاعل
يذكر المخصوص بالمدح او الذم لان ذكر الشيء مبهماً ثم مفسراً اوقع في النفس **قوله** وهو
مبتدء ما قبله خبره اشارة الى اعراب المخصوص اي المخصوص بالمدح او الذم مبتدء والجملة
التي قبله خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتدء لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدء
محذوف على تقدير سؤال وهو انه لما قيل نعم الرجل وكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد
فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد جملةً واحدةً وعلى الوجه الثاني جملتين **قوله**
وشرطه مطابقة الفاعل اي وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في
الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند وانما وجبت المطابقة
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى **قوله** وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل في الجنس
وليس كذلك في الآية لان المكذبين ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه منع ول

اي منعٌ ول التقدير بحذف المضاف من المخصوص الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين
كذبوا بآياتنا او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم اي بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم **قوله** وقد يحذف المخصوص اذا علم اي وقد يحذف
المخصوص بالمدح والذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب
وكقوله تعالى فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن يدل عليه سياق الآية **قوله**
وساء مثل بئس اي وساء مستعمل استعمال بئس في جميع احكامها وتكون بمعناها وان
استعمل في الاخبار نحو ساني بهذا الامر نقيض سرني نحو ساءت المرأة هند اي بئست
المرأة هند وكقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثل القوم الذين كذبوا
على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل **قوله** ومنها حبذا
وفاعله ذا اي ومن افعال المدح حبذا وهي مركب من حب الشيء وحب اذا صار
محبوبا ومن ذا وفاعله ذا ويراد به الاشارة اليه في الذهن كما يراد بالرجل
في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا
او مذكرا او مؤنثا نحو حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان
والهندات وبعد ذا يجيء المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل
والفاعل كالكلمة الواحدة فكما هو التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا ابتداء وما بعده
خبره او لانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم واعراب المخصوص حبذا كاعراب المخصوص نعم
في كون المخصوص مبتداءً ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف **قوله** ويجوز ان يقع

اي

قبل المخصوص الخ اي ويجوز ان يقع قبل ذكر المخصوص حبذا التمييز على وفق المخصوص
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلاً زيد وبعده نحو
حبذا زيد رجلاً لكون فاعله مبهما وانما لم يجب بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا لتميز
الفاعل الملفوظ على الفاعل غير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر المخصوص حال موافق
له فيما ذكرناه نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل في التمييز والحال
ما في حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجي
الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب فيكون راكبا حالا من الفاعل
لا من المخصوص **قوله** الحرف ما دل على معنى في غيره فقوله ما دل على معنى كالجنس لانه
للكثير كرفيه الثلثة وقوله في غيره يخرج الاسم والفعل **قوله** ومن ثم احتاج في جزئيته
الى اسم او فعل اي ومن اجل ان الحرف دل على معنى في غيره احتاج الحرف الى الاسم
والفعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه لان دلالته على معناه
الافرادي مشروطة بذكر متعلقه **قوله** حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه
الى ما يليه تعريف حروف الجر اي حروف الجر حروف وضعت لافضاء الفعل او معناه الى
ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت ايضا حروف
الجر تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله عجبت
فانه ليس باسم لكنه في تقدير الكلام ليتناول والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء استنبط منه

معنى الفعل **قوله** وهي من والى وحتى الى قوله وحاشا وعدا وخلا اشارة الى عددها
وهي ثمانية عشر على ما ذكره **قوله** فمن للابتداء شروع في بيان معاني هذه الحروف
ومعاني من بحسب ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بما يصح له الانتهاء
نحو سرت من البصرة وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو سقطت لم يختل المعنى والزائدة لا يكون
الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من احد ولا تضرب من احد خلافا
للكوفيين والاخفش فانهم يزيدونه في الموجب ايضا **قوله** وقد كان من مطر وشبهه
مثال واشارة الى دليلهم وهو ان من تزاد في الموجب لمجي قولهم قد كان من
مطر وشبهه كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب
عنه بانه متأول وتأويل قولهم قد كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع
من يقول هل كان من مطر فحكى كلامه وقال مجيبا له كان من مطر او محمول على التبعيض اي قد
كان شيء من مطر وتأويل الآية ان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه
قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم وقوله يغفر
لكم من ذنوبكم خطاب مع امة نوح عليه السلام ولا يلزم من غفرانه جميع ذنوب امة محمد
عليه السلام غفرانه جميع ذنوب امة نوح عليه السلام على ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا غير باق
على عمومه **قوله** والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما الانتهاء

الغاية اي مقابلة لمن وهو في الاستعمال في ابتداء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة
والثاني ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله
قوله وحتى كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا والغاية حتى بالى
في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى
مع كثير دون تخصيص بالظاهر اشارة الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى تختص
بالظاهر استغناء عنه بالى ولئلا تختلط الضماير بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع والمنصوب
والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بمثل قوله فلا والله
لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد وهو شاذ عند الاولين قوله
وفي للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان في لمعنيين احدهما الظرفية وهي حلول الشيء
في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى
على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل قوله والباء
للالصاق الخ اي والباء يستعمل لمعان احدها الالصاق نحو مررت بزيد اي التصق مروري
بموضع يقرب منه زيد ونحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة
القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها
التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزائدة
قياسا اي في الخبر المنفي نحو ما زيد بقايم وكما في الاستفهام نحو هل زيد بقايم وغير قياسي س
كما في غير النفي والاستفهام وهو اما في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى

بيده

بيده قوله واللام للاختصاص اي اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو
الجل للفرس والمال لزيد والثاني التعليل نحو ضربته للتاديب والثالث الزيادة
كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول
كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى
الاية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال ما سبقتمونا
اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين امنوا وفيه نظر لانه ذكر في
الكشاف وغيره في التفاسير ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا للمؤمنين
لو كان ما اتى به محمد عليه السلام خيرا ما سبقنا اليه هؤلاء اعني المؤمنين ولا يقال لو
كان كذلك لقال ما سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض
المسلمين كابي ابهم مثلا واراد بقولهم ما سبقونا اليه البعض الاخر منهم كاصحا بهم
مثلا او خاطب بعض الكفار بعضهم بان ما اتى به محمد عليه السلام لو كان خيرا ما سبقنا
المؤمنون والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم الله كقوله
لله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس اي والله لا يبقى
فتعجب من فناء العالم حتى لا يبقى كبش متحصن بجبل بهذه صفة والحيد جمع
الحيدة وهي عقدة في قرن الوعل وفي الجملة كل نتو في القرن او الجبل او
غيرهما وهي تجمع على حيود وحيد كبدرة وبدور وبدر والظيان نبت
طيب الرائحة يقال له بالعجمي الت قوله ورب للتقليل الخ اعلم ان رب للتقليل

كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل
والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت به او جملة اسمية
نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها صرها
بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فليتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف وانما قال على الاصح
لانه في وجوب وصف النكرة خلاف والاصح وجوبه وصفها والثالث ان يكون
فعلها اي جوابها وعاملها فعلا ماضيا لوضعها لتقليل المتحقق وانما قال يحذف
غالبا لجواز حذفه غالبا لظهور العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة
لرجل وجواب رب محذوف وانما قيد المحذوف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب
رجل كريم اجتمعت قوله وقد يدخل على مضمر مبهم مميز اي وقد يدخل رب على
مضمر يميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا
زيد وحق هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا دائما عند البصريين نحو ربه رجلا
ورجلين ورجالا وربه امرأة وامرأتين ونساء لكونه راجعا الى مقدر ذهني يعني
لا الى شيء متقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا
الضمير المميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وتلحقها ما فتدخل
على الجمل اي وتلحق رب ما الكافة وتدخل على الجمل اذا قصد تقليل النسبة
المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب

للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي
لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فهو بمنزلة ود ويؤكد
ما قلناه قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اتى باذ وهو للماضي وجمع
بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتنزهه عن الريب قوله وواو ها
اي وواو رب هي الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب فلهذا تدخل على
النكرة الموصوفة ويحتاج الى جواب مذكور او محذوف ماض كقوله وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس اي رب بلدة قوله وواو القسم
اعلم ان الواو تبدل في القسم عن الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السؤال
ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرني او لا تخبرني وهي اعني واو القسم
مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالباء عنها قوله والتاء مثلها اي والتاء مثل الواو
في انها لا تستعمل مع الفعل والسؤال وتختص بالظاهر لكنها مختصة باسم الله تعالى اي لا تستعمل
في غير اسم الله تعالى لنقصانها عن الواو الذي هو انقص من الباء قوله والباء اعم
منهما في الجميع اي والباء اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها في الجميع مع الفعل وحذفه
ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا
من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر لغير السؤال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام
وان اي ويتلقى القسم بجواب فيه اللام او ان اذا كان مثبتا وحرف النفي اذا كان
منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية

فان كانت مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قايم او اللام نحو والله لزيد قايم
وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقايم وذلك للتاكيد ولربط الجواب بالقسم وان كانت
منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد قايم او قايما ووالله لا زيد في الدار ولا عمرو
وان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدونها
نحو والله لقام زيد وقد يكون قد وحدها نحو قوله تعالى قد افلح من زكيها وان كان فعلها
مضارعا لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونه نادر نحو والله لافعلن او لاقومن
وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام
زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله
ما افعلن او لا افعلن او لا افعل او ما افعل ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان فعلها
مضارعا مثبتا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه اي ويحذف جواب القسم اذا اعترض اي
توسط القسم نحو زيد والله قايم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لانه يغني
عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اي وعن للمجاوزة اذا كان حرفا
نحو رميت السهم عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن
وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب نحو قوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة
وامامي واما على فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وهما اسمان هنا
بدليل دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه في الاكثر الاعم

نحو

نحو زيد كالاسد وقد تكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء والذي يدل على زيادته انه
لولاه لزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله وهو مثله تعالى لان المماثلة من الجانبين
وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد والذي يدل على اسميته
ههنا دخول عن عليه وتخفف الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل وقد تدخل على المضمر كقوله
وام اوعال كها او اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء اي مذ ومنذ للابتداء
الغاية في الزمان الماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته مذ سنة
كذا اي ابتداء عدم الرؤية سنة كذا ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر اذا كانا
بمعنى في نحو ما رايته منذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا او يومنا وقد تقدم
احكامها في الظرف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء
الغاية وبالمثال الثاني الظرفية لان الوجوب لا تتجه اذا دخلا على اللفظ
الدال على زمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي
وهذه الثلثة فيها معنى الاستثناء اذا جررت ما بعدها تكون حروفا واذا نصبت
ما بعدها تكون افعالا فاعلها مضمر وعدا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو
وحاشا بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم تكن للاستثناء
لم تكن حروفا لكن ليس كلما كانت حروف جر قوله الحروف المشبهة ان
وان الخ وانما سميت هذه الحروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة بالفعل لفظا
من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود

معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجيء وهي ستة إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت
ولعلّ **قوله** ولها صدر الكلام أي لهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها
على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقديمها ليحصل العلم في اول الامر بأنّ
الكلام من أي نوع من انواع الكلام من ترجٍّ او تمنٍّ او استدراك او غير ذلك
قوله سوى أنّ وهي بعكسها أي بهذه الحروف صدر الكلام سوى أنّ فانها بعكس
هذه الحروف أي لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولاً لعامل قبلها
وحق المعمول ان يكون متأخراً فجاءت على اصلها **قوله** وتلحقها ما أي وتلحق هذه
الحروف ما الكافة وهي تكفها عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل
لفظاً وهي فتح اواخرها ولعدم لزومها الكلم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز
اعمالها وقد جاء قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه
فقدِ بالوجهين والغرض من الحاق ما بهذه الحروف الظرفي اغناء التأكيد والمبالغة
وافادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل **قوله** وتدخل حينئذ أي وتدخل
هذه الحروف على الافعال حين اتصالها بها لتفيد معانيها في الجملة الفعلية
كما افادت في الجملة الاسمية نحو فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد **قوله** فانّ
لا تغيّر معنى الجملة شروع في بيان احوال كل واحد منها على التفصيل واشاره
الى الفرق بين إنّ المكسورة وأنّ المفتوحة فقال إنّ لا تغيّر معنى الجملة بل
تؤكده فاذا قلت انّ زيداً قائم افدت به ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة

التأكيد

التأكيد والمبالغة وأنّ تغيّر معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد
قوله ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل انّ
المكسورة لا تغيّر معنى الجملة وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التأكيد وجب
الكسر لفظاً او محلاً في كل موضع تبقى الجملة بحالها ومن اجل انّ المفتوحة تغيّر معنى
الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظاً او محلاً في كل موضع يكون ما بعدها
في محل المفرد واذا كان كذلك تعيّن موضع كل واحدة من المكسورة والمفتوحة
قوله فكسرت ابتداء وبعد القول لازم من الفرق المذكور اي كسرت انّ بناءً
على الفرق المذكور اي اذا وقعت ابتداءً لكونه موضع الجملة نحو انّ زيداً
قائم وكسرت ايضاً بعد القول نحو يقول انّ زيداً قائم لانّ مقول القول جملة
وكسرت ايضاً بعد الموصول نحو جاءني الذي انّ اباه عالم لانّ صلة الموصول
لا تكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام نحو كقوله تعالى والله يعلم انك
لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله انّ زيداً قائم لكونها في موضع الجمل
لانّ جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت ان كانت ما بعدها فاعلة نحو بلغني
انّ زيداً عالم اي علمه لوجوب كون الفاعل مفرداً وفتحت ايضاً ان وقعت مفعوله
نحو كرهت انّ زيداً جاهل لوجوب كون المفعول مفرداً وفتحت ايضاً اذا كانت مع
ما بعدها مبتدأ نحو عندي انك قائم لوجوب كون المبتدأ مفرداً وكذلك ان وقعت
خبر مبتدأ نحو قولك العجب انّ الضرب ضرب زيد لانّ اصل الخبر ان يكون مفرداً

وفتحت ايضا اذا كانت ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم وحيني
اشتهار انك فاضل فوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف
اليه جملة مثل كتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون
مفردا فاعتبر الاصل في حيث وفتح بعدها قوله وفي لولا انك لانه مبتدا اشارة
الى وجوب الفتح بعد لولا الابتدائية نحو لولا انك منطلق انطلقت لان ما بعد لولا
مبتدا خبره محذوف ووجوب كون المبتدا مفردا وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي
للتحضيض لانه فاعل او مفعول لان لولا التي للتحضيض يجب دخولها الفعل لفظا
او تقديرا نحو لو ان زيدا قام ولولا ان زيدا ضربته يعني بهلا قوله ولو انك
لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لوقوعها موقع المفرد
لكونه فاعلا للفعل المحذوف اي لو ثبت قيامك قوله فان جاز التقديران جاز
الامران اي فان كان موضع جاز فيه التقدير بان تقدر بالمفرد وتقدر بالجملة فيه
جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره فانا اكرمه
وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره من يكرمني فجزاؤه الاكرام وجب
الفتح لوقوعها خبر المبتدا وهو موضع المفرد وكقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه
عبد القفا واللهازم فان كان المراد اذا العبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء
وان كان المراد فاذا العبودية حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتدا وخبرها حاصلة
قوله ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او محلا بالرفع دون المفتوحة

اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير جاز العطف على محل
اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو وعلى محل اسم المكسورة حكما نحو
علمت ان زيدا قايم وعمرو فعمرو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة بعينها
مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان
الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة
بالرفع لتغيير معنى الجملة بها قوله وبشرط مضي الخبر لفظا او تقديرا اي وبشرط
مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قايم
اي ان زيدا قايم وعمرو قايم واما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا فلم يجز
فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون الشيء الواحد معمولا
لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول ان ومن حيث
انه خبر عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور قبل
مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول
ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف لان نسبة ان الى المسند والمسند
اليه على السوية فلو عملت في احدهما دون الآخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال
ولا ينقض بهم جواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون لمضي الخبر هنا حكما تقديره
ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به
قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي اشارة الى بطلان قول الكسائي

والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف
على محلها قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان كما استعمل بعض العرب
ذلك فاشار الى بطلان مذهبهما بقوله لا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود
معهما وعدم استعمال الفصحاء في ذلك قوله ولكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة
في انها لا تغير معنى الجملة وفي جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او حكما
نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو لان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي
معنى الابتداء اي لا ينافيه التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمها لزوال
الابتداء قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير
معنى الابتداء وسائر هذه الحروف تغيره دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم تدخل
مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة
نحو ان في الدار لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك
آكل وانما اشترط في دخول اللام على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول
لام الابتداء على الاسم اذا لم ينفصل نحو ان لزيدا قائم لكراهتهم اجتماع حرفين
متفقين في المعنى ولهذا لم تدخل هذه اللام على ان قوله وفي لكن ضعيف اي دخول
هذه اللام في لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما بينهما ضعيف نحو لكن
زيدا لطعامك آكل ولكن زيدا في الدار لجالس وان لم يزل معنى الابتداء لان
وجود اللام يؤذن بالانفصال ولكن تؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك

وقد جاء مع صفته في قوله شعر ولكنني من حبها لعميد واجيب بان اصله لكن
انني فنقلت حركة الهمزة على النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى لكراهة
اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون قوله وتخفف إن المكسورة فيلزمها
اللام فرقا بين المخففة من الثقيلة وبين النافية في مثل ان
زيد قائم بمعنى ما زيد قائم ويلزمها هذه اللام ايضا عند عملها وان لم تشتبه
بالنافية اطرادا للباب وقال بعضهم عند العمل لا احتياج الى اللام قوله
ويجوز الغاؤها اي ويجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها
الفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان الفعل
الذي حذف منه شيء يعمل نحو لم يك زيد قائما فكذلك الحرف المحذوف عنه
شيء يعمل قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا اي ويجوز دخول ان
المكسورة المخففة على الافعال العاملة في المبتدا والخبر نحو باب كان وظننت
لبطلان عملها ووجوب تاكيد الجملة الابتدائية الذي هو مقتضاها ولهذا
اختصت بهذه الافعال كقوله تعالى ان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم فانهم جوزوا دخولها على الافعال
سواء كانت عاملة في المبتدا والخبر او غير عاملة وانشدوا بالله ربك ان
ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس واستعمال
الفصحاء عند البصريين ولا اعتداد به قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان

معتد اي وتخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية ولان
المفتوحة اكثر مشابهة من المكسورة وعملت المكسورة المخففة كقوله تعالى وان كلا
لما ليوفينهم ولم تعمل المخففة في الظاهر فتعذر وعملها في ضمير شان مقدر لئلا يختلط المفتوحة
الاقوى مع الاضعف وتوهم هذا من قبيل قوله فتدخل على الجمل مطلقا اي فتدخل
المفتوحة على الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان فعلها داخلا على المبتدأ
والخبر او غير داخل عليهما لان مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية حاصلة ح
قوله وشذ اعمالها اي وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة في غير ضمير شان مقدر
ولكنه جاء كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اي ويلزم ان المخففة
اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل اذا
كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي كما علمت ان لا خرج زيد وكقوله تعالى
وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس ما كان جامدا فكانه لم يعد بها فعل ولانه
منفي معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا وانه ما حصل للانسان الا ما سعى وان
كان مثبتا فلا بد من قد لتقريب الماضي الى الحال كما علمت ان قد خرج زيد وان كان
الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف منه كقوله تعالى علم ان سيكون منكم
مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع

البهم

اليهم وكقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد وجميع ذلك لما كو
كالعوض من تخفيفها واما لئلا يلتبس بان المصدرية واما قال مع الفعل لانها لو
كانت مع الاسم كبيت الكتاب في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى
وينتعل لم يلزمها احد هذه الحروف لانه لا تشتبه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض
لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف
ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم
قوله كان للتشبيه وتخفف وتلغى على الافصح اي كان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد
بمعنى زيد كالاسد ثم انها تخفف وح قد تعمل وتلغى على الوجه الافصح لكونها اضعف
من ان وقد جاء وبحر مشرق اللون كان ثدياه حقان قوله لكن للاستدراك
الخ اي معنى لكن للاستدراك وهو يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات
ني معنى سواء كان ثم تغاير لفظي او لم يكن فيستدرك بها النفي بالايجاب كما جاءني
زيد لكن عمرو جاءني وما فارقني زيد لكن عمرا حاضر والايجاب بالنفي كما جاءني زيد
لكن عمرا لم يجئ وجاءني زيد لكن عمرا غائب وتخفف وتلغى ح كاخواتها ويجوز ذكر
طين الواو معها كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بالتخفيف لكن ورفع الشياطين
في بعض القراءة السبع فرقا بينها وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه
لا يجوز معها ذكر الواو ح لانها اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو
ح لامتناع دخول حرف العطف على مثله قوله وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا

فاعجا اي ليت تستعمل للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد وجوز الفراء ليت زيدا قائما اجراء له
مجرى اتمنى وجوزه الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما
فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند الكسائي والذي حملهما على
ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا والجواب بان رواجعا منصوب على
الحال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجع والذي
يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعل وعلى ضعف قول
الكسائي عدم جواز ان زيدا قائما على تقدير كان **قوله** ولعل للترجي وشذ الجر
بها اي لعل للترجي ووقوع اسم كقوله تعالى لعل الساعة قريب وفيه ترجح للعباد والفرق
بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني في الممكنات
والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولا يرجاه والجر بلعل
شاذ ومثاله ما رواه ابو سعيد السيرافي عن ابي زيد في شرح الكتاب وهو
وداع دعى يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال لعل جارة ههنا هي مع المجرور في محل الرفع
بانه مبتداء ما بعدها خبرها كما ان لولاك كذلك وقال لا تحتاج الى عامل كما في بحسبك
زيد وهل من احد في الدار وقال ابن الحاجب الجر بها على سبيل الحكاية اما يعني
انه وقع بعد المغوار مثلا مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان مجرورا او
يعني انه سمع الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى بالياء في الاحوال الثلث وهذا النقل

جيد

لو لم يكن ايها بنفسه قبيلة لكنه نوع حقيقة فلم يكن بهذا التأويل جيدا **قوله**
الحروف العاطفة الواو والفاء الخ اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاصح وهي ما ذكرها
ويشترك الجميع في امر واحد وهو ادخال الثاني في اعراب الاول **قوله** فالاربعة الاول
اعلم ان الاربعة الاولى وهي الواو والفاء وثم وحتى تشترك في الجمع بين الاول
والثاني في حكم الحاصل للاول واشار اليه بقوله فالاربعة الاول للجمع ثم يختص كل
واحد منها بشيء مختص به فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيب ام لم
يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئهما معا ولا تقدم احدهما على الاخر
والذي يدل عليه قوله تعالى ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى والحال انهم منكرون
للبعث فالموت بعد الحيوة مع انه قدمه عليها وقولك المال بين زيد وعمرو واختصم زيد
وعمرو والفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة نحو مررت بزيد فعمرو كقوله تعالى فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها
للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي نحو مررت بزيد ثم عمرو وبينهما مرور ان
وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان
مهلة ثم فحتى وسط بين الفاء وثم **قوله** ومعطوفها جزء من متبوعه اي ومعطوف حتى
اشترط ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية التي هي معنى
حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر الاقوى او الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها
كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعف قدم الحاج حتى المشاة

ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز قوله وأو وإما وأم لأحد الأمرين مبهما أي
بهذه الثلاثة تشترك في أنها لتعليق الحكم بالمعطوف والمعطوف عليه مبهما أي لا
على التعيين قوله وأم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ إشارة إلى تحقيق معنى أم
والفرق بينها وبين أو وإما فإن أم إما متصلة وإما منقطعة فإن كانت متصلة
فلا تستعمل في الأمر والنهي وفي غيرهما يلزم أن يكون استعمالها مع همزة الاستفهام
يليها أحد الأمرين المستويين ويلي المستوي الآخر والهمزة بعد ثبوت العلم بحصول
أحدهما مبهما عنده لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله يليها أحد المستويين
أنه إن كان يلي أم المتصلة اسم مفرد أو فعل أو جملة اسمية أو جملة فعلية يلي الهمزة
ذلك بخلاف أو وإما فإنه لا يلزم أن يليها أحد المستويين والآخر الهمزة تقول
أضربت زيدا أو عمرا ولا يكون السؤال معهما بعد ثبوت العلم بحصول أحدهما عنده
لطلب التعيين قوله ومن ثم لم يجز أرأيت زيدا أم عمرا أي ومن أجل أن أم المتصلة
يليها أحد المستويين ويلي المستوي الآخر والهمزة لم يجز أن يقال أرأيت زيدا أم عمرا
إلا في شذوذ لأن ما يلي أحدهما الاسم وما يلي الآخر الفعل اعلم أني وجدت نسخة
والآخر قرئت على المحشي وعليها خطه كان فيها على الأصح بعد قوله والهمزة وكان فيها
بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف فهو قريب من الأول لكن شرح المحشي يوافق
لما ذكرناه أولا قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم أو لا أي ومن أجل
أن الطلب مع أم لأحد الأمرين الذي يعلم ثبوت أحدهما من غير تعيين لطلب التعيين

كان

كان الجواب بأحدهما بالتعيين لا بلا أو نعم فلأنه لا تعيين للمسؤول عنه مثلا
إذا قيل أزيد عندك أم عمرو كان الجواب زيد أو عمرو بخلاف أو وإما لأن السؤال
معهما سؤال عن أحدهما لا على التعيين فجوابه لا أو نعم فإن أجيب بالتعيين كان الجواب
ع زيدا على المسؤول عنه قوله والمنقطعة كبل والهمزة إشارة إلى معنى أم المنقطعة والفرق
بينها وبين أو وإما ومعناها معنى بل مع الهمزة وهي لا تستعمل إلا في الخبر والاستفهام
وأما الخبر فكقولك لشبح رأيته إنه لإبل قطعا فإذا حصل الشك في أنه شاء قلت أم
شاء قاصدا إلى الإضراب عن الإخبار الأول واستئناف سؤال فكأنك قلت بل أهو
شاء وأما الاستفهام فكقولك أعندك زيد أم عمرو وسألت أولا عن حصول زيد ثم
أضربت عن ذلك السؤال إلى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا أو نعم وإذا عرفت
معناها عرفت الفرق بينها وبين أو وإما قوله وإما قبل المعطوف عليه لازمة مع
إما جائزة مع أو إشارة إلى الفرق بين أو وإما وهو أن إما العاطفة يلزم
أن يكون قبل المعطوف عليه بها إما أخرى ليعلم في أول الأمر كون الكلام مبنيا
على الشك نحو جاءني إما زيد وإما عمرو ولم يلزم ذلك في أو بل جاز الإتيان
بها وتركه قوله ولا وبل ولكن لأحدهما معينا أي بهذه الثلاثة تشترك في أنها تجعل
الحكم لأحد الأمرين معينا فلا لنفي ما وجب للأول عن الثاني نحو جاءني زيد لا عمرو
وبل للإضراب عن الأول منفيا كان أو موجبا نحو جاءني زيد بل عمرو وإذا وقع
الإخبار عن زيد غلطا ونحو ما جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل أمرين أحدهما أن يكون

معناه بل جاء عمرو وهي حينئذ للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو
وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي حينئذ لبيان من نسب اليه عدم المجيء
ولكن للاستدراك ولازمة للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى
وههنا تفصيل وهو ان يقال انها اما ان تعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة
فان كان الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول
ما جاءني زيد لكن عمرا اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او
بعدها النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو **قوله**
حروف التنبيه ألا وأما وها وانما سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جيء بها في اول
الكلام لئلا يفوت المقصود على تقدير ان يكون غافلا ولهذا اختصت باوائل الكلام
واعلم ان ألا وأما تختصان بالمركبات كقوله تعالى ألا انهم هم المفسدون وكقوله
اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي امره الامر وانها ما تدخل
على المفردات التي هي اسماء الاشارة فقط نحو هذا وهاتا وتدخل على المركبات كقوله ها ان
تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد **قوله** حروف النداء اعلم ان
حروف النداء خمسة وهي أيا ويا وهيا وأي والهمزة وهي لتنبيه المدعو ودعائه ليجيب
ويسمع ما تريده وانما جعل لهذه الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها بشيء زائد
على ما في حروف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو **قوله** يا اعمها اي يا اعم هذه الحروف استعمالا
لانها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط وفي غيرها ما ترتيب وهو ان أيا وهيا لنداء البعيد

وأي والهمزة للقريب لكن الهمزة للادنى في القرب **قوله** حروف الايجاب نعم وبلى
وأي وأجل وجير وإن وانما سميت هذه الحروف حروف التصديق والايجاب لانها
مصدقة لما قبلها فنعم مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما
كان او خبرا تقول لمن قال قام زيد ام او ما قام زيد او لم يقم زيد او ألم يقم زيد نعم
تصديقا لما قبله هذا في الخبر المثبت دون النفي الا ترى انه لو قيل لك أليس لي عندك كذا
مائة فقلت نعم لألزمك القاضي به تغليبا للعرف على اللغة **قوله** بلى مختصة بايجاب
النفي اي بلى مختصة بايجاب بعد النفي استفهاما كان ذلك النفي او خبرا تقول في جواب من
يقول لم يقم زيد او ألم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى ألست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها
نفيا كان او ايجابا ان تحمل على العرف **قوله** وأي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها
القسم اي اي للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال أقام زيد أي والله
قوله وأجل وجير وإن تصديق للخبر اي هذه الثلاثة تصديق للخبر كقولك في جواب
من يقول قام زيد أجل او جير ونحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني
اليك إن وصاحبها والمراد بالخبر في قوله تصديق للخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بخبر
والا لم يجز تصديقا للدعاء وهو لعن الله **قوله** حروف الزيادة إن وأن وما ولا
الخ انما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع زائدة لا لانها زائدة ابدا
والغرض من زيادة هذه الحروف التأكيد والفصاحة او غيرهما ولا فرع حتى عددها

شرع في بيان مواضع زيادتها فقال فان مع ما النافية اي فان المكسورة
تزاد بعد ما النافية لتأكيد النفي كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة
اخرينا قوله وقلت بعد ما زيادة المكسورة بعد ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي
اي مدة جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قمت قوله وان مع لما الخ اي وتزاد
ان المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا بين واو القسم نحو
والله ان لو قمت قمت وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى ناظر
السلم على تقدير كظبية قوله وما مع اذا ومتى الخ اي تزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا
ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو اينما تكن
اكن وبعد اي شرطا كقوله تعالى ~~فاما نذهبن بك~~ اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا
كقوله تعالى فاما نذهبن بك وينبغي ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا اوجبت
نون التأكيد على فعلها في الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان تأكيد الفعل اولى
فقوله شرطا قيد في جميع ما ذكرنا نحو اذا الى ان وتزاد ايضا بعد بعض حروف الجر
كقوله تعالى فبما رحمة من الله ومما خطيئاتهم وانما قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد
مع كل حروف الجر وقلت زيادتها بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اي
من غير جرم قوله ولا مع الواو الخ اي ولا تزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تأكيدا
له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم اهل
الكتاب وما منعك ان لا تسجد قوله وقلت قبل اقسم اي وقلت زيادة لا قبل اقسم

كقوله

كقوله تعالى لا اقسم قوله وشذت مع المضاف اي وشذت زيادة لا بين المضاف
والمضاف اليه في كقوله تعالى في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور جمع حائر
من حار اذا هلك قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها اي وتزاد من والباء
واللام وقد تقدم ذكرها في باب حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقائل ان
يقول ان الكاف تزاد وقد مر ايضا فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر من والباء
ويمكن ان يجاب عنه بانه انما خص الباء واللام ومن بالذكر ههنا دون الكاف لكثرة
زيادتها وندرة زيادة الكاف قوله حرف التفسير اي وان انما تجيء تفسيرا لوقوعها
تفسيرا كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وكقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم
قوله وان مخففة بما في معنى القول اي ان تكون مفسرة لكلام فيه معنى القول
لا لنفس القول نحو كتبت له ان قم فلو قلت قلت له ان قم لم يجز لعدم جواز وقوعه
تفسيرا لنفس القول فاني اعلم استعمالها لما من ان لجواز ان تفسر بها ما في معنى
القول وما هو في معنى القول قول صريح او غير صريح ولا تفسر بان الا ما في معنى
القول غير الصريح قوله حرف المصدر ما وان وان الخ اي انما تجيء هذه الحروف
مصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر والاوليان اعني ما وان المخففة مختصان
بالجملة الفعلية فانهما يدخلان الجملة الفعلية وتجعلانها في حكم المفرد الذي هو
المصدر نحو اعجبني ما صنعت اي صنعك وقوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا
اي الا القول والثالث وهو ان المثقلة المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية نحو عرفت

انها تدخل على المبتدإ والخبر فانها تدخلها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر
خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة
زيد فان تعذر فقدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا قوله حروف التحضيض
هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف تدل على اللوم على الترك اذا دخلت
على الماضي نحو هلا قرأت وعلى الحث والطلب للفعل اذا دخلت على المضارع نحو قوله
تعالى لوما تأتينا بالملائكة قوله لها صدر الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة
على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها امام قوله وتلزم الفعل لفظا او تقديرا
اي ويلزم دخول هذه الحروف الفعل او يلزم الفعل هذه الحروف لفظا نحو هلا ضربت
زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا لكونها لطلب الفعل قوله
حرف التوقع قد في الماضي للتقريب من الحال وفي المضارع للتقليل وانما سميت حرف
التوقع لانه يخبر بها من يتوقع الاخبار فهي اذا دخلت الماضي قربته الى الحال نحو
قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار سمي حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتقليل
كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله
لمت وقد يراد بها التحقيق في المضارع قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين وقد يحذف
الفعل بعده كقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اي
وكأن قد زالت قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل الاستفهام طلب الفهم قوله لهما صدر
الكلام اي للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما لنوع من انواع الكلام فوجب تقديمهما امام

وهما تدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قائم وهل زيد قائم والفعلية نحو اقام
زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم
يجز استعمال هل الا على شذوذ فلا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعنى قد كقوله
تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى على الانسان فكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال
هل زيد خرج فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج لامتناع ان يقال
قد زيد خارج قلنا انما جاز حملا لها على اختها وهي ازيد خارج وانما لا يحمل على
اختها في مثل هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بباب هل فاعتبارها في نفسها اولى
من حملها على اختها قوله والهمزة اعم تصرفا اي الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من
هل تقول ازيدا ضربت دون هل وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا للفعل
وهو على صيغة الاخوة دون هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل اي
وتختص ام المتصلة دون هل وتقول ايضا اثم اذا وقع وافمن كان واومن
كان اي تدخل الهمزة على حروف العطف ولم تدخل هل عليها وذلك لكون الهمزة
اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها احضر من هل فقوله دون هل ظرف لقوله تقول
ازيدا ضربت وهو قيد في الكل قوله حروف الشرط ان ولو واما اعلم ان هذه الثلثة
حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها لنوع من انواع الكلام فان في الاستقبال وان
دخل الماضي اي فانه يجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل
ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو عكسه اي لو

للمضي وان دخل المضارع اي يجعل الفعل بمعنى الماضي سواء دخل الماضي نحو لو
ضربت ضربته او المضارع نحو لو تضرب اضرب فمضى بمعنى ان كقوله تعالى ولأمة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد تكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون
وكقوله ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله تعالى يود المجرم لو يفتدي ولا يجوز ان يكون
بمعناها للامتناع لانه لا جواب لها **قوله** ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اي ان ولو
يلزم دخولهما الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا
كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك
احد ولو تملكون فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما
الظاهر ويجب بناء على ان لا فعل بعدهما ويؤيد ذلك انك لا تقول ان قومك يضرب زيدا
بل تقول ان قومك يضربوا وينبغي ان يعلم ان مفسر المحذوف مجزوم ان كان مضارعا
نحو ان زيد يأتيني ليطابق المحذوف وان الكلمة المنقلبة بمعنى ان لا تحذف افعالها في
حال الاختيار لكونها فرعا اي فلا يتصرف فيها مثل تصرفه نعم يجوز حذفهما عند الضرورة
كقوله فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعا **قوله** ومن ثم
قيل لو انك اي ومن اجل انهما يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بفتح ان
لانه فاعل فعل محذوف ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه بها
التزموا هنا ان يكون خبر ان فعلا ليكون كالعوض من الفعل المفسر فقالوا لو
انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك

ان يكون

بان يكون الخبر جامدا جاز نحو لو انه حجر لكان جمادا لتعذر الاتيان بالفعل
قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط الخ اي ان تقدم القسم في اول الكلام
على الشرط لزم ان يكون حرف الشرط الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني
او ان لم تأتني لاكرمتك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب بكونه جوابا للقسم طلبت ان
لا يعمل في الشرط فوجب ان يكون ماضيا لئلا ينجزم وكان الجواب للقسم لفظا ومعنى
لكونه اهم لتقدمه على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم
يتعرض للمعنى لكونه معلوما والشك في اللفظ **قوله** وان توسط الخ اي وان توسط
القسم بتقدم الشرط عليه او بتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم وجاز ان
يلغى اي جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط المضي وجاز
ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي ويصير القسم ملغى اما اعتبار
القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني او ان لم تأتني فوالله لاكرمتك فلكونه فر
كل متعلق بكل واحد من القسم والشرط بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جواب
الشرط وحينئذ يلزم دخول الفاء عليه على القسم واما باعتباره مع تقدم غير الشرط عليه
نحو انا والله ان اتيتني او ان لم تأتني لاكرمتك فلجعل القسم وجوابه وهو لاكرمتك
سادا مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدأ فيرجع الى ما وقع القسم اول الكلام
متقدما على الشرط واما الغاؤه مع تقدم الشرط عليه نحو ان تأتني والله آتك
فلكثرة العناية بالشرط لتقدمه فالشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما الغاؤه

مع تقديم غير الشرط عليه نحو اما والله ان نافيتني اتك مثل جعل الشرط والجزاء خبر المبتداء
وجعل مجموع المبتداء والخبر سادا مسد جواب القسم **قوله** وتقدير القسم كاللفظ اي تقدير
القسم قبل الشرط في اول الكلام كتلفظ القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا
ولزوم الشرط الماضي كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى وان اطعتموهم بهم
انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء
على انكم لمشركون **قوله** واما للتفصيل اي واما وضعت لتفصيل المجمل نحو اما زيد
فعالم واما عمرو فجاهل لكنهم لم يلتزموا التكرار اذ اما كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولا يذكر بعده اما اخرى لكونه معلوما من الاول ويدل
على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثاني **قوله**
والتزم حذف فعلها اي والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود بيان الحكم
الواقع بعدها دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزاء الذي هو في حيز جوابها بين
اما وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كراهة ان
تلي الفاء اما لكراهتهم ان تلي الة الجزاء الة الشرط الا ترى ان معنى قولك
اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فزيد جزء جوابها والمراد من قوله منطلقا
ان الاسم الواقع بعدها جزء مما في حيز جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان
بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعد اما ليس جزءا
مما في حيز الفاء ولا امتناع عمل ما في حيز فاء الجزاء فيما قبله بل هو معمول للفعل المحذوف مطلقا

اي

اي سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء كان مرفوعا نحو اما زيد
فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي مهما ذكر زيد في يوم انطلاقه فهو
منطلق في الاول ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني وهو ضعيف والاجاز
النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق
وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعد اما جائز التقديم على جوابها اي ان لم يكن ما بعد الفاء
ما يمنع التقديم فهو في الاول يعني انه جزء مما في حيز جوابها فهو اما مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما
معمول لما في حيز جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا لمنطلق متقدما
على الفاء وان لم يكن جائز التقديم على جوابها اي ان كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم
فهو في الثاني يعني انه ليس جزءا مما في حيز جوابها بل معمول للفعل المحذوف نحو اما يوم
الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام
والحق ان الباب كلمة واحدة فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك
لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكر ما هو المقصود مقدما على فاء
الجزاء لغرض فليجز ايضا في ان لذلك الغرض وفيه نظر لوجود المانع في احدى
الصورتين ووجود مانع في الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يختلفان في عمل ما بعدهما بها
فيما قبلهما لغرض والاجاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير تذكر وجاز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يحصل او تذكر لكنه لا يجوز بالاتفاق **قوله** وحرف
الردع كلا وبمعنى حقا اي وحرف الردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الخطأ وان استعمل

اذا سمع محالا او تعوّل على انسان مثلا اذا قيل فلان يشتمك فقلت كلا اي ارتدع
عن هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة لكونها لتحقيق الجملة
كان وقيل انه كلا في قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا وهو عند بعضهم
لكنه بني لموافقته لفظا لكلا التي للردع قوله تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي آه
اي انما تلحق تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي ليدل على تأنيث الفعل اي ليعلم
انه مسند الى فاعل مؤنث نحو قامت هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا
عن المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات لئلا
يشكل بمثل قامتا فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين
وانما قال الماضي لان هذه التاء لا تلحق غيره من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا
غير حقيقي فمخير اي انت في الحاق التاء وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان
قوله فان ظاهرا غير حقيقي فمخير مكرر لانه ذكره من قبل **قوله** واما الحاق علامة التثنية
والجمع فضعيف اي واما الحاق علامة التثنية وعلامتي الجمع اي المذكر والمؤنث
عند اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات بخلاف الحاق علامة
التأنيث الفعل عند اسناده الى مؤنث غير حقيقي فلا يقال قاما الزيدان ولا قاموا
الزيدون ولا قمن النساء وعلى تقدير الى قولهم اكلوني البراغيث ليست بضمائر
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل علامات الحقت بالفعل ليدل على احوال الفاعل
كتاء التأنيث والفرق بين علامة التأنيث وبين علامتي التثنية والجمع انه يعلم التثنية

والجمع من لفظ المثنى والمجموع واما ... فلا يعلم التأنيث من لفظ المؤنث **قوله**
التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل فقوله نون ساكنة احتراز
عن المتحركة فالمراد بالساكنة هو الساكنة بحسب الذات لئلا يشكل بالتنوين المتحركة
لالتقاء الساكنين فانها ساكنة بحسب الذات وقوله تتبع حركة الآخر احتراز عن
نون ساكنة في غير الآخر فانه لا يسمى تنوينا وقوله لا لتأكيد الفعل احتراز عن نون
التأكيد نحو اضربنْ وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن وهو تنوين تلحق الاسم
ليدل على انه متمكن في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو
تنوين يدل على كون الاسم الداخل هو نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
نحو سيبويهٍ وسيبويهِ والثالث تنوين العوض وهو الذي يلحق الاسم
عوضا اما عن الياء او عن اعلاله نحو جوارٍ واما عن المضاف اليه نحو يومئذ اي
يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين عن المضاف
اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم
ولا يوجد الا في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون
التي في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات
اما بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيما غير منصرف اما بيان
انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق له واما بيان انه
ليس تنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم

الى مس نه

وهو الذي يلي اواخر الابيات والكاف المصرحة بتجنيس الانشاد وكونه
يا ابا علك او عساكا قوله ويحذف من العلم الخ اي ويحذف التنوين من
العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال
الموصوف بالصفة وقد مر البحث عنه ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان
مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل بن ظالم وجاءني زيد بن اخي لم يحذف التنوين في
اللفظ ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد بن عمرو لعدم شدة
الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وهمزة ابن
في الخط متلازمان فاذا سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا ثبت التنوين
لفظا ثبت الهمزة خطا فكانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا
ولهذا لم تحذف الهمزة في المثنى وان وقع صفة لعلم مضافا الى العلم آخر لانه لا يكثر
كثرة المفرد واعلم ان حكم الابنة كحكم الابن في جميع ما ذكرناه قوله نون التأكيد
خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة الخ اي نون التأكيد نوعان احدهما خفيفة
ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير الالف اعلم ان الثقيلة ابلغ في التأكيد
من الخفيفة وبني الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية وبني المشددة متحركة
على الفتح لالتقاء الساكنين وبنيت مفتوحة لخفتها وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير
الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة وهي في المثنى والمجموع المؤنث
نحو اضربانّ واضربنانّ لكونها شبيهة بنون المثنى فيهما تقول اضربنّ اضربانّ

اضربنّ

اضربنّ اضربنِّ اضربانّ اضربنانّ قوله وتختص بالفعل المستقبل اي وتختص
نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب نحو
الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربنّ و
لا تضربنّ والله لاضربنّ وهل تضربنّ والا تضربنّ وليتك تضربنّ وانما اختص
بهذا النون بما فيه معنى الطلب لانه لا تؤكد بما لا يكون مطلوبا ويعلم من قوله
بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضي والحال لانه لا تؤكد الا ما فيه طلب والطلب
لا يكون الا في المستقبل قوله وقلت في النفي اي وقلت زيادة نون التأكيد
في النفي فلا يقال زيد ما يقومنّ الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا
تشبيها له بالنهي قوله ولزمت في مثبت القسم اي ولزمت نون التأكيد
في جواب القسم المثبت لان القسم موضع التأكيد ويعلم من قوله لزمت في مثبت
القسم انها لا تلزم في غيره قوله وكثرت في مثل اما تفعلنّ اي وكثرت زيادة
النون في مثل اما تفعلنّ اي كثرت زيادة نون التأكيد على الفعل اذا
زيدت على ما حرف الشرط لانهم لما اكدوا حرف الشرط بما اكدوا الفعل ايضا
بالنون لئلا ينحط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو
ان قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اي وما قبل نون التأكيد مضموم
مع ضمير المذكرين وهو الواو في جمع المذكر السالم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين نحو اضربنّ قوله ومع المخاطبة مكسور اي وما قبل هذا النون

مكسور في المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فتقول
انت اضربنّ وهل تضربنّ في اضربي وهل تضربين **قوله** وفيما عداه مفتوح
اي وما قبل نون التاكيد فيما عدا الضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة
وهو في الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا وفي المؤنث الغائبة نحو اضربنّ
وهل تضربنّ يا زيد وزيد هل يضربنّ وهند هل تضربنّ ولا يرد بقوله فيما عداه
التثنية والجمع والذي تناوله ظاهر لفظه لانه يذكر بعده احكامهما وفي المثنى وجمع المؤنث
تقول اضربنّ او هل تضربنّ في الواحد المذكر واضربانّ في المثنى واضربنانّ
في جمع المؤنث اما الفتح في الواحد المذكر فلانه كلمة انضمت الى كلمة اخرى وهي النون
ومتى ركبت كلمة مع كلمة اخرى يفتح آخر الاولى طلبا للخفة نحو خمسة عشر وبعلبك
واما الفتح في المثنى وجمع المؤنث فلوجود الالف فيهما **قوله** وتقول في التثنية
والجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ اي وتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف
لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل
نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات **قوله** ولا تدخلها الخفيفة خلافا
ليونس اي ولا تدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربانْ
واضربنانْ لانه يستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على
غير حده وهما متعذران خلافا ليونس فانه اجازه وجوّز التقاء الساكنين على
غير حده وهو التقاء الساكنين الذين لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما

حرف

حرف مدغم في آخره والثاني الساكنين الذين كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده
نحو دابة والثوب وكقوله تعالى ولا الضالين ونحو اضربانّ واضربنانّ وانما جوزوا
التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوا على غير حده لان الساكن الثاني لما كان
مدغما في مثله فكانه متحرك لان وجود حرف المدغم كعدمه **قوله** وهما في غيرهما مع الضمير
البارز كالمنفصل الخ اي ونونا التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث
لا يخلو من ان تكونا مع ضمير بارز او لا تكونا فان كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة
المنفصلة تقول في اضربوا اضربنّ بحذف الواو كما تقول مع كلمة المنفصلة اضربوا
القوم وتقول في اضربي اضربنّ بحذف الياء كما تقول اضربي القوم بحذف الياء
وان لم تكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصل تقول في اضرب اضربنّ وانما قال
في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس
المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون
بالافعال المعتلة **قوله** ومن ثم قيل هل ترينّ الى قوله واغزنّ اي ومن
اجل ان النون مع الضمير البارز في غير المثنى وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة
المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصلة تقول في ترين ترينّ بكسر الياء
لانه لما حذف النون التقى ساكنان الياء ونون التاكيد فكسرت الياء
كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لم تري الناس وتقول في ترون ترونّ
بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة نحو لا تنسوا الفضل وتقول في تري واغز

هل ترين وا غزون بفتح الياء والواو كالمتصل لانه لم تتصل به نون التأكيد
وجب رد المحذوف لعدم علة حذفه وحين وجب فتح الياء والواو كما يجب
فتح الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى وتقول في اغزوا امرًا لجمع المذكرين المخاطبين
اغزن بحذف الواو وضم الزاي وفي اغزي امرا للمخاطبة اغزن بحذف الياء
وكسر الزاي كما تقول في الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاي
واغزي القوم بحذف الياء وكسر الزاي فالمثالان الاولان لكون النون مع
الضمير البارز اعني الياء للمخاطبة والواو لجمع المذكرين المخاطبين والمثالان المتفقان
تمثلان لكون النون مع غير الضمير البارز والمثالان الاخيران لكون النون
مع الضمير البارز وهي الواو لامر الجمع المذكرين المخاطبين والياء لامر المخاطبة
قوله والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف الخ اي نون التأكيد المخففة تحذف
لالتقاء الساكنين وهو اما لالتقاء الساكنين كقوله لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن والذي يدل على ان تقديره كذلك
انه لولاه لقيل لا تهن لانه يكون مجزوما واما الوقف اذا لم يكن قبلها مفتوحًا
قياسًا على التنوين وحين يجب رد ما حذف لنون التأكيد لعدم موجب حذفه وهو
نون التأكيد فتقول في اضربن واضربن اضربوا برد الواو واضربي برد الياء
وتقول في هل ترين يا امرأة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون
باعادة نون الاعراب لما ذكرناه وهو انتفاء موجب الحذف بخلاف التنوين فانه حذفه

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بزين الصدور عنه
وكفى عبده ١١٧٥

في الوقف

في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء تقول في جاءني قاضٍ قاضي ووجه
الفرق ان التنوين لازم للاسم المتصرف المجرد عن اللام والاضافة ونون التأكيد
ليس بلازم للفعل فجاز ان يقدر التنوين المحذوف للوقف كالمعدوم من الكل
فيرد ما حذف لوجوده ولم يجز ان يقدر التنوين المحذوف للوقف كذلك فلم
يرد ما حذف له لكونه في حكم الملفوظ قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اي نون
التأكيد التي يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا عند الوقف تقول في اضربن يا رجل
اضربا قياسا على الوقف في الاسم ولتكون علامة التأكيد بوجه مع كون
الفتحة مناسبة للالف وانما لم تقلب ياء اذا كان مكسورا او واوا اذا
كان مضموما قياسا على الحكم الوقف في الاسم لانه لم يعلم بقاء علامة التأكيد
فانك اذا قلت يا زيدون اضربن اضربوا في الوقف او في يا امرأة اضربن

اضربي في الوقف لم يعلم انه بدل عن النون

او المحذوف المردود تم

وقع الفراغ عن رقم هذه النسخة الشريفة المباركة عن بلدة قفار
حماها الله عن مكاره الزمان وآفاته وعاهاته في تكية حمزه بك على يد
العبد الضعيف النحيف المذنب المحتاج الى رحمة ربه حسين بن علي غفر الله له ولوالديه
ولوالديه واحسن اليهما واليه في يوم الشنبه في وقت العصر في اول ذي القعدة
المباركة بعون الله تبارك وتعالى ومن هجرة النبوية المصطفوية سنة اثني عشر والف

مفعول له ايچون قسم اوزره در قسم واحد بودركه
مفعول لكه كه عصل

اللهم انا نستعين ونستغفرك

ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك

ونثني عليك كله نشكرك ولا نكفرك

ونخلع ونترك من يفجرك اللهم

اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك

نسعى ونحفد نرجوا رحمتك ونخشى عذابك

ان عذابك الحق بالكفار ملحق

الاعراب بالحركات من الحركات
بالحروف من الابواب
الاستقبال بالكلمات من المستقبل